الفصل الخامس

تالكوت بارسونز
والبحث عن نظرية عامة للتحليل الوظيفى

المحتويات :

أولا : طبيعة التنظير البارسونزى ومحاوره .

ثانيا : بارسونز وقضايا النظرية والمنهج فى علم الاجتماع

ثالثا : نسق الفعل كاطار مرجعى لنظرية الانساق

رابعا : النسق الاجتماعى ، أبعاد التصور الوظيفى لعناصره

١ ـ الادراك الكلى المتكامل للنسق .

٢ ـ النسق بين التوازن والتوازن المتحرك .

٣ ـ النسق وعناصره ، بين التساند والاستقلال الوظيفى .

٤ ـ التغير الاجتماعى ، نماذجه وعملياته

(ا) نموذج التغير المنظم أو المصوغ نظاميا

(ب) التغير عن طريق سيادة الحركة الثورية الكارزمية

(جـ) نموذج التغير على غرار النمو العضوى

الفصل الخامس

تالكوت بارسونز

والبحث عن نظرية عامة للتحليل الوظيفى

أولا : طبيعة التنظير البارسونزى ومحاوره

تأسس التنظير السوسيولوجى فى المرحلة الثانية لنمو النظرية الاجتماعية حول النظام الرأسمالى • واختلفت الاتجاهات النظرية من حيث موقفها من طبيعة هذا النظام واحتمالاته القادمة • وقدمت النماذج النظرية المتباينة تنبؤات متناقضة بشأن مستقبل النظام الرأسمالى . غير أن القضية غير محسومة هذه اللحظة •

وبرغم استمرار اهتمام علم الاجتماع بهذه القضية الا أنة حينما هاجر من أوربا الى الولايات المتحدة اتخذ طابعا جديدا • اذ انقسم علم الجتماع على نفسه فهناك فريق ظل يمارس حرفة علم الاجتماع على غرار التنظير الاوربى، نذكر من هؤلاء كولى ، جدنجز ، لستروارد . وفريق آخر مارس علم الاجتماع على الطريقة الامريكية ، حيث التأكيد العملى على ممارسة علم الاجتماع ، والابتعاد عن التأمل النظرى المكتبى ، ومن ثم ظهر ميل صارخ نحو الدراسات الامبيريقية ، واتجهت جهود الباحثين نحو اجراء بحوث تجريبية ذات طبيعة واقعية خالصة غير انه برغم نبوغهم فى مجال الدراسات الامبيريقية الا انهم ظلوا دون زملائهم الاوربيين فى مجال النظرية (Parsons, 1966, P, 369) .

ويعتبر وقوع الازمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠ من الاحداث الهامة فى هذه المرحلة • حيث ظهر شبح امكانية أن تصدق التنبؤات الماركسية ، مع عدم وجود دفاع فكرى ملائم عن النظام الراسمالى. هنا ظهرت البارسونزية .فهى من ناحية رد فعل لعجز النزعة الامبيريقية عن ترشيد الرأسمالية الامريكية ، وهى من ناحية اخرى ، رد فعل مباشر لهذه الازمة ، وفى هذا الصدد نجد أن بارسونز يؤكد اننا ينبغى أن نتوقف عن اضاعة جهدنا فى جدل حول المفاهيم أو التغيرات أو التكنيكات المنهجية . وذلك لاننا فى حاجة ملحة الى النظرية الاجتماعية (Ibid. P, 349) وان هذه النظرية ينبغى أن تكون بنائية وظيفية (تيماشيف • مرجع سابق • ص ٣٩٩) . وتكون نسقية وشاملة على غرار نسقية الواقع وشموله •

ذلك يعنى ان الجهد البارسونزى كان جهدا تنظيريا بالاساس . حيث نجده يؤكد اهتمامه بالتنظير حتى لو بدا ذلك مرضا . يؤكدذلكتأكيد جان وايتكر على أن بارسونز كان عالمامريضا بالتنظير(Whitoker, 1966, P, 133)

وهنا نجد أن كثيرا من العلماء انتقدوا تالكوت بارسونز لصعوبة تنظيره ولغته . اذ نجد مثلا أن الفن جولدنر يعزى ذلك الى فشله من حيث طموحاتهالسياسية أو ما يذهب اليه س . رايت . ميلز من أن (Gouldner, Op, cit, P, 153) .

٥٠ ٪ من النظرية البارسونزية موجودة فى علم الاجتماع ، ٤٠ ٪ لغوا كلامياء ١٠٪ الباقية لا تصمد أمام الاختبار الامبيريقى (Mills, 1961, P. 43)

هذا فىحين أنوايتكر اكد انااللغةالبارسونزيةغالباماتكون عائقا بينهوبينقرائه. فهو يكتب على درجة عالية من التريو ، يصنف مفاهيمه هرميا ، مع نـدرة الاشارة لاى نطاق امبيريقى (Whitaker. OP, cit. P, 133) فىحين يؤكد تيماشيف على أسلوبة المتميز باستخدام المفاهيم القديمة بمعان جديدة . واحيانا نجـده يعرض للمسائل البسيطة بطريقة مشوشة الى حد بعيد . (تيماشيف. مرجع سابق ، ص٤٠٤) . أما سروكن فيؤكد أنميلهالىالتنظيرالمفرط يؤدى الى حد كبير وضوح أفكاره والمعانى الدقيقة لمصطلحاته . وكفاءة مصطلحاته وتعريفاته . (Sorokin, 1960, PP, 407 - 418) . وهو ما جعل الفن جولدنر يؤكو ان بارسونز عادة ما يكتب بغموض المانى الطـراز (Gouldner, PP, cit, P, 199 - 200)

وقد رد تالكوت بارسونز على منتقديه مؤكدا أن الذين قرأوه لا يخرجـون عن أربعة فئات .

١ ـ هؤلاء الذين فهموا ما قال سواء وافقوا عليه أم رفضوه .

٢ ـ هؤلاء الذين يعتقدون أنهم فهموه .

٣ ـ هؤلاء الذين لا يعتقدون أنهم قد فهموه ولكنهم يرغبون فى فهمه .

٤ ـ هؤلاء الذين لم يفهموه ، الا أنهم يعرفونه ومسرورينبه ، وهو يأمل أن لا تكون الاغلبية من هذه الفئة الرابعة (Parsons, 1966, P, 356) .

غير اننا برغم اتفاقنا مع بعض الانتقادات التى تؤكد على صعوبة اللغة البارسونزية نتيجة لمستوى التجريد الذى يكتب به . نرى أن هذه الانتقادات قد جانبها الصواب للعوامل التالية .

١ ــ أن دراسة التنظير البارسونزى تكشف من الناحية المنهجية عن تضمنه لثلاثة مستويات من التنظير . المستوى الاول هو مستوى النظرية العامة التى تحاول تأسيس رؤية للسلوك البشرى بالنظر الى التعميمات التى نجدها فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس . المستوى الثانى ، وهى مجموعة النظريات الوسيطة المتعلقة بنطاقات واقعية محددة من الواقع . ويشكل المستوى الامبيريقى المستوى الثالث فى هذا الصدد . ونادرا ما كان بارسونز يمارس العمل عليه .

٢ ــ أن تالكوت بارسونز أراد أن يصوغ نظرية عامة وشاملة بالنظر الى تعميمات العلوم الانسانية الثلاث (علم النفس ، علم الاجتماع ، الانثروبولوجيا) ومن شأن ذلك أن يجعل تنظيره على مستوى عال من التجريد حتى لا تصبح المفاهيم الاساسية أسيرة أى نطاق امبيريقى لاى من هذه العلوم الثلاثة .

٣ ــ أن بارسونز قد تتلمذ فى فترة من حياته على النقد الالمانى ومن هنا نجده قد اكتسب درجة التجريد الالمانى . ومن ثم تفشل تجربة ترجمة أعمال بارسونز الى لغة سهلة (تيماشيف . مرجع سابق . ص ٤١٤ ، وذلك أن اللغة وسيلة تعبر عن فكرة ، وكلاهما مصدرهما شخص واحد .

٤ ــ أن بارسونز كان الى حد كبير باحثا وضعيا ، حيث يؤمن هذا الاتجاه بخصوصية العلم (Gouldner, Op, cit, P. 200) حيث العلم مهنة لها متخصصوها ومحترفوها . بل أن وفرة المفاهيم والتصورات والتصنيفات اتفق فيها بارسونز الى حد كبير مع أوجست كونت رائد الاتجاه الوصفى . (Ibid, PP, 205 - 206)

غير أنه برغم طبيعة اللغة والتفكير البارسونزى ، نجد أن معظم افكاره كانت نتاجا لحوار مع الاتجاهات الفكرية التى عايشها أو لمست قضايا موضع اهتمامه

وتعتبر الوضعية الاتجاه النظرى الاساسى الذى حاوره بارسونز ، اذ هو بحق يعتبر باحثا وضعيا . ولتحديد علاقة بارسونز بالوضعية لنا ملاحظتان الاولى أن علاقة بارسونز بالوضعية تستوجب الفصل بين مرحلتين المرحلة

الكونفية والمرحلة الدوركيمية . أما الملاحظة الثانية فتؤكد أن الخلاف بين بارسونز والوضعية ليس جذريا ، وانما هو خلاف يرجع الى طبيعة المرحلة التاريخية التى تعيشها الوضعية . فمن المؤكد ضرورة الاختلاف بين وضعية بارسونز ووضعية كونت وذلك بالنظر الى حجم المتغيرات والمعطيات التى تم استيعابها تاريخيا .

وتعتبر مسألة التخصص فى علم الاجتماع من القضايا التى اتفق فيها بارسونز مع الوضعية فى مواجهة الماركسية وادعائها شعبية علم الاجتماع (Gouldner, Op, cit, P, 200, وتعتبر النظرة الكلية للواقع من القضايا التى اتفق فيها بارسونز مع الوضعية ، باعتبار أن العالم يشكل وحدة كلية خالية من اية صراعات او انحرافات (Ibid, P, 199) غير انه اختلف مع الوضعية حول أصل الكلية فبينما تردها الوضعية الى مكوناتها يرى بارسونز أن الانبثاق هو العملية التى تظهر من خلالها (Devereux, 1961, PP, 14 - 16) وارتباطا بذلك بينما تذهب الوضعية التى نفى ارادية الفاعل فى ظل الكلية النسقية نجد أن بارسونز يفرض اطارا محددا لارادية الفاعل ، وهو هنا يزاوج بين الوضعية والمثالية .

وتشكل القيم قضية اتفاقية ثالثة بين الوضعية وبارسونز . اذ يتفق بارسونز مع الوضعية حول القيم كمصدر لصياغة تماسك النسق الاجتماعى ووحدته . ومن ثم فهى تشكل ضوابط للانسان وفعله فى المجال الاجتماعى من الخارج . الا أنه يزيد عليها تأثرا بفرويد والتحليل النفسى . بأنه مجرد استيعاب الفاعل للقيم ؛ فانها تتولى ضبطه من الداخل . هذا بالاضافة الى أنه لم يمنح القيم دورا استقراريا فقط كما يذهب دور كيم ، ولكنه يمنحها دورا ديناميا على مايذهب فيبر حيث القيم تعتبر مولدة للفعل . خاصة الفعل المؤسس للنظام الاراسمالى (Gouldner, Op, cit, P, 140) .

هذا الى جانب أن بارسونز فى حواره مع الماركسية والمثالية النقدية يرفع نفس البرهنة الوضعية الاولى ، حيث يعتبر تقسيم العمل اساس التماسك العضوى ، الذى يعنى التباين من أجل الانتاج وتبادل الانتاج (Parsons, 1966, P, 326) هذا الى انه اذا كانت هناك بعض ظواهر الانحراف أو عدم الاستقرار

السائد فان ذلك لأن بقاءنا ـ البناء الرأسمالى ـ لم يكتمل بعد وسوف تلغى هذه الصراعات بمجرد نمو واكتمال هذا البناء (Gouldner, Op, cit, P, 154) .

وقد نشأت علاقة بارسونز بالمثالية الالمانية من خلال دراسته للدكتوراه بعنوان (مفهوم الرأسمالية فى نظريات فيبر وسومبارت) من جامعة هيدلبرج حيث يمكن القول بأنه قد تتلمذ على الفكر الالمانى وقد دار حواره مع المثالية حول ثلاثة نقاط أساسية ، الاولى تتعلق بدور القيم فى تطور النظام وتأسيسه ، وذلك كرد على الماركسية وتأكيدها على أولوية الوسائل المادية ، أو دور فائض القيمة فى تأسيس النظام الرأسمالى .

أما النقطة الثانية فتتعلق بموقف المثالية من الماركسية ، وفى هذا الصدد نجده يتفق مع كل الانتقادات التى توجهها المثالية الى الماركسية (خاصة فيبر وسومبارت) . ويعتبر مستقبل الرأسمالية القضية الثالثة التى حاور بارسونز بشأنها المثالية ، نظرا لانها تقدم رؤية متشائمة بشأن مستقبل الرأسمالية . فزومبارت يؤكد أن الانسان فى الرأسمالية يكون مجبرا على البحث عن الربح . ليس بسبب طبيعته ، وليس لان الربح يشكل قيمة عليا بالنسبة له . ولكن لان مشروعه اما أن يكسب أو ينهار (Parsons, 1929, P, 35) ومن ثم فحياة الانسان فى اطار المجتمع الاسمالى ليس أمامها الا أن تعبر عن روح النظام فى أفكار الانسان وأفعاله ، وهو لا حول له ولا قوة لمام تغييرها (Parsons, 1928, P, 660) أما فيبر فيرى أن البيروقروطية اصبحت تسيطر ، حتى انه لم يعد بداخلها مكان للقوة المبدعة ، وهو ما يعنى أنهما يتفقان معا على أن هناك حالة دائمة من الاغتراب يعيشها الفاعل فى اطار النظام الراسمالى . على ذلك يرد بارسونز مؤكدا على الطبيعة المتشائمة لهذه الرؤية ، فنظامنا لم يكتمل بعد . وليس هناك ما يؤكد أنه من غير الممكن أن نبنى فوق ما لدينا ، بواسطة عملية بناء مستمرة شيئا يقترب من المجتمع المثالى (Ibid, P, 660) بل اننا نجده فى ١٩٦٥ يؤكد أن الرأسمالية على حافة السمو والتفوق ، حيث توفرت الديموقراطية الحكومية ، ودولة الرفاهية ، والتعليم ، والنقابية والعلم . وحتى الثقافة الانسانية ، كل ذلك يلعب دورا هاما فى تصوير

الولايات المتحدة على أنها مجتمع راسمالى ليس فيه أى شىء بالمعنى الماركسى . (Parsons, 1967, P, 125)

ولقد كان منطقيا بعد أن يفرغ من الحوار مع الاتجاهات النظرية الاساسية أن يتوجه الى مناقشة الماركسية كمعقل رئيسى مضاد اذا استمر حواره معها على المستوى المنهجى اذ يؤكد أن تأكيد الماركسية على الوسائل المادية كمتغير مستقل حاكم لمتغيرات تابعة هى عناصر البناء الفوقى للمجتمع ، صيغة منهجية مختلفة تم تجاوزها . وأن المبدأ المنهجى الرئيسى لمواجهة ذلك فى نظريته يؤكد على تساند المتغيرات (Parsons, 1952, P, 493) ومن هنا فهو يطرح تصور مجموعة من الاصول الممكنة فى تأكيد الاستقرار والتغير بالنسبة للنسق الاجتماعى . بحيث يمكن فهم الاستقرار أو التغير بالنظر الى أى جزء من أجزاء النسق (Ibid, P, 493) . هذا بالاضافة الى ان بارسونز استمرارا للتقليد المثالى يطرح متغير القيم كمتغير أساسى فى ضبط المجتمع بحيث تصبح المتغيرات المادية للماركسية متغيرات تابعة من الناحية المنطقية .

بالاضافة الى ذلك نجد أن بارسونز ، وان اتفق مع ماركس حول وحدة العالم ، وكونه يشكل كلية واحدة ، الا أنه يختلف معه فيما يتعلق بالعمليات الاساسية فى هذا العالم فبينما نجدها التكامل والتوازن ودعم النمط عند بارسونز نجدها عند ماركس التغير والصراع والتناقض . (Gouldner, Op; cit, PP, 208 - 210)

ويأخذ بارسونز على ماركس تعميم دراسته للبناء الطبقى على النسق الاجتماعى ، باعتبار أن الاول جزء من الاخير وأن ماقد يصدق على الجزء قد لا يصدق على الكل وليس العكس .. (Parsons, 1952, P, 324) . هذا الى جانب أنه اختزال الصراع الاجتماعى الى الصراع الطبقى فقط مع أن النسق الاجتماعى سوده صراعات كثيرة .. (Ibid, PP, 329 - 332) .

واذا كان ماركس قد اكد على أنانية واستغلال الراسماليين يؤكد بارسونز انهم غيريون لصالح المجتمع (Gouldner, P, 156) . وانه اذا كانت البروليتاريا مستقلة من وجهة النظر الماركسية ، فهى الآن تعيش حالة

من الرفاهية ، فى اطار أفق مفتوح من الحراك الاجتماعى ، هذا الى جانب تضمن البناء الرأسمالى لعناصر عديدة تعوق امكانية تشكيلها كطبقة محرومة ، من هذه العوامل الحراك ، وعامل القومية ، والتقدم التكنولوجى ٠

بالاضافة الى ذلك فلقد حاور بارسونز الاتجاه النفعى باعتبار أنه الاتجاه المهتم بمشكلة النظام الاجتماعى ، أو المشكلة الهوبزية ٠ ذلك يعنى أن بارسونز من خلال حواره مع الاتجاهات الفكرية التى عاصرها قدم نظرية تمتلك قدرا عاليا من الاتساق المنطقى نعرض لها فيما يلى ٠

ثانيا : باسونز : وقضايا النظرية والمنهج فى علم الاجتماع :

يبدو أنه وعد لعلم الاجتماع ان تنخلق منه الرؤية البارسونزية بقدرماهو وعد للرؤية البارسونزية ان يتوفر ذلك القدر من المعرفة السوسيولوجية التى تحدد الاساس العينى والمنهجى لعلم الاجتماع ٠ ومن هذا التقابل الحاد زمانيا ومكانيا ٠ كانت قدرة الملاءمة بين الرؤية البارسونزية العبقرية ومدى امكانية استيعابها والافادة منها فى كيان علم الاجتماع ، كنسق ادراكى معرفى يبحث عن ذلك التكامل المتمثل فى قدرة التماسك والانغلاق المنطقى لمقولاته النظرية والامبيريقية ٠

ويؤكد قولنا بأهمية الرؤية البارسونزية لعلم الاجتماع فى هذه الآونة بالذات أن هناك جدلا معضلا يسود الآن بين باحثى علم الاجتماع ٠ بحيث ان هذا الجدل يستقطب حول محورين ٠ هل المهمة الاساسية للباحث فى علم الاجتماع ان يتناول بالبحث قضايا تمثل فى ذات الوقت ثغرات فى البناء المعرفى للعلم بحيث ان يصبح جهد الباحث العلمى موجها للعلم اساسا ٠ ولقد تفيد رؤية الباحث العلمية كثيرين من أصحاب العمل الميدانى أو الهندسة الاجتماعية لكن الباحث وجهده موقوف على دعم البناء الفكرى للعلم ٠ أما الاستقطاب الثانى فيؤكد ان الباحث يعيش ظروفا اجتماعية وهو ابنا المجتمع وبناء ، ووحدة فى نسق وان عليه ان يتفاعل بل عليه مسئولية ان يدشن علمه فى حل قضايا معضلة قد تواجه مجتمعه فى اثناء نموه أو تقدمه ٠ لقد يفيد هذا الجهد البناء

الادراكي والمعرفة للعلم ، لكنه يظل يؤكد ان رؤية الباحث وجهده موقوفة على مواجهة المشاكل التى تصبح معوقة وظيفيا لمجتمعه • بل ان هذه الاخيرة تشكل نطاق مسئوليته الاساسية والحق ان هذه النظرة ليست موقفا بين باحثى الدول المتقدمة وباحثى الدول النامية أو المتخلفة كما اراد البعض ان يصورها بل انها ترجع الى نفس الرؤية الفاصلة التى قسمت علم الاجتماع الى رؤية ماركسية ايديولوجية ورؤية وضعية تنتمى اساسا لعلم الاجتماع الاكاديمى •

وكما أوضحنا سابقا يتضح لنا ان بارسونز كان ابنا بارا للوضعية من حيث رؤياه لوظيفة العلم وطبيعته فهو يراه اجراء أو ممارسات متخصصة لها تكنيكاتها ، وقواعدها كما أكدت الوضعية تماما بل أن صياغته لنظريته تكمن بعض من صعوبتها فى أنه لم يرد أن تكون فى متناول رجل الشارع وانما يجب ان تكون موقوفة على المتخصص فمهنة علماء الاجتماع فى رأية كمهنة الطب يجب ان تتكمش مسئولياتهم الاجتماعية (Parsons, 1966, P, 368) وهو يطرح القضية المعضلة بقوله لقد يطرح تساؤل عما اذا كنا قد نحاول ان نحيا مسئولياتنا الاجتماعية ؟ ويجيب انه قد يحدث ذلك ولكن كيف ؟ اننا اذا ألقينا كل ثقل معرفتنا ، وبخاصة قدراتنا المدربة لحل القضايا المعاصرة ، فاننا قد نحقق بعض النجاح ، ولكنى لا أشك ان هذا الانصراف سوف يكون على حساب نفعنا الهائل للمجتمع فى المستقبل ، حيث ان التقدم العلمى الهائل ينجز فقط عن طريق العمل الدءوب والمنظم على قضايا تؤكد على أن تكون لامكانية الاهمية العلمية الاولوية الرئيسية على أى امكانية تطبيقية معاصرة • حيث انه كلما امتلك علم الاجتماع المعرفة الكافية كلما كان أكثر قدرة على تناول كافة المشاكل والقضايا اليومية وان هذه النتيجة سوف تتحقق مباشرة من طبيعة دور النظرية ، فاذا ما كانت منظورات النظرية على قدر من الامتياز فبالمثل ـ كما انا مقتنع ـ سوف تكون قدرة علم الاجتماع ذلك سوف يتحقق اذا ما انجز العمل الاساسى علميا ثم يؤكد قائلا دعنا لا نسكرنا وجود قليل من البيض الذهبى الذى نمتلكه الآن بل ان علينا ان نربى قوافل من الاوز من

هذا النوع الذى نامل انه سوف يعطينا الكثير الاكثر عما كنا نحلم به ٠
(Ibid, P, 368) .

بذلك تتوقف قدرة علم الاجتماع على قدرة نظريته ، واستناد قدرة علم الاجتماع على كفاءة وقدرة نظريته يدل على أن النظرية كما يشهد تاريخ العلم ذات أهمية قصوى فى أى من مجالات العلم ، انها حقا احدى العناصر الرئيسية فى الصنعه العلمية لكننا اذا اردنا ان نحقق تقدما الى ما هو أبعد من الوضع الحالى لهذه الصنعة فان النظرية تصبح أكثر العناصر ضرورة ٠ والحق ان نطاقنا المعرفى زاخر بقضايا كالموضوعية والتحيز القيمى ، أو الاختيار لاى من المتغايرات فى عملية الوصف والتفسير ٠ مثل هذه القضايا تشكل عاملا ملحا لضرورة وجود النظرية بدرجة اكثر الحاحا من اهميتها بالنسبة للعلوم الطبيعيـــة ذاتهـــا (Ibid, P, 348) ولقد يرد البعض ـ وخاصة اصحاب النزعة الامبيريقية ـ ان العلوم الطبيعية صاغت هذا التقدم بدون امتلاكها لنظرية معينة ٠ والحق ان هذا يمثل خطأ فاحشا ٠ اذ قد يؤكد اصحاب هذا الرأى الغريب ان مجد العلوم الطبيعية بنى على اساس استخدام الطرق الرياضية بينما ان النظرية بالنسبة لهذه العلوم فى ذات الوقت ليست بالضرورة معوقة ولكننا اذا ما تفحصنا الامر لوجدنا ان الرياضة كانت بمثابة النظرية فى العلوم الطبيعية ٠ اذ تبدو عظمة نيوتن ولابلاس واينشتين وأيزنبرج كمنظرين بالمعنى المحدد للكلمة . فالعلوم الطبيعية بدون الرياضة الدقيقة قد تعادل مثال الامبيريقية فى علم الاجتماع ٠ ذلك يوضح أن ما نحتاجه ليس علما مخلصا من الفساد النظرى ، ولكنه علم يمتلك مدخلا قريبا بقدر الامكان من التحليل الرياضى فى علوم الطبيعة وله دور معادل لدوره ٠

ومن هذا الادراك لدور النظرية ظل بارسونز لسنوات طويلة ينادى بضرورة صياغة نظرية منهجية عن السلوك البشرى ، ذلك ان صياغة مثل هذه النظرية الى جانب كونها دليلا أساسيا على نضوج العلم سوف تيسر مهمة الوصف والتحليل والبحث الامبيريقى (تيماشيف ٠مرجع سابق ٠ص ٣٩٩) ومن هنا فان الصياغة البارسونزية للنظرية تكمن فى اتخاذ الباحث لها كاطار تصورى يحدد

مسلكه المنهجى فى دراسة معطيات الواقع . ولعل هذه الرؤية توضح عدم مصادفتك لواحة أمبيريقية فى صحراء التنظير البارسونزى على ما يؤكد سروكن (Sorokin, 1966, P, 404) . أو عدم وجود أية اشارات أمبيريقية فى عملة كما يؤكد جان وايتكر (Whitaker, Op. cit, P,) ان الجهد البارسونزى كان موجها اساسا ليس الىرسم نظرية عينية وانما نظرية منهجية وهذا يبطل النقد الذى وجهه سروكن عن الغياب الكامل لاى حقائق أمبيريقية وانه اتخذ من نظريات دور كيم وماكس فيبر ومارشال وباريتو ومعطياتها برهانا وتدعيما امبيريقيا لدعم نظريته (Sorokin, Op, cit, P, 404) . . فلم تكن النظرية البارسونزية اذن تبحث عنأية حقائقعينيةبلكانت ترسم عمليات الوصف والتحليل والتفسير فى البحث السوسيولوجى على أساس ماهو متيسر من معرفة حاضرة فى نطاق علم الاجتماع .

من هنا فان النظرية عند بارسونز تشكل فى المحل الاول نسقا يختلف كلية عن النظريات المجردة التى تتعلق بتعميمات خاصة عن ظواهر معينه وبذلك يكون النسق النظرى الذى يقصده هو كيان أو بناء من المفاهيم المنطقية العامة المتساندة ذات الدلالة الامبيريقية وفى الحالة المثالية لهذا النسق فانه يميل لان يصبح منغلقا منطقيا من أجل ان يحقق حالة التكامل المنطقى على النحو الذى يكون فيه كل تضمين منطقى لاى ارتباط بين القضايا فى النسق مؤكدا أو مشارا اليهفىقضيةأخرىمعينةفىذاتالنسق (Parsons, 1966, PP, 212 - 213) وما ان ينتهى من تعريف النظرية نجده يسند اليها وظيفتين الاولى على المستوى النظرى والتصورى ، بمعنى أن وظيفتها تكمن فى الوصف والتحليل أما الثانية فتتمثل فى قيادتها للبحث الميدانى وعلاقتها الايجابية به . ثم يؤكد أن جناحى الوظيفة الاول والثانية متكاملان ومترابطان.حيثأنه حينما توصف الحقائق الرئيسية المتعلقة بالظاهرة باسلوب دقيق التنظيم والتنسيق فان ذلك يسهم فى التحليل الدقيق لهذه الظاهرة ذاتها (Ibid, P, 213)

وتنجز وظائف هذا المشروع التصورى على المستوى الوصفى بالنظر الى عنصرين تصوريين أساسا ويتكون العنصر الاول مما يسمى بالاطار المرجعى

ونعنى به اطار العمل الاكثر عمومية الذى يتكون من المقولات التى بالنظر اليها يصبح للعمل العلمى الامبيريقى معنى • بمعنى ان تصف هذه المقولات الحالة الرئيسية أو الابتدائية للنسق الذى تحدث فيه عملية كالتغير بالمعنى الفنى للكلمة وتوصف بالنظر اليها ، والتى نستطيع أن نكشف بوضوح من بين أشياء أخرى عما اذا كان الدليل الامبيريقى ملائما أم لا (Parsons, 1952, P, 495) والى جانب أنه يمدنا بالمقولات المحددة التى يوصف النسق بالنظر اليها • فان وظيفة الاطار المرجعى قبل كل شىء تكمن فى كونه يمدنا بدليل أو اختبار لدقة وصف النسق • حيث انه من المتضمن منطقيا فى بناء النسق التصورى ان هناك عددا محدودا من المقولات الاساسية ، والقيم المحددة ، التى يجب ان نتحقق قبل ان يصبح الوصف محددا ودقيقا • ان استخدام الاطار المرجعى هو الاسلوب الوحيد فى تحديد مكان الثغرات الهامة فى القدر المتيسر من المعرفة (Parsons, 1966, P, 214)

ويمثل بناء الانساق العنصر الثانى للاطار التصورى على المستوى الوصفى فالظواهر الشديدة الترابط ، تلك التى تكون النسق يعد ترابطها امرا جوهريا على المستوى البنائى وتبدو هذه الحقيقة من أهم الحقائق فى الاطار المرجعى الاكثر عمومية بالنسبة للمعرفة الامبيريقية ذاتها ، حيث يوضح ذلك الاهمية الرئيسية لمفهوم النسق • وبذلك يصبح البناء هو الجانب (الثابت)لاسلوب المعالجة الوضعية للنسق • فالنسق من وجهة النظر البنائية يتكون من (الوحدات) ومن الانساق الفرعية التى توجد اساسا مستقلة مع علاقاتها البنائية المتداخلة (Ibid, P, 213) .

فاذا كانت هذه وظيفة المشروع التصورى على المستوى الوصفى بمعنى أنه اما ان يكون اطارا مرجعيا يتخذ من احدى حالات النسق حالة أو محكا يقيس بالرجوع اليه كافة عمليات النسق التالية أو الاخرى ، كأن يتخذ من التوازن والثبات اطارا مرجعيا لوصف عمليات التغير والصراع ، ومن هنا فان الاطار المرجعى يصور اساسا عند بارسونز احدى حالات النسق ، وهى بالطبع حالة دينامية متفاعلة ـ بغض النظر عن درجة الدينامية والتفاعل ـ لكن

اتخاذ الاطار المرجعى لابد ان يكمله تصور لبناء الحقائق موضع الدراسة ، اعنى بناء النسق ولو على المستوى الصورى ، بحيث ان افتقاد رؤية الباحث لاى وحدة فى النسق الامبيريقى الواقعى ، انما ينبهه البناء التصورى للنسق الى هذا الافتقاد أساسا ، ومن هنا يفتش الباحث بناء على المقولات التصورية لبناء النسق عن ما يلائمها من معطيات النسق الامبيريقى ٠

فاذا ما انجز المشروع التصورى وظيفته على هذا النحو فى المرحلة الوصفية ، فانه بذلك يمهد بانجازها ، بمعنى توفيره للحقائق الضرورية ، والاستعداد لحل القضايا التى تواجه التحليل الدينامى ومن ثم اجراء التحليل الدينامى للنسق الذى يهتم من بين اهتمامه باشياء عديدة بمظهرين أساسين : الاول هو التفسير السببى لظواهر أو عمليات الماضى المحددة ذلك ابتغاء التنبؤ بوقائع المستقبل ، وثانيا ، الحصول على المعرفة التحليلية العامة ، اعنى الوصول الى القوانين التى يمكن ان تطبق على أو تلائم عددا غير محدود من الحالات باستخدام المعطيات الواقعية الملائمة ٠ والحق ان تحقيق هذين الهدفين هما مظهران لهدف واحد بحيث ان كليهما لابد وان يسير الى جوار الآخر ٠ فمن ناحية نجد أن التفسير السببى المحدد يمكن توفيره واجراؤه عن طريق تطبيق ملاءمة معرفة تحليلية عامة معينة ٠ ومن ناحية أخرى الحالات الامبيريقية ، والتحقق من الصدق بالنظر اليها (Ibid, PP, 214 - 215) ثم يؤكد ان التقدم العلمى على اى حالة يتكون بصفة خاصة عن طريق التوسيع أو المد التدريجى لنطاق التحليل الدينامى ٠

الا انه لكى ينجز المشروع التصورى وظائفة على المستوى الوصفى او التحليلى كان عليه ان يتخذ من مفهوم النسق اساسا لبناء مشروعه التصورى ، ذلك انه اذا كانت وحدة التحليل الاساسية عنده هى النسق الاجتماعى بأسره ، فانه كان منطقيا أن تكون النظرية عنده نظرية شاملة متخذة من مفهوم النسق البنائى الوظيفى اطارا منطقيا لتنظيم المعطيات التى يحتويها الواقع الاجتماعى وأداة مفسرة لظواهره (محمد عارف ، مرجع سابق . ص ٢٣٧)٠ الا أن النسق الامبيريقى لم يكن وحده هو اساس الشمول والكلية فى مشروعه التصورى ٠

وانما كان هناك التصور النسقى فى الفسيولوجيا حيث كان له عليه فاعليـــة وقـــوة (Buckley, 1957, P, 249) على لمستوى الوصـــفى أو التحليلى أيضا . بل ان هذا التصور النسقى قد وجد أيضا أخيرا ولو بصورة غيركاملة فى علم النفس (Parsons, 1966, P, 218) ويقى ان يسود فى علم الاجتمـاع وهو قصد التحرى البارسونزى فى نظريته عن نسق الفعل كاطار مرجعى .

وتكمن عبقرية التحرك البارسونزى فى انه لم يكن بيوتوبى البناء على نحو ما أكد رالف دارندورف ، وانما كان تحركا منظما حيث اتخذ فيه مـن مفهوم نظريةالانساق اداة استراتيجية بعمل على اساسها من أجل بنـــاء نسق نظرى متكامـــل (Parsons, 1952, P, 537) ويبدو ان السبب فى انه لم يصغ نسقا نظريا من البداية كمرحلة أولى بدلا من جعله مرحلة ثانية ان المعرفة الحالية عن الانساق ليست كاملة أو كافية بحيث يعوق نقصها صياغة مثل هذا النسق النظرى . وانه يكفى فى هذه المرحلة الاولى وصولا الى المرحلة الثانية ان نتخذ من مفهوم النسق مشروعا تصوريا ذا أهمية كأساس منظم وكمرشد أو موجه لانجاز البحث .

ولقد كان ملائما لذلك الطراز المنطقى للنسق النظرى العام موضع الاهتمام على غرار النسق الوظيفى البنائى . ذلك لان الاخير يتكون من المقولات العامة اللازمة للتشخيص أو الوصف الملائم لحالات النسق الامبيريقى فهو من ناحية يضم نسقا من المقولات البنائية التى يجب ان تتلائم منطقيا من أجل ان توفر لنا وصفا دقيقا لنسق كامل وممكن امبيريقيا من فئة معينة . ذلك لان احد وظائف النسق على هذا المستوى انه يجب ان يؤكد على خاصية الاكتمال . وان يؤكد انه من المستحيل منطقيا ان نغفل أى شىء هام ، ومن ثم ان نصف صراحة العناصر والعلاقات البنائية الاساسية للنسق ومن ناحية أخرى ، فان مثل هذا النسق يجب ان يضم أيضا مجموعة من المقولات الوظيفية الديناميكية. وان هذه المقولات يجب ان تكون ذات علاقة مباشرة والمقولات البنائية السابقة. وتكون الوظيفة الاساسية لهذه المقولات الوظيفية هى وصف العمليات التى تؤدى الى انهيار أو دعم هذه البناءات المعينة ، بل يجب توضيح العلاقات التى تتوسط بين النسق وبيئته (Parsons, 1966, P, 218) وبذلك نوفر وصفا

وتحليلا ديناميا متكاملا لهذا الجانب أيضا ٠

ويصبح ملائما لهذا التصور النسقى ان تكون هناك مفاهيم هامة وملائمة له ، وأعنى بها مفهومى ابلناء والوظيفية لما لها من أهمية محورية على المستويات الوصفية والتحليلية ، والحق ان مفهوم البناء ليس عنصرا نظريا فى النسق ، بل أنه هام بصفة خاصة للاغراض الوصفية ؛ حيث انه دائما ما يكون ذا دلالة لاى من حالات النسق ، وهو على المستوى الدينـامى يتحلل الى العمليـة والتساند ٠ والبناء عند بارسونز لا يشير الى ذلك النوع من الثبات الانطولوجى للظواهر ولكنه يشير الى الثبات النسبى ـ اى الى تلك الاطرادات الكافية الثبات لنتائج العمليات المعنية حتى ان دوامها داخل حدود معينة يعد افتراضا عمليا فاعلا ٠

أما مفهوم الوظيفة فمهمته الاساسية والهامة هى وصف المتغايرات أو المتولات البنائية ٠ وبذلك فان دوره المحررى هو الامداد بمحكات الأهمية التى تقاس على اساسها العوامل والعمليات الدينامية داخل النسق ، فهى هامة طالما ان لها أهمية وظيفية بالنسبة للنسق ، وتفهم اهميتها المحددة بالنظر الى تحليل العلاقات الوظيفية المحددة بين اجزاء النسق ، وبينه وبين بيئته (Ibid, P, 217) .

هذا مع التأكيد دائما على ان هناك مدخلا كليا كان هو أساس الاقتراب البارسونزى من ظواهر الدراسة ، بحيث ان مفاهيم الوظيفة والبناء ، والعملية والتساند تعد مفاهيم فرعية تفهم من خلال ارتباطها بالنسق ، وبفاعليتـه وادائيته الوظيفية واستمراره فى الوجود ٠

فاذا ما تم توفير هذا المشروع التصورى الذى قام على أساس تصوره للمجتمع كنسق اجتماعي كامل ، فانه سيصبح لدينا آداة تحليلية فعالـة ٠ بحيث انها ستتيح لنا ملاءمة وتحريك معرفتنا النظرية والامبيريقية من موضع لآخر ٠ وبنفس القدر من الاهمية فانه سوف يساعدنا على التعرف على الثغرات فى معرفتنا ـ ذلك من أجل تحديد موضع القضايا المعضلة ٠ ثم محاولة التحديد الدقيق لطبيعة هذه القضايا ، ثم تحديد المعرفة التى نحتاجها من أجل حلها ٠

ثم يؤكد انه بالرغم من عدم توفير المعرفة الكاملة واللازمة لنظرية عن كافة عمليات النسق الاجتماعى كالمعرفة عن التغير الاجتماعى فاننا بلا شك لدينا معايير الاقتراب من قضايا بناء هذه النظرية وحينما يتيسر بناء مثل هذه النظرية ، فاننا نستطيع ان نؤكد على ما يقوله بارسونز ـ ان العيد الالفى السعيد للعلم الاجتماعى قد وصل (Parsons, 1952, P, 534)

بيد انه اذا ما نظرنا الى الصياغة البارسونزية للتصور النسقى كاطار مرجعى فى علاقته المعرفية بالفكر السوسيولوجى عموما كنسق اكبر يشكل المشروع البارسونزى نسقا فرعيا فيه • لوجدنا ان هناك ثلاثة عوامل أو اعتبارات ساعدت على هذه الصياغة البارسونزية بالذات •

اولا : اننا نعرف موقف بارسونز من الانساق التأملية حيث أكد أكثر من مرة انها تفتقد اساسا الى التكامل والوضوح النظرى ، وأيضا التكنيكات الاجرائية ، والدليل الامبيريقى ، بحيث أنه من المستحيل امكانية اجراء التحقق أو الصدق الامبيريقى لها بما قد يعطى لبعض فروضها دورا فى تعديل نظريتها (Parsons, 1966, P, 352) من هنا كانت الصياغة البارسونزية تتخذ من النسق الواقعى أساسا لصياغة رؤيته التصورية ، حتى ولو ان هذا التناول للواقع كان مصدره الهاما فكريا من النسق الفسيولوجى •

ثانيا : انه بعد فترة اندحار الانساق التأملية قامت فترة نظريات العوامل والحق ان هذه النظريات قد امتلكت تصورا نسقيا غامضا نتج عن تصنيفها لمتغيرات النسق كمتغيرات مستقلة وتابعة ، ثم اختارت من بينها متغيرا كان موضع تركيزها الرئيسى بحيث اعتبرت كافة المتغيرات الاخرى كشروط طبيعية لها صفة الدوام ، وهى كالماركسية وموقفها من الاقتصاد كمتغير مستقل ، ودوركيم وتأكيده على النزعة السوسيولوجية وغير ذلك من النظريات التى تؤكد على العوامل البيلوجية أو البيئية • وأمام هذا الشطط النظرى يؤكد بارسونز أن النظرية أو المشروع التصورى الجيد يجب أن يغطى كافة جوانب النسق من حيث تناوله لكافة المتغيرات بالتساوى ولكافة القضايا المتعلقة على (Parsons, 1952, P, 535) سواء بعمليات التغير أو الثبات فى النسق اساس من التساوى ايضا •

ثالثا : اننا كما نعرف ان المشروع البارسونزى فى اساسه اعادة صياغة لتراث علم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا ، حيث قد طور كل علم من هذه العلوم نسقا تصوريا اعتبره اطارا مرجعيا ، فعلم النفس اتخذ من الشخصية نسقة ، والانثروبولوجيا فعلت ذلك بالثقافة وعلم الاجتماع طور تصورا نسقيا كما فعل دوركيم وباريتو ، وكان على نسق الفعل كأساس لمشروعه التصورى ان يكون تصورا نسقيا اساسا بحيث تصبح هذه الانساق انساقا فرعية له . بل ان ترابطها يجب أن يكن على غرار التساند البنائى الوظيفى بحيث يمكن ذلك من تحليل نسق الفعل عن طريق الدخول من مدخل اى من هذه الانساق الثلاثة .

يبقى بعد ذلك ان نؤكد أن تالكوت بارسونز لم يصغ نظرية عامة عن الانساق فقط ولم تشكل هذه الاخيرة نطاق جهدة السوسيولوجى ، فهو كعالم اجتماعى نشأ فى قلب الثورة الامبيريقية للبحث السوسيولوجى كان لابد وأن يعالج قضية العلاقة بين النظرية وبقية عناصر عملية البحث العلمى ، فهو كما يؤكد ان النظرية مهما كانت اهميتها كعنصر فى الصنعة العلمية الا أنها ليست العنصر الوحيدة فى هذه الصنعة (Parsons, 1966, P, 365) .

وتبدو اهمية النظرية بالنسبة لاجراء بحث علمى من أن النزعة الامبيريقية بكل ما بذلته من جهود شاسعة لم تستطع أن تصوغ تراكما معرفيا سوسيولوجيا . وعدم صياغة هذا التراكم المعرفى بالرغم من كثرة الابحاث الامبيريقية يدل على قصور ما فى عملية البحث ، الا ان هذا القصور قد لا يرجع الى قصور الطرق والوسائل المنهجية وان كان هذا لا يعفيها كلية من بعض من هذا الوزر وانما يرجع اساسا كما يؤكد بارسونز الى افتقاد البناء النظرى الفاعل الذى يفرغ فى عظام الباحثين الامبيريقية من النخاع ما يجعلهم غريزيا ، يميلون فى تناولهم للقضايا التى يعالجونها ، والفروض التى يصوغونها ويقومون باختيارها . وبالمثل النتائج التى يتوصلون اليها ، حتى يجعلوها ذات اهمية أو دلالة بالنسبة لكيان كامل التكامل والعمومية من المعرفة حتى أن التضمينات

العديدة لكثير من الدراسات الامبيريقية سوف يكون لكل منها اثر على الاخر وفاعلية (Ibid, P, 320)

وتتجلى علاقة النظرية وقيادتها للبحث من كون أن بامكانها أن توفر اطارا للعمل واسعا وموجها . بل انها أيضا يمكنها ان توفر لغة مشتركة لكى تسهل الاتصال بين الباحثين فى فروع العلم المختلفة . بل ان بامكانها ان تساعد أيضا فى تقنين ووصل وتوفير قدر هائل من المعرفة الامبيريقية الكائنة، كذا فانها تساعد على جذب الانتباه الى ثغرات المعرفة كما أشرنا من قبل ، بل تعطينا معايير نقد وتقويم النظريات والتعميمات التجريبية ، ولكن النظرية مفيدة أيضا فى التوضيح المنظم للقضايا والصياغة المثمرة لفروض البحث . (Ibid, P, 354)

والحق ان النظرية كأحد عناصر عملية البحث العلمى يجب ان تترابط وتتساند بنائيا ووظيفيا مع وسائل وطرق اجراء البحث (Ibid, PP, 365 - 366) بحيث انها تضفى نوعا من الملاءمة على تكنيكات البحث الامبيريقى . بل اننا نجد ان تالكوت بارسونز يسير الى ما هو أبعد من ذلك فيؤكد ان عملية البحث العلمى على المستوى الاجرائى يجب أن يسودها التخصص وتقسيم العمل بحيث يكون هناك فريق من المنظرين وفريق آخر من المتخصصين فى تكنيكات البحث، وانه يجب ان يكون هناك نوع من التكامل بينهما ، بحيث أن كلا الجانبين يجب أن يسهم بفاعلية فى الكل الذى هو ليس الا عملية انجاز البحث . فبالنسبة للجانب النظرى ، فان هذا يفرض عليها التزاما ان تعمل سويا مع مجموعة أفضل للبحث يبذلون كل جهدهم من اجل جعل نظريتهم مفيدة وقابلة للبحث بدرجة قصوى. اما بالنسبة للفنيين فى اجراء البحث فان عليهم التزاما بلائمون اجراءاتهم العملية بالنسبة لحاجات النظرية بقدر المستطاع (Ibid, P. 367) .

وقد يبدو فى الامر غرابة ان النظرية العامة والشاملة عند بارسونز بينما هى هى تمثل اقصى درجات التجريد ، نجده يحاول رسم صلتها باجراءات البحث الواقعى الذى هو الطرف الاخر التطب فى عملية البحث العلمى ، فكيف يكون الاتصال بين هذين المستويين ، الحق ان بارسونز يطرح دور النظريات الوسيطة

أو الخاصة لتشكيل علاقات التوسط بين هذين المستويين • فهو يؤكد ان نمـو النظرية العامة امر درجة ، حيث فيها كلما تزايدت ونمت عدد التضمينات النظرية كلما قلت درجة الامبيريقية . وبتواجد هذا الاطار النظرى العام ، فان العمل على أساس النظرية المتوسطة التى يقول بها ميرتون يصبح مثمرا للغاية • حيث ان مجال هذا الاطار التصورى سينقسم الى مجموعة من المجالات التى تمثل جزرا صغيرة تعد نطاق عمل النظريات الوسيطة التى تشتق فروضها وقضاياها الاساسية من النظرية العامة ، ويتقارب هذه الجزر من بعضها ، وتتشـابك تضميناتها فانها تندمج فى كيان معرفى أكثر اتساقا وعمومية • وتصبح أيـة خطوة فى هذا التقارب بين هذه النظريات الخاصة تقدما فى الاتجاه الصحيح ، حيث عند نقطة النهاية تختلط هذه الجذر فى كتلة قارية صلدة Ibid. P, 354

ثم هو يوصى دائما بالعمل على هذه النظريات الوسيطة التى تعمل فى مجالات خاصة ، ذلك لانها مؤهلة بالنسبة لمستقبل النظرية ويؤكد انه فى هذا الاسلوب يكمن نضج العلم كعلم حق ، ويكمن الاختيار النهائى لقدرة النظرية العامة ايضا • وبالطبع فان كثيرا من اعظم الاسهامات أهمية فى النظرية العامة سوف يأتى من هذا المصدر Ibid. P, 365

لكن هل معنى ذلك ان الحركة من اسفل الى أعلى بحيث ان الواقع لـه قدرة التعديل على النظرية ، الحق أن المشروع البارسونزى يبيح ذلك ، وهو بذلك يرسى صـفة افتراق بينه وبين سائر الانساق التأملية ، فاذا كان أطاره التصورى يستخدم للتوجيه لانجاز البحث ، وللكشف عن نواحى القصـور فى معرفتنا أو فى تصورنا عن النسق الأمبيريقى ، فانه للحقائق الأمبيريقية قدرة التعديل فى هذا المشروع التصورى البارسونزى ، وبذلك تصبح حركة التفاعل بين التصور النظرى والمعطيات الامبيريقية حركة تفاعل وظيفى أسـاسا • يتضح ذلك من الأهمية القصوى التى يعطيها بارسونز لدور الحقائق الامبيريقية حينما يؤكد انه اذا ما اختبر صـدق وثبات الحقائق ، واتضح أنها على تناقض مع التوقع النظـرى فان شـــيئا ما يجب أن يتعدل فى النظـرية (Ibid, P, 353) . وبذلك يعطى الحقائق دورا معادلا لدور النظرية فى عملية البحث العلمى عمـوما •

رابعـا ـ نسق الفعل كاطار مرجعى لنظرية الانسـاق :

لم تشغل نظرية النسق الاجتماعى محور التفكير البارسونزى ، وان كانت حالة التفاعل البنائى الوظيفى فى هذا النسق هى الملهم الواقعى لرؤية النظرية العـامةعند تالكوت بارسونز • والحق انه ليبـدو من الصعب للغاية ان نصنف تالكوت بارسونز على أنه عالم سوسيولوجى فقط • فقد استوعب فى نموذجه الفكرى روافـد علمية عدة • واحتوى فى نسقه النظرى والامبيريقى متغيرات اسسـاق متنوعة فى النوع لا فى الدرجة • فلقـد ارتكز فى انطلاقه على علوم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد والسياسة ، وهو كفاعل فى موقف يبحث عن هدف صياغة نسق نظرى يحتوى على متغيرات علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد والسياسة • فلقد عالج موقف الانسان باعتباره فاعلا ، وذهب فى تشعبات كثيرة ، يبحث فى سعيه نحو وضوح الرؤية لظاهرته موضع الدراسـة فاذا به ينتهى الى رؤية معتمة لظاهرته موضع الدراسـة •• سبب ذلك سبره لاغوار فكرية عميقة وايضا لتخطيه حواجز فكرية هى حدود علوم متخصصة ، فكان سعيه سعيا وراء معرفة شاملة بينما روح العصر ومناخه يدعم البحث عن معرفة متخصصة ودقيقة •

واتساقا مع رؤياه الشاملة كان عليه ألا ينحصر فى نطاق معرفى فريد ولا فى نسق يعالج متغيراته نطاق معرفى واحد • وانما كان عليه أن يتحرك بمعطيات تخضع لنطاقات معرفية متباينة نحو صـياغة نسق نظرى يعالج نسق امبيريقى يكون موضع اهتمام كافة هذه النطاقات • وان لم يكن فعدة انساق تخضع لعدة نطاقات ، وحتى يتسق ذلك مع الرؤية الشاملة الخاصة به ، فانه لابد ان يكون هناك ترابط بنائى وظيفى بين كافة هذه الانساق بحيث تبدو نسـقا امبيريقيا أو معرفيا واحد ومتكاملا • ولعل أفضـل صياغة نسقية توفر هذه المتطلبات هى صياغة بارسونز لنسق الفعل الاجتماعى كاطار مرجعى لنظريته عن الانساق •

ولقد دعم الاختيار البارسونزى لنسق الفعل كاطار مرجعى ، عديدا من الاسباب ـــ أولها ان اعتقاده بأن الفعل الاجتماعى هو الموضوع الملائم لعلم

الاجتماع انما هو اعتقاد يعكس لنـا أفكارا وردت فى الفكر النظرى السابق عليه نطق بهـا كل من ماكس فيبر ووليم توماس ، واميل دوركيم ، وفلفريدو باريتو ، والفريد مارشال (تيماشيف • مرجع سابق ص ٤٠٠) بل أن احدهم وهو فلفريدو باريتو كان صاحب التأثير الأكبر فى رؤيته النسقية ، فلقـد اعجب بارسونز بنسق باريتو النظرى حتى انه قال عنه انه اداة نقدية فعالة ، وهو اذا ما استخدم بواسطة باريتو فانه يبيح رؤى امبيريقية عامة وهامة — (Parsons, 1966, P, 226) أما السبب الثانى لاصراره على نسق الفعل الاجتماعى كاطار مرجعى فيكمن فى أنه اراد أن يصـوغ نسـقا شاملا متعدد المتغيرات • وتأكيده على شمولية النسق يعنى انه يتجاوز حدود النظم العقلية المختلفة وما طورته من انسـاق • فهو يطلب صياغة نسـق يسـهم فيه علم النفس والانثروبولوجيا والاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة • فلقد طور علم النفس نسقا نظريا اتخذ من الفرد الانسان نسقه البنائى الوظيفى الدينامـى (Ibid. P,227)

ولقـد نشأ هذا النسق لأول مرة على يد فرويد الا أن بارسونز يعيب عليه انه بالرغم من امتلاكه لهذا التصور للشخصية كنسق • الا أنه لم يستخدمه أولا فى قيادة بحثه ، وثانيـا لم يخلص جوانب هذا التصور مما هو بيلوجى • ثم انه كان على هذا النسق ان ينتظر توضيحا لعلاقاته بالانساق الاجتماعية والانساق الثقافية وهذا ما تأمل أن يفعله علماء النفس (Parsons. 1952. P, 546)

اما علم الاجتماع فلقد طور نسـقا اجتماعيا رائعا صاغه أميل دوركيم رائد النزعة السوسيولوجية فى علم الاجتماع • فبالرغم من أن النسق الاجتماعى عند دوركيم قـام كرد على بعض التصورات النسقية للنظريات العاملية الا أنه كان خلوا من اى رؤية لتفاعلات النفسية على مستوى شخصيات الأفراد الأعضاء فى المجتمع ، بحيث طمس وجودهم الفردى فى الوجود الجمعى (Parsons, 1966, PP, 227 - 235) وبذلك خلت النظرية الاجتماعية عنده من أية مصـطلحات نفسية وهو ما أراد بارسونز تجاوزه (Parsons, 1952, P, 45) مع التأكيد أيضا بان تصوره انسقى كان خلوا من وجود أية انماط أو انساق ثقافية لها وجودها المنفصل على نحو ما أوضح بارسونز • أما الانثروبولوجيا فقد طورت تصورا نسقيا للثقافة برع فيه علماء مثل رادكليف براون وبرنسلا ومالينوفسكى ، حيث

طور الأخير نسقا وظيفيا ، شكل موقعه كأحد الرواد الأصلاء فى الاتجاه الوظيفى، اما الاقتصاد والسياسة فقد طورا رؤية نسقية ترتكز على رؤية الفاعل فى السوق يمارس عمليات وقرارات عقلية تصور على مستوى التحرك الارادى للفاعل • ومن هنا كان على نسق الفعل البارسونزى ان يكون شاملا يستوعب كل رؤى هذه الانساق وتستبق تلك النتوءات المتطرفة التى تعبر عن تطابق مغلق بين معطيات علم معين واطار نسقى محدد ، وكان ضروريا على ذلك ان نرى فى نسق الفعل تأليفا يجمع أفضل الفروض والقضايا ملاءمة فى الانساق السابقة ، يلفظ ادعاءاتها الضعيفة المتطرفة (Cohen, Op, cit, P, 96) ومن هنا أيضا نجد أن نسق الفعل ذا اجنحة ثلاث تتمثل فى نسق الشخصية والنسق الاجتماعى ونسق الثقافة ، مع التصور الكلى لهذا النسق بحيث تبدو هذه الانساق انساقا فرعية لها استقلال وتساند فيما بينها وفيما بينها وبين نسق الفعل ذاته على غرار الاستقلال والتساند المميز للنسق البنائى الوظيفى •

اما تأكيده على كونه نسقا متعدد المتغايرات ، فانه بذلك أراد أن لا يكون نسق الفعل على غرار الانساق العاملية ، فنحن كما نعرف أن هناك عيبا معرفيا قد انتاب النظريات السابقة على تالكوت بارسونز • تلك النظريات التى توحى تصوراتها دائما بوجود متغايرات مستقلة وأخرى تابعة فى النسق بحيث تصبح العلاقة بين هذه المتغايرات علاقة سببية تابعة وليست علاقة وظيفية حلزونية دائرية • ومن هذه النظريات ، النظريات التى غلبت العامل الاقتصادى ، كالماركسية ، والنظريات الجغرافية التى غلبت العوامل البيئية ، والنظريات البيولوجية التى غلبت العوامل السلالية والعنصرية (Parsons, 1966 P, 221) والنظريات المغرقة فى النزعة السوسيولوجية التى لم تر فى الساحة غير العامل الاجتماعى والجماعة • كالنزعة الدوركيمية • وامام هذا التصور لترتيب علاقات العناصر النسقية كان على تالكوت بارسونز ان يرسم نسقا تتساوى فيه المتغيرات من حيث قدر اسهامها الوظيفى بحيث تنتفى تلك التقسيمات التى تعطى بعضا منها الأولوية فى قيادة التفاعل على البعض الآخر اذ يؤكد أن المبدأ المنهجى الرئيسى فى نظريتنا يتعلق بتساند مجموع المتغيرات فى ادائها الوظيفى •

اما ثالث الأسباب وآخرها ، اننا نعرف أن تالكوت بارسونز كان يعشق التصور الكلى المتسق للمجتمع والعالم ، وهو كما يؤكد الفن جولدنر أن من المميزات الرئيسية لاطاره التصورى هو اسلوبه فى تشكيل وحدة العالم الاجتماعى ، اذ أن ما يميز هذا التصور هو ادراكه للعالم مع بعضه كليا بلا صراعات ولا انقسامات أو تباينات ، واتساقا مع هذا المنحى الادراكى كان عليه ان يخلق صيغة مطاطة تلائم هذا الادراك الشمولى للواقع بكامله ، ولقد وجد منيته فى صيغة الفعل الاجتماعى الذى يمكن أن يتباين الى عديد من الصيغ الأخرى ، (كالوسائل والغايات ، والشروط الادائية وغير الادائية الى آخره) (Gouldner, 1971, P, 209) بما يوفر الغطاء التصورى للعالم كنسق أمبيريقى ٠

وبناء على ذلك فلقد كان من المتوقع أن يكون نسق الفعل هو نقطة البدء فى المشروع البارسونزى ، ذلك لأنه يتسق فى طبيعة تكوينه والأطار والطبيعة الشمولية الذى حاول تالكوت بارسونز بناءه ، اذ يتقولب بناء الفعل حول ثلاثة ارتكازات متكاملة وهى الفاعل الفرد ، ثم النسق التفاعلى ، ثم نسق التنميط الثقافى ويعنى التكامل بين هذه لارتكازات الثلاثة لنسق الفعل أن كل ركيزة منها تتضمن الركيزتين الأخريين ومن هنا فان تنوعية أو تباينية اى منها تكون محددة أساسا بتوافقها مع الحد الأدنى من الشروط الملائمة للاداء الوظيفى لأى من الركيزتين الأخريين (Parsons, 1952, P, 27) بل ان نظرية الفعل ذاتها يجب أن تحتوى تصوريا على ثلاثة نظريات تغطى هذه الركائز الثلاثة فهى يجب أن تتباين داخليا الى نظرية الشخصية كنسق ، ونظرية عن الانساق الاجتماعية ، ثم نظرية عن الثقافة (Ibid. P, 545)

بيد ان المعالجة الامبيريقية لنسق الفعل تتطلب ان نجرى نوعا من التشريح الداخلى نعزل فيه عناصر النسق تعسفيا لنوضح علاقات التفاعل الوظيفى بين هذه العناصر ٠ ويحدد ماكس بلاك المكونات الأساسية لنسق الفعل ابتداء من اصغر الوحدات وهى الفعل كسلوك act الذى يتكامل مع الفاعل ، ثم الموقف ، والأهداف التى هى أساس آثارة فعل الفاعل ، ثم مجموعة

التقنينات المعيارية التى يتم فى ظلها الفعل وتحقيق الهـدف ثم عمليات التوجيه والانتقاء بين الأهداف ، ثم عملية الفعل ذاته كانجاز ، ولاستفادة هذه العملية والانجاز من خطة الوسـائل والغـايات لتخطى العقبـات وتحقيق الهـدف . (Devereux, 1961, P, 14)

ويتطلب منا العرض المنطقى لهذه المكونات ان نتناول كلا منها على حدة لنتبين أيضا المكونات الداخلية لهذا المكون • والحق ان الفعل بمعنى مسلك الفاعل ليس الوحدة الأولى ، وانما الفاعل او مجموعة الفاعلين ـ على أنهم كائنات عضوية بيلوجية فردية أساسا ـ واتجاههم نحو الموقف • فالفاعل بنـاء على بعض الضرورات البيلوجية الخاصة ببنائه العضوى يكون فى حاجة الى اشباع معين لتحقيق درجة معينة من الاستقرار (Skliar, Op, cit, P, 32) وبحيث ان هذه الضرورات تشكل أساس نسق استعداد الحاجات عند الفاعل • ذلك الفاعل الذى يدركه بارسونز بنفس الادراك الفرويدى للأنـا • نهو ذلك المنفذ والمستقبل والمقيم والمنظم للتجربة • والمتحكم فى مسارات التحرك ، وهو الذى يضع نفسـه فى الموقف اثنـاء تقديره لهذا الموقف . (Devereux, Op, cit P, 22)

ويمثل نسق الاهتمامات عند الفاعل الفرد جانب التوجيه الحافزى وهو ينقسم فى أساسه الى تسـمين ، الجانب الاشـباعى • والجانب التوجيهى • ويتعلق الأول بمضمون التبادل مع عالم الموضوع • ماذا ينـال من تفاعله ، وما هى التكلفة ، بينما يتعلق الثـانى بكيفية وطبيعة هذه العلاقة بعالم الموضوع • أعنى الانماط او الأساليب التى تنظم بهـا علاقاته معه • وفى محاولتنا لابراز الجانب العلائقى فاننا قد نشير الى الجانب الأول على انه التوجيه الانفعالى الوجدانى cathetic الذى يشير الى معنى أو دلالة علاقة الأنـا بالموضوع او الموضوعات موضع الاهتمام من أجل اتزان اشباع وحرمان شخصيته • ومن ناحية أخرى ، فان مقولة الجانب التوجيهى وهو الرئيسى والاكثر اساسية ، تشير الى الجانب الادراكى cognitive الذى قد نقصـد به فى أكثر المعانى عمومية على أنه يعنى تعريف او تحديد جوانب المواقف ذات الدلالة

فى علاقتها أو صلتها برغبات الفاعل • وهى حينئذ تعنى جانب التوجيه الادراكى أو رسم الخريطة الادراكية بالمعنى الذى يقصده تولمان Tolman وكلا هذين الجانبين يجب ان يكونا حاضرين فى اى شىء يمكن اعتباره وحدة فى نسق الفعل أو بمعنى أصح فى وحدة الفعل أو السلوك Unit act

الا ان الفاعل ليس وحدة وانما هو مرتبط بآخرين فى نسق منظم ، ومن ثم فان الأشياء المشبعة له متعددة ، كذلك يؤدى الجانب التوجيهى مهمته برسم خريطة ادراكية للبدائل أو الأشياء التى تصبح مقصد الاشباع • ومن هنا فانه لابد ان يقوم الجانب الثالث اعنى الانتقاء المنظم من بين مثل هذه البدائل • ولسوف يعطى مصطلح التقويم لعملية الانتقاء المنظم هذه • وحينئذ فاننا نؤكد ان هناك دائما جانبا تقويميا فى كل توجيهات الفعل الواقعية (Parsons, 1952, P, 7) ويوجز بريسى كوهين ذلك بقوله أن هناك ثلاثة جوانب للجانب الحافزى للفاعل فى اتجاهه نحو تحقيق الهدف ، وهى الجانب الادراكى والانفعالى الوجدانى ، والتقويمى • ثم يضع الصفات الفارقة بينها ، بتأكيده ان الأول يلزمه ان تتوفر لدى الفاعل أفكار ومعلومات حول الموضوعات ذات الصلة بتحقيق الهدف بينما ان الثانى يلزمه أن يتوفر لدى الفاعل أحاسيس ومشاعر حول صلة هذه الموضوعات أو الأشياء بحاجاتها واشباعها • بينما يلزم للثالث أن يقيم اختبارات وبالاضافة الى ذلك فانه يجب ان يمتلك معايير معينة تساعده فى التقويم والانتقاء وهى أيضا ادراكية وتقديرية وأخلاقية ، والحق أن كافة هذه العناصر ، اعنى كل هذه الجوانب الحافزية والتقويمية لا تكون اجتماعية الا من خلال عملية التفاعل (Cohen, Op, cit, PP, 96 - 617).

ويعد الموقف هو المكون أو العنصر الثانى فى نسق الفعل وهو يتكون من الأشياء أو الموضوعات التى يتوجه اليها الفاعل ، وعلى ذلك فان توجيه الفاعل يتباين بالنسبة الى الموضوعات المختلفة وفئاتها العديدة التى يتركب منها الموقف • وقد يكون واضحا أن نصنف عالم الموضوع بالنظر الى الفعل على انه يتكون من ثلاث فئات من الموضوعات ، وهى الموضوعات الاجتماعية

والفيزيقية والثقافية • أما الموضوع الاجتماعى فهو الفاعل الذى يمكن أن يكون أى فرد (أعنى أى آخر) ، اما الفاعل الذى يتخذ من نفسه موضعا مرجعيا فهو (الأنا)،أوالمجموعة التى تعالج كوحدة بالنسبة لاغراض تحليل التوجيه • اما الموضوعات الفيزيقية أو الطبيعية فهى تلك الكيانات أو الذوات الامبيريقية التى لا تتفاعل مع أو تستجيب للأنا • ويتوقف وجودها على كونها وسائل أو شروطا للفعل فقط • اما الموضوعات الثقافية فهى تلك العناصر الرمزية للتقاليد أو التوترات الثقافية ، والأفكار والمعتقدات ، والرموز التعبيرية أو انماط القيمة الى المدى التى تعالج فيه أو تصبح موضع اهتمام بواسطة الأنا على أنها موضوع موقفية ، وانها ليست مستوعبة أو مستدمجة كعناصر مكونة فى بناء شخصيته •

اما المكون أو العنصر الثالث فى نسق الفعل ، هو الفعل كعملية فى نسق موقف ـ الفاعل • حيث له دلالة أو صلة حافزية بالفاعل الفرد • أو كما فى حالة المجتمع بأفراده المكونين له • وهذا يعنى أن توجيه عمليات الفعل الملائمة له علاقة بتحقيق الاشباعات أو الحصول عليها أو تجنب الحرمان بالنسبة للفاعل • والحق أن صفة الحافزية فى علاقة الفاعل بموقفه هى التى توفر معالجة ذلك على أنه فعل بالمعنى الفنى للكلمة • اذ ان ذلك يفترض أن المصدر النهائى لعامل الجهد أو الطاقة فى عمليات الفعل ينتج أو يشتق من الكائن العضوى ، وبالتالى فان كل اشباع أو حرمان له دلالة عضوية ، ولكن بالرغم من أن هذه الاشباعات والحرمانات لها جذورها فى كل ما هو عضوى فان التنظيم الواقعى للحوافز وفق اغراض نظرية الفعل لا يمكن أن يحال بالنظر الى الحاجات العضوية للكائن العضوى ، حيث أن تنظيم عناصر الفعل ، وفقا لنظرية الفعل هو قبل كل شىء وظيفة علاقة الفاعل بموقفه وتاريخ هذه العلاقة ، على اختيارات الأنا الخاصة • (Cohen, Op, cit, PP, 96 - 97) .

اما المكون الرابع فى نسق الفعل فهو نسق توقعات الفاعل ، حيث أن علاقة الفاعل بموضوعات موقفه ليست استجابات هادفة لمثيرات موقفية معينة

فقط • حيث أن الفاعل ينمى هذا النسق من التوقعات الملائمة للموضوعات العديدة فى الموقف • وتصاغ هذه التوقعات بنائيا بالنظر لاستعداد حاجاته وايضا امكانيات الاشباع والحرمان المتعلقة ببدائل الفعل العديدة التى قد يزاولها • ولكن فى حالة التفاعل مع موضوعات اجتماعية فان بعدا آخر يجب ان يضاف • حيث أن جزءا من توقع الأنا ، وفى كثير من الحالات الجزء الرئيسى ، يتكون من رد فعل الآخر المحتمل لفعل الأنا الممكن ، حيث أن رد الفعل هذا يظهر لكى يمكن توقعه بصورة مسبقة ومن ثم لكى يمارس تأثيره على اختيارات الانا الخاصة .

وعلى أى من المستويات ، فان هناك عناصر عديدة فى الموقف يصبح لها معنى خاصا بالنسبة للأنا كاشارات أو رموز ، ومن ثم تصبح ذات دلالة أو علاقة ملائمة لتنظيم نسقه التوقعى • وبصفة خاصة فحينما كان هناك تفاعل اجتماعى ،فان الاشارات أو المعانى والرموز تكتسب معانى مشتركة وتؤدى دورها كوسائط او وسائل فى الاتصال بين الفاعلين وحينما تظهر الانساق الرمزية التى يمكن أن تكون وسائل الاتصال ، فاننا يمكننا أن نتحدث عن بدايات الثقافة التى تصبح جزءا فى انساق الفعل بالنسبة للفاعلين موضع الاهتمام •

وتعد انساق التفاعل هى الانساق التى يسودها تباين وفصل للمستويات الثقافية • وبالرغم من امكانية استخدام مصطلح النسق الاجتماعى بمعنى أكثر أساسية فان هذه الامكانية للاغراض الحالية يمكن تجاهلها • ويجب أن يتركز الاهتمام على انساق تفاعل جمع من الفاعلين الافراد موجهين نحو موقف حيث يحتوى النسق على نسق من الرموز الثقافية مفهوم بصورة مشتركة . (Parsons, 1952, P, 5)

ويتوفر مستوى التفاعل بين جمع من الفاعلين الأفراد فى ظل رموز ثقافية مشتركة • فان نسق الفعل الفردى يصبح نسق تفاعل اجتماعى • وبالتالى

نسقا اجتماعيا تحكمه انماط الثقافة ويشارك فى تشكيلها . ويتحقق التفاعل المؤدى الى قيام النسق الاجتماعى حينما يحتاج أو يرغب اى فاعل (الأنا) فى اعطاء اعتبار لأفعال فاعل آخر وهو (الآخر) . فاذا كان التفاعل بين الأنا والآخر مطردا - بمعنى انه اذا احتاج كل من الأنا والآخر تحقيق أهداف معينة ، وبفعلهم ذلك ، فانهم يكونون ملزمين فى اعتبار سلوك الآخر - ومن ثم فان توقعات متبادلة سوف تنبثق . اذ سوف يحاول كل جانب أن يتنبأ بما سيفعله الآخر ، وفى نفس الوقت ، فان كلا منهما سوف يكون ملزما بملاءمة سلوكه الى حد ما من أجل ان يتوافق مع توقعات الآخر ، وباختصار ، فان الأنا سوف يعدل من توقعاته كسلوك الآخر من اجل أن يتنبأ به بنجاح ، بينما أن الآخر سوف يعدل من سلوكه من أجل ان يتوافق مع توقعات الأنا . ويصبح نمط التوقعات المتبادلة الذى ينبثق تدريجيا معيارا ، أو مجموعة من المعايير الذى يوافق كلا من الأنا والآخر على سيطرتها عليهم . وعلى أنها تحدد الشروط المحددة لتفاعلاتهم ، وبذلك فان الامتيازات والحقوق والواجبات والالتزامات والصعوبات المحددة المفروضة على كل جانب فى التفاعل على أساس موافقتهم على المعايير تحدد أدوارهم كل بالنسبة للآخر

. (Cohen, Op, cit, P, 97 and Isajiw, 1968, PP, 83 - 102)

لكن اذا قام هذا التفاعل والتكامل بين التوقعات فى نسق التفاعل الاجتماعى أو النسق الاجتماعى ، فانه لابد من ضرورات أو ميكانيزمات للحفاظ على حالة التكامل النسقى هذه . هنا يؤكد بارسونز فكرة المصالح المستثمرة ، اذ طالما ان فاعلا معينا يسعى الى الاشباع ، وطالما أن توقعاته تتكامل مع الآخر موفرة لهذا الاشباع فانه يصبح بذلك مستفيداً من قيام هذا التكامل بل وتؤدى هذه الحالة الى التساند المتبادل بين عناصر النسق من الفاعلين الأفراد . وبذلك نجد ان عملية التفاعل تخلق وتغذى وتدعم فى كل فاعل الحاجة الى الاستمرار فى الاشتراك فى هذه العلاقات المتبادلة . اذ يبيح التفاعل الحافز ويدعمه فى كل فاعل للتمسك بالمعايير ، بل أنه أيضا يطرح ميكانيزمات الضبط لمنع أو تقليل

الانحراف عن المعايير • حيث يحتاج كل مشترك فى التبادل لنوع المنفعة وبالمثل الاستحسان حينما يحقق التوافق (Ibid, P, 98)

وتعد عملية التفاعل الذى أساسها نسق الفعل الفردى مصغرا ميكروسكوبيا للنسق الاجتماعى ومن هنا فان هنـاك متصلا مستمرا يربط بين هذه المراحل الثلاثة • ولعل الجانب المعيارى وانبثاقه وتنمطه هو الذى يربط بينها ، اذ نجد ان تالكوت بارسونز ينظر الى متغيرات النمط كأساس لهذه العلاقة المتصلة فكل الأفعال البشرية يمكن تصنيفها الى خمسة أزواج من متغايرات النمط (Gouldner, 1971, P, 206) تلك المتغيرات التى تصل خصائص وطبيعة الفعل الاجتماعى بطبيعة وخصائص الانساق الاجتماعية • اذ أن هذه الخمسة أزواج من المتغايرات انما هى معضلات خمسـة تواجه أى فاعل فى موقف اجتماعى • وتتميز الانساق الاجتماعية بالنظر الى الحلول التى تطرحها لهذه المعضلات ، حتى ان ترابط حلول المتغيرات هذه مع بعضها يميز الانساق الاجتماعية بعضها عن البعض الآخر وهى كما يلى :

١ ـ أما المعضلة الأولى التى تواجه الفاعل هى اختباره بين الحصول على الاشباع الفورى فى الموقف الاجتماعى ، أم يختار أن يؤجل هذا الاشباع ، هذا الاختيار المعضلة يكون بين التأثرية والحيادية المؤثرة •

٢ ـ اما المعضلة الثانية فتواجه الفاعل بضرورة الاختيار لأساس قيام علاقته وبنائها ـ اما على أساس اختيار مصلحة واحدة ، أو عديد من المصالح ويكون هذا الاختيار بين التحدد والتخصص فى مقابل الانتشار ، على سبيل المثال ان المستهلك قد يهتم بالبائع فقط لامداده بالسلع والخضروات بينما ان التاجر قـد يهتم بالمستهلك وحده على أنه يمده بدخله • ولكن فى بعض المجتمعات فان النـاس قد يتاجرون كل مع الآخر اذا ما كانوا اقارب او أصـدقاء ، بينما فى مجتمعات أخرى فان النـاس قد يستهلكون انتاجهم مع هؤلاء الذين ينتجون معهم والذين يشتركون معهم فى شعائر مشتركة • وبذلك فان العلاقة المتبادلة بين بائع الحلوى والزبون فى المجتمع الحضرى الحديث بالغة التخصيص بينما ان العلاقة بين اعضـاء نفس العائلة اكثر انتشارية •

٣ ـ اما المعضلة الثالثة فتوجد بين النزعة الشمولية او العمومية فى مقابل الخصوصية • وتتعلق بما اذا كان على فاعل معين أن يعامل آخر ، بالنظر الى محكات أو قواعد معينة التى قد تتلاءم مع اى شخص • دون النظر الى اى خصائص أو صفات قد يمتلكها ، أم أنه يجب أن يعامله بأى وضع على أنه عضو فى فئة خاصة وان له به علاقة معينة بوسيلة ما ؟ وبعد الاجراء القضائى هو الاجراء الأكثر تمثيلا للشمولية أو العمومية فى المجتمعات الصناعية الأكثر تقدما : اذ يجب على ضابط المحكمة أن يعامل كل شخص منهم أو الذى ثبت اذنابه بالنظر الى نفس القوانين • وأنه يجب ان لا يتأثر بحبه أو كراهيته أو بأى علاقة خاصة بالمذنب • ولكن فى المجتمع الاقطاعى فان السيد الاقطاعى قد لا يطبق نفس القوانين على رفاقه كما يطبقها على عبيده ، اذ تتميز التصورات الشرعية بكونها خصوصية •

٤ ـ اما المعضلة الرابعة فتكمن فى الاختيار بين معاملة الشخص الآخر بالنظر الى كينونته أو ما يمتلك وليس بالنظر الى ما يتوقع أن ينجزه • وتمثل هذه فى معضلة الاختيار بين الاداء او الانجاز فى مقابل العزوة ، وعلى سبيل المثال ، فهل يجب على الانسان ان يكافىء آخر بالنظر لى كونه ابيض وليس أسودا ، او يجب على المرء أن يكافئه فقط اذا أعتقد انه يمكن ان ينجز اعمالا معينة بحد أدنى من الكفاءة ، دون اعتبار الى لون جلده •

٥ ـ اما المعضلة الخامسة والأخيرة فهى الاختيار بين التوجيه نحو الذات فى مقابل التوجيه نحو الجماعة • فهل يعطى المرء تأكيدا على رغباته الخاصة أو على الرغبات المتعلقة بالجماعة ؟ على سبيل المثال ، فهل يجب على العامل أو على مجموعة من العمال ان يوافقوا على حد منخفض من الأجر بالنظر الى رغبات المجتمع الأكبر (التوجيه نحو الجماعة) أم أنهم يجب ان يضغطوا من أجل اقصى حد أعلى من الأجور بالنسبة لهم ولعائلاتهم (التوجيه نحو الذات) (Cohen, 1968, PP, 98 - 99 and Parsons, 1952, PP, 58 - 67)

والحق أن هذه البدائل الخمسة اذا كانت بدائل معضلة بالنسبة لاى فاعل ، فان الحل دائما ما يقدم بواسطة نسق المعايير الكائن فى المجتمع •

وبذلك تنتقى فكرة حرية الاختيار الكاملة • ويعد تأكيد دون مارتندال على ان متغيرات النمط تعد من اكثر اسهامات تالكوت بارسونز أهمية فى مذهب الوظيفية الاجتماعية (Martindale, Op, cit, P, 487) قول فيه بعض المبالغة ويستحق قدرا من المناقشة • فنحن نعلم تماما تلك التفرقة التى وضعها كل من فريدناند تونيس وجورج زيمل فى الفكر الألمانى بين طبيعة المجتمع المحلى وطبيعة المجتمع العام • ووجدنا ذلك العرض الرائع والمايز بين نموذجين بنائيين ، ذلك الذى قدمه اميل دوركيم فى مجتمع التضامن الآلى، ومجتمع التضامن العضوى • وكذلك ما قدمه ماكس فيبر بل وكارل ماركس فى هذا الشأن من نماذج لبناءات مجتمعية ، وبنـــاء على ذلك فاننا بتجميعنا لبدائل اتجاه واحد كأن تجمع التأثرية ، والانتشارية والتخصصية والاهتمام بعزوه شخص الفاعل ، والتوجيه نحو الجماعة ، لوجدناها تعطى بعض سمات المجتمع المحلى أو المجتمع الذى يسـوده التضامن الآلى وعلاقات الوجه للوجه ، حيث يذوب الفرد فى كيان النسق ، ويسـود التجانس ويقل التباين ، وبذلك فان هذه المتغيرات لم تكن ابتكارا بارسونزيا خالصا • وانما كانت تصنيفا لسمات نماذج مجتمعية معينة توفر المقارنة بين نموذجين اجتماعيين أساسا ، وفى هذا النطاق يكمن اسـهام تالكوت بارسونز • ومن ناحية أخرى فان متغيرات النمط تمثل قنوات فى موقف الفاعل او فى نسق التفاعل الاجتماعى وهو النسق الاجتماعى تقدمها الثقـافة كى تشكل مسارات فعل الفاعل • والحق ان بهـا جبرا وقسرا وليس اختيارا فهى مسارات محددة حتى ولو أمكن التوليف منهـا الى ٣٢ متغيرا بديلا على نحو ما يؤكد بارسونز (Ibid, P, 488) فهى فى النهاية فرض لمسارات محددة يطرحها النسق أسـاسا ويترك نطاقا ضيقا للاختيار الحـر لارادية الفاعل البارسونزى ، الذى عليه أن يختار لمتغيرات نمطية أختارها النسـق وفرضـها عليه ، وبذلك نلاحظ انحيازا نحو تاليه النسـق على غرار المنحى الدوركيمى وابتعادا الى حد ما عن المسـار الفيبرى الذى يؤكد دائما على ارادية الفاعل ، وحرية اختياره • بل وتكمن هنا ايضا الميلة البارسونزية نحو التوازن والثبات ، وذلك لأنه يحصى كافة احتمالات تقولب فعل الفاعل ، التى هى اولا وأخيرا تكيفا وتلاؤما مع اى من هذه المتغيرات البديلة التى يرتضيها النسـق •

وعلى هذا النحو الذى صورنا به اسهام تالكوت بارسونز فى نظرية نسق الفعل الاجتماعى ، فان اسهامه يتحدد فى كونه قد أضاف نسقا مبتكرا على غرار انساق الفعل عند وليم توماس وماكس فيبر ، ثم هو بذلك قد أضاف نسقا الى الانساق الموجودة فى الطبيعة ، ومن أدراكه لضرورة تمييز هذا النسق بخصائص فارقة عن كافة الانساق الأخرى وخاصة نسق الكائن العضوى ، فانا نجد أنه قد صاغ صفات أو خصائص لنسق الفعل الاجتماعى ، ليقطع الطريق على أية محاولة لاستيعاب هذا النسق فى أى علم من العلوم وأيضا ليوفر له هوية وذاتية محددة ٠

وتعد خاصة التوازن أولى خصائص نسق الفعل ٠ الا أنه يجب أن يكون واضحا أن بؤرة اهتمام نظرية الفعل ليست عمليات التوازن الداخلية للكائن العضوى كنسق ٠ ولكنها تهتم بعمليات التوازن المتضمنة فى علاقاته بالبيئة أو الموقف ، حيث تصبح هذه الأخيرة موضع اهتمام كامل ٠ وان نسق العلاقات هذا هو الذى يعد نسق الفعل وليس الكائن العضوى كنسق ٠ ويعد هذا الموقف على خلاف الموقف النفسى المتميز ومن ورائه الموقف البيلوجى المتميز أيضا ٠ حيث الميل عندهما للتفكير فى النسق الداخلى للكائن العضوى على أنه النسق الحقيقى فقط بينما أن نسق العلاقات ليس حقيقيا ، اما وجهة نظر نظرية الفعل فتؤكد ان نسق الفعل هو نسق العلاقات التى بين الكائنات العضوية فى حالة تساندها كل مع الاخر وبينها وبين الموضوعات غير الاجتماعية فى البيئة أو الموقف ٠ ومن أجل أن نحافظ على هذا النسق متميزا أو منفصلا عن الكائن العضوى كنسق فسيوكيميائى ، فاننا نفضل أنه بدلا من أن نشير الى (سلوك الكائن العضوى) ان نتحدث عن (فعل الفاعل) ، اننا لا نرغب فى أثارة جدل حول الكلمات ، ولكن كل ما نفعله ان استخدام المصطلحات البيلوجية يرتبط أساسا بالخلط الهائل للاطر المرجعية ٠

أما الخاصية الثانية لانساق الفعل ، هو أنها كأنساق علائقية لابد وان تكون انساقا مدعمة لحدودها ٠ والحق أن هذه الخاصية بالذات هى التى تؤكد الاستقلال التحليلى للاطار المرجعى للفعل عن ذلك الاطار المتعلق بالنظرية

البيلوجية • فاذا كان الأمر على هذا النحو فليس هناك اذن داع لتعقيد الأمور عن طريق استخدام اطار مرجعى اضافى لتحليل الكائنات العضوية الواقعية كذوات لهـا سلوك أو متصرفة • اذ أنه أصبح معروفا بصورة لا تحتاج الى اضـافة أو مناقشة ذلك الافتقاد للنجاح الامبيريقى لتلك المحاولات التى تحاول ارجاع معظم ظواهر الفعل لاعتبارات بيلوجية • وانه لمن المقنع أن قضية انسـاق الفعل انساق مدعمه لحدودها يتوفر لهـا نفس التبرير المنهجى الذى يمتلكه أى اطار تصورى علمى •

اما الخاصية الثالثة فهى تلك المتعلقة (بوجهة النظر الذاتية) • تلك القضية التى ظلت موضع نقاش هائل • ونقصد بهـا دراسة الفعل (من وجهة نظر الفاعل • وبالرغم من أنهذه القضية ليست بذات اهمية بالنسبة لنسـق الفعل ذاته • الا أنهـا ذات أهمية عند مستوى تقويم انساق الفعل • حيث تصبح الثقافة اعنى الانماط الرمزية المشتركة ـ عنده متضمنة • وانه نتيجة لحقيقة أن الفعل يصبح موجها بالنظر الى الرموز التى تساعد على الاتصـال بالفاعلين الأخرين أن الباحث حينما يدرس موضوعا لا اجتماعيا فان الاخر لن يكون له رد فعل عليه أو اتصـال معه ، ولكن اذا كان موضـوع البحث اجتماعيا ، فان عملية البحث ذاتها تصبح احدى عمليات التفاعل ويجب ان تدرك بالاعتبارات الملائمة لذلك • تلك الاعتبارات التى تتضمن التواصل اذ يصبح من غير الممكن بهذه الاعتبارات تفسير سلوك الفاعل بالنظر الى الاطار المرجعى للفعل أو بدون التواصل مع الفاعل ، او بدون فهم دوافعه بالمعنى الكامل الذى تحدده نظرية الفعل • وذلك أساسا ما يقصد بالاسناد الذاتى أو وجهة النظر الذاتية لنظرية الفعل (Parsons, 1952, PP, 542 - 544)

وهو على هذا النحو يبتعد عن أن يكون باحثا وضعيا ، ويقترب من وجهة نظر ماكس فيبر الذى يؤكد على اعطاء اعتبار لذاتية الباحث ورؤيته فى عمليات البحث والتفسـير •

فاذا كانت هذه الفقرات السابقة تمثل الخطوط العـامة لنظريته النسقية عن الفاعل الاجتماعى الذى يرتكز على ثلاثة ارتكازات هامة • وهى الشخصية والنسق الاجتماعى ونسق الثقافة ، واذا كانت هذه النظرية النسقية تمثل

قمة المرحلة الثـانية فى التحرك البارسونزى الاستراتيجى ، حيث لابد وأن تسبقها نظريات أولية عن الانساق • اعنى نظرية عن الشخصية وأخرى عن النسق الاجتماعى ، وثالثة عن نسـق الثقافة • والحق اننا كما اكدنا ان النسق التصورى الذى أراده تالكوت بارسونز على غرار النسـق البنائى الوظيفى ، بمعنى ان هذا النسق ينقسم امبيريقيا الى انسـاق فرعية ذات علاقة متبادلة بينها وبين بعضها ، وبينهما وبين النسـق الأمثل أو الأكبر الذى هو فى المشروع البارسونزى نسق الفعل الاجتماعى •

ويعد ميكانيزم الانبثاق هو الأساس الذى تدرك على أساسه علاقة نسـق الفعل بانساقه المكونة وعلاقتها ببعضها البعض (Devereux, Op, cit. P, 14) فهو لايعنى علاقة سببية محددة فقط • وان سلم بوجود هذه العلاقة فى عملية الانبثاق وانما يؤكد على حالة من التفاعل الذى يمارسها كيان معين ، بحيث ان زيادة قدر هذا التفاعل ، تؤدى دائما الى تولد وانبثاق ما هو جديد • ولقـد ادرك بارسونز علاقة الانساق الثلاثة ببعضها وبنسق الفعل على هذا النحو ، فهو يؤكد مرارا أن النسق الاجتماعى هو مجرد أحد جوانب نسـق الفعل الكامل البنـاء ، حيث النسقين الاخرين هما انساق شخصية الفاعلين الأفراد ونسق الثقافة الذى يتم بناؤها اثنـاء لفعل ، ويجب أن ننظر الى أى من الانساق الثلاثة على أنه بؤرة مستقلة بالنظر الى تنظيم عناصر الفعل بمعنى ان أى واحد منها لا يمكن أن يرد الى احدهما أو الاثنين الاخرين ذلك بالرغم ان كلا منهما حيوى بالنسبة للنسقين الاخرين بمعنى أنه بدون الثقافة والاشخاص لا يمكن أن يتوفر هناك وجود للنسق الاجتماعى • وهكذا بالنسبة للانساق الأخرى • الا ان التساند والتفاعل أو النفاذ هو أمر مختلف تماما عن الارجاع الذى قد يعنى ان العمليات والخصائص الهـامة لاحد فئات الانساق يمكن أن تشتق نظريا من معرفتنا النظرية لأى من النسقين الاخرين أو كلاهما • فالاطار المرجعى للفعل كما نعرف يشكل أساسا مشتركا للانساق الثلاثة ، وتتيح هذه الحقيقة امكانية تحولات أو انتقالات معينة بينها

. (Parsons, 1952, P, 6)

لكن ما هى هذه الانساق الثلاثة ومكوناتها ، الحق ان كل ما كتبه تالكوت لا يعرض أو يوضح الاهـا ، ومن هنـا فاننا نجد أنفسنا مضطرين الى ذكر عناوين رئيسـية للايجاز فقط فالانسـاق كما نعلم هى النسـق الاجتماعى ، ونسق الشخصية ، ونسق الثقافة • اما النسـق الاجتماعى فهو يتكون من مجموعة من الأدوار ذات العلاقات المتداخلة ، تلك الادوار التى تحدد أو تشخص بواسطة المعايير المشتركة والتى تحكم ويسيطر عليها بواسـطة مجموعة من القيم الأساسية • أما نسـق الثقافة فهو ذلك النسق المكون من العلاقات المتداخلة للقيم والمعتقدات والرموز المشتركة ، التى توجد فى أى تجمع • أما نسـق الشخصية فهو ذلك المصطلح الذى نقصـد به ذلك النسـق الذى يضم الدوافع والمؤثرات ، والامكانيات ، والقابليات وكل ما يتصل بالفرد ككائن عضـوى ، وكذا الأفكار فى حالة استيعابها أو استدخالها داخل كل فـرد • وتتشـابك هذه الانسـاق الثلاثة وتتفاعل (Cohen, Op, cit, PP, 102 - 103) فى ظل نسق الفعل الاجتماعى •

ولتوضيح علاقة التفاعل والتساند البنائى الوظيفى بين هذه الانسـاق الثلاثة سنحاول استعراض تنظيم علاقاتهاالداخلية من وجهة نظـر النسق الاجتماعى • مع التأكيد على أن هذا الاستعراض يمكن ان يتم أيضا من وجهة نظر نسـق الثقافة أو نسق الشخصية حيث علاقة هذه الانساق ببعضها تسودها خاصيتا التبادل والاستقلال الوظيفى المميزة للعلاقة الوظيفية الرابطة بين الوحدات المتفاعلة •

فنحن نعرف ان أساس الوجود البنائى للنسق والاستمرار فى هذا الوجود يتطلب اشـباع أو مواجهة متطلبات وظيفية معينة لازمة وضرورية لهـذا النسق • وبالنظر الى علاقة هذا النسق (النسق الاجتماعى) بالنسقين الاخرين (الشخصية والثقافة) نؤكد ان هذه العلاقة علاقة تبادل وتفاعل وظيفى • الا ان تمامها ، أى تمام هذا التفاعل والتبادل يتوقف على شرطين رئيسيين يحكمـان الوجـود الأمثل لهـذه العـلاقة • ويؤكد الشرط الأول على أن النسق الاجتماعى لا يمكن أن يكتمل بناؤه اذا كان على خلاف جذرى وشروط الاداء الوظيفى لفاعلية الأفراد المكونين له ككائنات بيلوجية وكأشخاص ، أو مع

شروط الأداء الوظيفى للتكامل والاستقرار النسبى لنسق الثقافة • اما الشرط الثانى فهو أن النســق الاجتماعى بدوره ، على كلا الجبهتين يعتمد على الحد الأدنى من الدعم أو المدد المطلوب من كلا النسقين الاخرين ويعنى ذلك ان النســق الاجتماعى يجب أن يحتوى على عدد من الفاعلين المكونين له والمدفوعين بصــورة ملائمة لأن يتصرفوا وفقا لمتطلبات نســق ادوارهم • ايجابيا بانجاز التوقعات أو ما هو متوقع منهم وسلبيا بالامتناع عن السلوك المتجه نحو التحطيم ، أعنى السلوك المنحرف • كذا يجب على النسق الاجتماعى من ناحية أخرى أن يتجنب الارتباط أو التمسك بالأنماط الثقــافية التى اما أن تكون قد فشلت فى تحديد حد أدنى من النظــام ، أو تلك التى تفرض متطلبات مستحيلة على أفراد النســق ، ومن ثم تذكى ســعار الانحراف والصراع الى الدرجة التى تكون فيها متناقضة والحد الأدنى لشروط النمو المنظم والمستقر للنسق
. (Parsons, 1952, PP, 27 - 28)

اما عن علاقة النسق الاجتماعى بنسق الشخصية فنحن نعرف ان الأخير يحتوى على جمع من المتطلبات الوظيفية التى قــد تبدأ بالمتطلبات البيلوجية للحياة الفردية كالتغذية والأمان الفيزيقى ، وتنتهى بمتطلبات استقرار الشخصية كنسق ، وبين هذه المتطلبات وبين حالة النسق الاجتماعى تقوم عملية التطبيع ، التى تتوسط بين الدعم المؤثر والاشباع • ويشكل الحد الأدنى لحاجات الفاعلين الأفراد مجموعة الشروط الرئيسية التى على النسق الاجتماعى أن يتكيف معهــا (Ibid, P, 28) وتصبح العلاقة على نحو أنه كلما توفر الاشباع على المستوى الفردى أو الشخصى ، كلما أدى ذلك الى تمسك الفرد بالانماط التى توفر له الاشباع ومن ثم قل الاتجاه نحو الانحراف ، وأدى ذلك الى توفير التكامل للنسق • اما اذا انتابت التغيرات هذا الأخير فى اتجاه معين • فان هذه التغيرات ســوف تميل لأن تكون لهــا ترددات على النسقين الاخرين ومنها نســق الشخصية ، حيث تميل هذه الترددات بدورها الى انتاج السلوك المنحرف عنــد الفاعلين فى النســق ، وهذا السلوك اما ان يكون منحرفا بصورة ايجابية بمعنى ان يكون محطما او منتهكا ، أو يكون سلبيا بأن ينسحب من المناشط أو الجهود الهــامة وظيفيا (Ibid, PP, 28 - 29) وهذا يؤدى بدوره الى انفجار

النسق ولمواجهة ذلك فان النسق الاجتماعى يطرح ميكانيزمى التطبيع والضبط ٠ اللذين تكون وظيفتهما الأساسية توفير نوع من الملاءمة الحافزية بين الشخصية والنسق الاجتماعى حيث تمكن اتاحة هذه الملاءمة توفير تكامل النسق عن طريق خاصيتين فى بناء الشخص وهما المرونة والحساسية
. (Ibid, PP, 32 - 33)

اما علاقة النسق الاجتماعى بنسق الثقافة ، فتكمن فى أن الأخير يشبع متطلبات وظيفية للأول ٠ فالنسق الاجتماعى مستحيل وجوده بدون وجود اللغة التى تعد جزءا من الثقافة ، والتى قد تؤدى الى تحطم وانهيار الثقافة اذا ما افتقد نسق التواصل الذى يتيحه وجود الأفراد فى نسق وفى تفاعل اجتماعى ٠ ذلك التفاعل الذى قد يؤدى الى ظهور اللغة بل ان النسق الاجتماعى يصبح مستحيلا من حيث وجوده البنائى اذا لم يتوفر حد ادنى من انماط الثقافة ، ذلك مثل المعرفة الامبيريقية الضرورية للتلاؤم وضرورات الموقف ، وأيضا حد أدنى من الأنماط الكافية التكامل من الرمزية التعبيرية ، وكذا انماط التوجيه القيمى ٠ وعلى سبيل المثال فان النسق الاجتماعى الذى يقود الى التحطيم الكامل لثقافته من خلال اعاقة عمليات الاكتساب والاستدماج قد يتعرض هو أيضا الى عدم التكامل الاجتماعى وبالمثل الثقافى (Ibid, P, 34) .

وكما يطرح السلوك المنحرف للفاعلين الأفراد مشكلات وظيفية للنسق الاجتماعى ، تلك المشاكل الذى يحلها النسق بالالتجاء الى ميكانيزمات الضبط والا بدات هذه المشاكل فى أفراز نتائج معوقة وظيفيا ٠ فان نفس الأمر قد يحدث فى علاقة النسق الاجتماعى بالثقافة ٠ بمعنى ان دعم وبقاء انماط ثقافية معينة كأجزاء متكاملة فى نسق الفعل الكائن يطرح أو يولد ضغوطا معينة ٠ ودائما ما يكون ذلك حقيقيا على مستويات انساق الشخصية والنسق الاجتماعى وتعد الحالات الأكثر وضوحا تلك المتعلقة بنمط التوجيه القيمى والعقائد الادراكية التى يصبح من الصعب التوافق معها حافزيا ٠ وقد تعزى هذه الصعوبة الى الصراع مع الواقع ، وعلى سبيل المثال فان المثال اليوتوبى

اذا ما ووفق أو اتفق عليه ، بل وتمت صياغته نظاميا فانه يطرح أو يولد ضغوطا معينة فى النسق الاجتماعى (Ibid. P, 35) هذا الى جانب ان الثقافة هى أهم مولدات التغير المنظم فى النسق الاجتماعى عن طريق تراكم المعرفة العلمية والفنيـة ٠

خلاصة لكل ما سبق نؤكد أن هنـاك ثلاثة أنواع من المتطلبات المتعلقة بنسق الفعل الاجتماعى على مستويات الانساق الثلاثة وهى :

١ ـ المتطلبات الوظيفية بالنظر الى الفرد : ونقصـد بهـا اشباع الحـد الأدنى لحاجات معظم الفاعلين الأعضاء فى النسق ٠

٢ ـ المتطلبات الوظيفية بالنظر الى المجتمع : ويقصـد بهـا ضرورة توفر حد أدنى من الضبط أو السيطرة على السلوك المنحرف ٠

٣ ـ المتطلبات الوظيفية بالنظر الى الثقافة : بمعنى ان النسق الاجتماعى يصبح ممكن الوجود اذا توفرت اللغة ، والثقافة ، وعلى ذلك فيجب ان تتوفر مصادر ثقـافية يتم استيعابها فى الشخصية لكى توفر مستوى تتلاءم على أساسه والنسق الاجتماعى (Martindale, Op, cit, P, 489) .

بذلك نكون قد رسمنا الخطوط الرئيسـية للفعل الاجتماعى ونسـقه ، وعلاقته كنسق شامل بالانساق الفرعية الثلاثة ، حيث يشكل هذا النسق ـ نسق الفعل ـ جوهر التفكير والتصور البارسونزى الذى يعد النسق الاجتماعى ونظريته أحد اجنحته الفرعية ٠

خامسا ـ النسق الاجتماعى ، محور اهتمام نظرية علم الاجتماع :

فى عرضنا للمشروع البارسونزى ، قلنـا ان بدايته الرئيسية وغايته أيضا هو بناء اطار تصورى يتخذ من نظرية نسق الفعل اطارا مرجعيا يوصف ويحلل ويفسر بالنظر اليه مجموعة الانساق الثلاثة ٠ وهى نسـق الشخصية ، والنسـق الاجتماعى ، ونسق الثقافة ٠ وقلنا ان ظهور الفعل عن هذه الانساق الثلاثة ، أو ظهور أى منها من النسقين الآخرين هو ظهور انبثاقى الطبيعة ، بمعنى أن أى من الانساق قد يساهم بالتفاعل فى تطوير أو انشاء أى من

الانساق ، لكن النسق المتخلق أو المنبثق لا يمكن أن يرجع ارجاعا سببيا الى النسقين الآخرين أو ايا منهما • وقلنا أن كل نسق من الانساق تعالجه احدى النظريات التى تدخل ضمن نطاق أى من علوم ثلاثة • فنسق الشخصية تعالجه نظرية علم النفس أو التحليل النفسى وتدخل ضمن نطاق علم النفس ، ونسق الثقافة تعالجه نظرية الانثروبولوجيا الثقافية الداخلة ضمن نطاق علم الانثروبولوجيا اما نظرية النسق الاجتماعى ككل فيجب ان تشكل نطاق النظرية السوسيولوجية كاطار تصورى حدود ممبزة (Parsons, 1952, P, 548) وعلى ذلك فاننا قد نضيف أنه لأن الانساق الثلاثة تعد أجنحة فرعية لنسق الفعل الاجتماعى الذى يشكل اطارها الكلى ، فان النظريات الثلاثة أيضا لابد وان تكون أجنحة ثلاثة لنظرية الفعل الاجتماعى ايضا ، بمعنى أننا فى معالجتنا للنسق الاجتماعى فقد نتعرض لعناصر الشخصية كالحافزية ، أو للثقافة كالقيم ، لكننا فى هذه الحالة سوف نعالجها باعتبارها انساقا أو مكونات فرعية ضمن نسق كلى شامل هو النسق الاجتماعى •

ويوضح التحليل الدقيق لمشروعه التصورى ان تالكوت بارسونز اتبع أسلوبين فى التحليل معروفين لدى باحثى الاتجاه الوظيفى ، وهما أسلوب التناول والتحليل الدقيق ، بمعنى تناول النسق بالتحليل عن طريق احدى وحداته المكونة أو الفرعية ، وأسلوب التناول الشامل أو الكلى وهو الذى يتخذ من النسق وحدة التحليل الأولى وينزل الى الوحدات المكونة ليبحث علاقاتها بالوحدة الشاملة على أساس من التصور البنائى الوظيفى لهذه العلاقة • وفى معالجة تالكوت بارسونز للفعل الاجتماعى ، وسلوك الأنا تجاه الآخر والتكامل بين توقعاتها نجده قد اختار المنهج الأول فى التحليل (Isajiw, op, cit, P. 83) بنما فى تناوله للنسق الاجتماعى فلقد اتبع المدخل الثانى وهو ما يعرف بالنزعة الوظيفية الشاملة ، تلك التى تعنى أن يكون النسق الاجتماعى بأسره هو بداية التحليل ، يتلو ذلك ربط الوحدات التجريبية موضع الدراسة بعناصر هذا النسق (محمد عارف • مرجع سابق ص ٢٣٦) • بحيث انها تفهم من خلال ارتباطها به واستنادها اليه •

والحق ان هذا التأكيد على التصور النسقى كانت له روافده المؤثرة التى دفعت الى هذا التبنى البارسونزى له • فلقد طورت الفسيولوجيا تصورا نسقيا على هذا النحو ، ممتلئا بالمتغيرات العديدة والمتشابكة ، بحيث ان تحليلها أو تفسيرها يعنى ارجاعها المستمر والمنتظم لحالة النسق ككل (Buckley. Op, cit, P, 249) وان كل ما فعله بارسونز أنه استبدل موقف الفاعل ببيئة الكائن العضوى كأطار مرجعى، هذا النسق عادة ما يحتوى على مجموعة من المقولات البنائية التى يجب أن ترتبط بعناصر ديناميكية بحيث ان هذه العناصر هى الصلة وهى التى يعبر عنها بمفهوم الوظائف ، ويعد النسق الذى صوره فلفريدو باريتو أيضا كما يؤكد هندرسون من أهم الاسهامات التى اسهم بها فى عمله العظيم (العقل والمجتمع) ولقد كان كتاب النسق الاجتماعى لتالكوت بارسونز على ما يؤكد هذا المؤلف محاولة تنفيذية لحدس باريتو الفكرى ، مع استخدام التحليل البنائى الوظيفى هذه المرة (Martindale, Op, cit, P, 485,

ولقد كان المجتمع هو الواقع الامبيريقى الذى يعنيه النسق الاجتماعى عند تالكوت بارسونز ، فو يؤكد ان المجتمع كنسق امبيريقى ذا اكتفاء ذاتى وله قدرة على الاستمرار والدوام الى مدى يتجاوز الحياة الفردية ، ذلك كله مثل نقطة ارتكاز أساسية فى هذا التصور النسقى • فاذا ما كان هناك نسق اجتماعى له قدرة الاشباع والمواجهة لكل متطلباته الوظيفية الرئيسية لمدة تتسم بالاستمرار من داخل مصادره الذاتية ، فان هذا النسق نستطع بتأكيد ان نسميه بالمجتمع (Ibid, P, 486) هذا النسق يجب ان يتساند امبيريقيا مع المجتمعات الأخرى ، الا أنه يجب أن يحتوى أيضا على كل الأسس الوظيفية والبنائية لنسق مستقل بذاته • بحيث أن أى نسق جزئى آخر ملحقا به سوف يسمى نسقا اجتماعيا جزئيا أو فرعيا •

والحق أن هناك من الكتاب من يثور امام وصف النسق الاجتماعى أو وصف المجتمع أولا بضرورة هذه الرؤية النسقية ، وثانيا بهذه الانغلاقية والاكتفاء الذاتى التى يجب أن يكون عليها النسق ، ومن هؤلاء على سبيل المثال رالف دارندورف الذى يؤكد ان مصطلح النسق ليس به خطأ منطقى ، ولكن

الخطأ يبدأ من توليد جمع من النتائج غير المرغوب فيها حين يطبق أو يصبح ملائما لكافة المجتمعات وأطارا مرجعيا عاما لتحليلها ، حقيقة ان علم الاجتماع يعالج المجتمع ، بنفس القدر الذى يعالج به علم الطبيعة ، لكننا نؤكد انه من الصعب صياغة أى تقدم فى علم الطبيعة اذا ما عالج العلماء مادة دراستهم كنسق ، وبالمثل فى علم الاجتماع حيث أن أى تصور من هذا النوع يجب أن نلغيه من تفكيرنا عى أنه نوع من الميتافزيقا ، ثم يؤكد أن التصور النسقى يحمل نفس القدر من التطرف والكسل الذى تحمله نظرية التاريخ

(Dahrendorf, Op, cit, P, 118)

الا اننا قد نتوقف امام هذا الرفض الذى صاغه رالف دارندوف ونؤكد أنه من المتعذر معالجة الطبيعة كنسق حيث أن وجود اجزائها يعد وجودا ميكانيكيا غير متفاعل وان العلاقات التى تسود بين مواد هذه الطبيعة تمثل علاقات سببية ، بمعنى أن سببا معينا يتمثل فى تجمع عدد من المواد أو الظواهر وتعرضه لحالة محددة لابد وان ينتج نتيجة محددة فى كل مرة ، يحدث ذلك بنفس المواد فى نفس الظروف اذا ما اجريت التجربة فى فجر حضارة الانسان وتحدث نفس النتائج اذا ما كررت التجربة فى قمة حضارة الانسان ايضا ، بحيث ان النتيجة لا تستحيل الى سبب دائرى يحدث نتيجة ولكن على حالة أفضل من الرقى وذات طبيعة مغايرة الى حد ما • اما النسق الاجتماعى ففيه مادة بشرية حية تسود بينها مجموعة من العلاقات الوظيفية البنائية الحلزونية المشتركة ، وان العلاقات بين متغيرات هذا النسق لابد وان تسودها دائما نوع المتغيرات الوسيطة ، ومن هنا فان حالة التفاعل الذى توفرها هذه العلاقات تخلق نوعا من التماسك العضوى الذى يصبح تماسكا بنائيا اذا تأثر بمقتضاه اى من عناصر البناء أو وحداته ، فلسوف يصبح لهذا الأثر ترددات فى كافة اجزاء هذا البناء • ومن هنا نجد ان البناء يعيش وجودا نسقيا على غرار نسق التفاعل الوظيفي الذى هو أكثر الانساق تكاملا وتماسكا وارتباطا بقدر قد لا يتوفر لمواد الطبيعة وظواهرها • وبذلك يوفر وجود المجتمع كنسق يتكون من مجموعة من الوحدات الفرعية والعلاقات بين هذه الوحدات ان يصبح هذا التصور لزوميا على المستوى التصورى والامبيريقى وليس كسلا علميا أو نظريا على نحو ما يحاول رالف دارندورف تصوير ذلك •

واذا كان التصور النسقى يمثل رؤية علم الاجتماع ، فان صياغته تصبح محورية بالنسبة للمشروع البارسونزي الذى يحدد النسق الاجتماعى على أنه يتكون من جمع من الفاعلين الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض فى موقف له على الأقل جانبه الفيزيقى أو البيئى ، حيث يكون هؤلاء الفاعلون مدفوعين بالنظر الى الميل نحو الحد الأقصى من الاشباع • والتى تتحدد علاقتهم بموقفهم الذى يحتوى على الاخرين ويتوسط من الرموز المشتركة والمبنية ثقافيا ثم يحدده فى موضع آخر بقوله انه طالما ان النسق (Parsons, 1952, P, 5) هو نسق من عمليات التفاعل بين الفاعلين ، فان بناء العلاقات بين الفاعلين فى حالة تضمنهم فى العملية التفاعلية يشكل أساسا بناء النسق الاجتماعى • وبذلك فان النسق هو شبكة من العلاقات المتبادلة (Ibid, P, 25)

وتجلى لنظرة المتعمقة لهذه التعريفات للنسق الاجتماعى طبيعة بناء هذا النسق كما يتصوره تالكوت بارسونز • اذ يحتوى البناء الصورى للنسق على أربع وحدات رئيسية • وتعد وحدة الفعل أو السلوك بمعنى act هى أكثر الوحدات أساسية فى النسق • اذ يصبح الفعل وحده فى النسق الاجتماعى طالما انه جزء من عملية التفاعل بين الفاعل والآخرين (Ibid, P, 25)

وتعد المكانة ـ والدور هى الوحدة الثانية فى البناء الصورى للنسق ، فنحن كما نعرف ان النسق الاجتماعى يتكون من مجموعة من الفاعلين الخاضعين لعمليات تفاعل تمهد أساسا بواسطة قيام علاقات بين هؤلاء الفاعلين • وبذلك يكون بناء النسق الاجتماعى مكون من شبكة العلاقات هذه • وكل فاعل فى هذه الشبكة انما يشترك فى جمع هذه العلاقات مع رفاق آخرين ، بحيث أنهم بعلاقاتهم هذه يؤدون دورا معينا ، ومن هنا فان اشتراك الفاعل فى علاقة تفاعل منمطة تصبح لأسباب عدة هى الوحدة الهامة فى النسق الاجتماعى •

ولهذا الاشتراك جانبان رئيسيان ـ فمن ناحية هناك الجانب البنائى ـ أعنى الجانب المركزى أو الموضعى ـ بمعنى المكان الذى يقف فيه الفاعل موضع الاهتمام فى النسق الاجتماعى بالنسبة للفاعلين الآخرين • وموضعه هذا هو ما نسميه مكانته أعنى مكانة فى نسق العلاقات منظورا اليه كبناء ،

أو نسقا من الأجزاء المنمطة • ومن ناحية أخرى هناك الجانب الدينامى او العملى ، ويقصد به ما يؤديه الفاعل فى علاقته مع الآخرين مرئيا فى اطار أهميته الوظيفية بالنسبة للنسق الاجتماعى • وذلك ما سوف نسميه دورا •

اما الفارق بين المكانة والدور ، فيكمن فى منظورين رئيسيين فى عملية التفاعل ، فمن ناحية فان كل فاعل يعد موضوع توجيه بالنسبة للفاعلين الآخرين (وبالنسبة لذاته) الى المدى الذى تشتق فيه أهمية هذا الموضوع من موقعه فى نسق العلاقات الاجتماعية ، حيث أن ذلك يعد اهمية المكانة • ومن ناحية أخرى نجد أن كل فاعل يتجه الى الفاعلين الآخرين • وبهذه القدرة فهو يؤدى سلوكا أو فعلا ولا يقف كموضوع • وبذلك فاننا نؤكد أنه حينئذ يلعب دورا (Ibid, P, 25) هذا مع التأكيد على أن هذه الادوار والمكانات مجموعاتها ينظر اليها كوحدات فى النسق الاجتماعى وليست كصفات أو اعزاءات للفاعل •

اما الوحدة الثالثة والأكثر ارتقاء من الوحدات السابقة أعنى الدور أو المكانة كمكونات للنسق فهى الفاعل نفسه فى النسق الاجتماعى كموضوع مرجعى ، أو على أنه يمتلك مكانة ويؤدى دورا ، وبذلك نجد أن الفاعل يعد من أهم وحدات النسق الاجتماعى وهو أعلى كوحدة بالنسبة لتحليل النسق من الدور ـ والمكانة كوحدة • اذ يعد الفاعل بهذا المعنى مكونا من مجموعة مركبة من المكانات والأدوار • الا أن هذا الفاعل يجب أن يميز عن الشخصية باعتبارها احدى انساق الفعل (Ibid, P, 26) وجماعا لما سبق يصبح لدينا ثلاثة وحدات رئيسية للنسق الاجتماعى ذات علاقة كلها بالفاعل وتبدأ من ابسطها الى اعقدها تركيبا • اما الوحدة الأولى فهى الفعل act الاجتماعى الذى ينجز بواسطة فاعل ما وموجه نحو فاعل أو أكثر كأشياء • اما الوحدة الثانية فهى دور ـ المكانة على انه النسق الفرعى المنظم من افعال الفاعل أو مجموعة الفاعلين الذين يشغلون مكانات متبادلة ويتصرفون كل تجاه الآخر بالنظر الى توجيهات معينة متبادلة • اما الوحدة الثالثة فهى الفاعل نفسه كوحدة اجتماعية ـ اعنى النسق المنظم والمكون من المكانات والأدوار المنسوبة اليه (كموضوع اجتماعى) وكمؤلف أو قائم بنسق من مناشط أو جهود الدور (Ibid, P, 26)

يبقى بعد ذلك مفومان رئيسيان ذوو علاقة رئيسية بمفهوم النسق ، وهما النظام والتجمع • لما لهما من اهمية بالنسبة لبناء النسق • اما النظام فهو يتكون من مجموعة تكاملات الدور المنظمة ، وهو ذو أهمية بنائية استراتيجية فى النسق الاجتماعى موضع المناقشة ويجب أن يعد النظام الوحدة الأعلى من الدور فى البناء الاجتماعى • وهو فى الحقيقة يتكون من جمع من انماط الدور المتساندة أو مكوناتها • ويجب أن يتميز النظام بهذا المعنى عن التجمع • فالتجمع هو نسق من الأدوار الواقعية المحددة المتفاعلة • ويعد النظام من ناحية أخرى جمع من العناصر المنمطة فى توقعات الدور التى قد تلائم عددا غير محدود من التجمعات • اما التجمع فبالعكس قد يكون مركز أو محور مجموعة كاملة من النظم • وعلى ذلك فنظام الزواج ، والوالدية ، كلاهما يعد مكونا لعائلة معينة كتجمع (Ibid, PP, 39 - 40) .

مجمل ذلك أن البناء الصورى للنسق البارسونزى يتكون من ثلاثة وحدات رئيسية هى الفعل أو السلوك كوحدة رئيسية فى النسق ، ثم الفاعل ، وهو الجانب من نسق الشخصية الذى له علاقة كوحدة مكونة فى النسق الاجتماعى ، أما الوحدة الثالثة فهى مكانة هذا الفاعل البنائية ، ثم الفاعلية التى يؤديها هذا الفاعل من موضعه فى النسق ، أعنى الدور الذى يقوم به • ويعد النظام هو الوحدة التى تلى الدور مباشرة على المستوى البنائى ، وهو جمع من الأدوار المتكاملة والمتجانسة ، وهى أدوار جانبية لفاعلين ، اما التجمع فهو قطاع كامل بفاعليه وأدواره ومكاناته ، بحيث أن هذا القطاع يحتوى على نظم متباينة • الا أن التصور الوظيفى وخاصة الرؤيا البارسونزية تؤكد دائما على رؤية منهجية وتفسيرية خاصة لهذا البناء النسقى • هذه الرؤية تتكون من مقولات رئيسية ، هى مقولة الكلية والتكامل ، ومقولة التوازن البنائى ، ثم التساند والاسهام الوظيفى المتبادل • ذلك غير قضايا الانحراف والتغير فى النسق ، وهو ما سنعرض له فيما يلى :

١ ـ الادراك الكلى المتكامل للنسق •

من الملاحظ ان مقولة الادراك الكلى المتكامل للنسق الامبيريقى ، تعد من

أهم المقولات المنهجية فى الاتجاه الوظيفى ، والحق أن هذه المقولة قد نالت اهتماما كبيرا فى التناول البارسونزى لهـا ، أولا لأنها كما أشرنا احدى خواص المدخل الوظيفى البنائى ، اما السبب الآخر فيكمن فى ان تالكوت بارسونز كان ابنـا مثاليا وضعيا جمع لعناصر من كل منهما مثلما فعل اميل دوركيم ، فخلق من كل منهما فكرا مهجنا يحمل سمات مصدرها هذان الاتجاهان ٠

والادراك أو التناول الكلى هو خاصية منهجية أساسا ، وهو يرتبط بالفكر المثالى الذى كان يعطى الحق والقدرة للفاعل لمثل هذا التصـور الكلى والشامل ٠ ذلك ابتغاء التوجيه الارادى لحركة التفاعل الذى يخضع لهـا هذا الكل وأيضا لرؤية ما به من عيوب ومثالب ٠ فالتجزىء خدعة تكلف الانسان الكثير ، وهو ما كان أساس المسار الوضعى ، الا أن المثالية جعلت من الاعتقاد الكلى المتكامل نهـاية عندها مبتغى كمال الانسان والمجتمع وارتقاء كل منهما ـ وكان ذلك متحققا فى اليوتوبيا الشيوعية التى صاغها كارل ماركس وفردريك انجلز ، والذى وصل عند اعتابها وفشـل فى صياغتها ماكس فيبر ووارنر زومبارت ٠ فهو ادراك كلى فى المثـالية لكنه كل مملوء بالصراعات والشقاقات التى تتولد جدليـا ٠ لتصوغ حركة ما قبل التاريخ ، حتى اذا بدأ التاريخ يكون هذا الكل قـد صـفى تماما من كل صراعاته ، ومن كل الأسباب والعوامل المولدة لهذه الصراعات ٠ بعكس الوضعية التى لم تر اهمية لهذا الوجود الكلى ، بل اصرت على التناول الجزئى والتجزيئى له ، ثم تالت أن ما هو موجود مفيد للمجتمع وان الصراع وقتى ، وحالة وبائية ، وان النسـق يجب ان يكون متكاملا وذلك منتهى وجوده المتلائم ، ذلك التكامل الذى يرتبط أساسا بسعادة واشباع الأفراد كما يرى بارسونز ، من هنـا فاننا اذا قلنـا ان الكلية هى خاصية منهجية ، فان التكامل هو خاصية عينية لنسق امبيريقى ٠

والحق أن هذا الادراك الكلى للنسق الى جانب كونه تأثرا بالفكر المثالى فانه أيضا يعد امتدادا للمماثلة العضوية ، التى تمثل بداية هامة بالنسبة للاتجاه الوظيفى هذه المماثلة التى تؤكد على الاسناد الرئيسى لكل الظروف والعمليات الخاصة الى حالة النسق الكلية كاهتمام مستمر ودائم ، بل ان

نفس الرؤية العضوية التى استوجبت ان تفتقد الأجزاء كل حقيقية وواقعية خاصة بها اذا لم تتحصل على عضوية فى كلية اكبر (Gouldner, 1971, P, 205) بل أن هذه الرؤية الكلية للنسق هى التى استوجبت أيضا أو افترضت ان يتحرك تالكوت بارسونز ليقف موقفا مضادا من النظريات العاملية • بل ان هذه الرؤية ذاتها تطلبت منه أن يتحرك ليصوغ تناقضا رئيسيا مع أميل دوركيم رائد النزعة السوسيولوجية فى علم الاجتماع • ذلك لأن العامل الاقتصادى فى الماركسية ، والعامل الجغرافى او البيئى فى المدرسة الجغرافية ، والعامل السلالى فى المدرسة البيلوجية ، والعامل الاجتماعى فى النزعة السوسيولوجية (Parsons, 1966, PP, 225, 226, 227) تعد كافتها رؤى ، وان كانت نسقية الى حد ما ، الا انها دائما ما كانت ترى النسق من وجهة أو من مدخل أحد متغيراته ، بحيث ان الادراك الكلى للنسق كان مرحلة ثانية تتوفر حين يتمكن الباحث من الربط الصورى أو النظرى لعدد من المتغيرات بمتغير مستقل • ومن هنا فلقد كان الرفض البارسونزى المؤكد على كلية النسق ، بحيث تنسق هذه الرؤية وتساوى كافة المتغيرات فى تساندها وقدر اسهامها الوظيفى ، ولا يصبح هناك وجود لمتغيرات مستقلة أو تابعة فى مثل هذا النسق • بل ان حالة المتغيرات تكمن فى تداخلها الدينامى بحيث ان أى تحليل دينامى لها يتطلب الارجاع المستمر ليس الى احد المتغيرات المستقلة ولكن الى حالة النسق ككل . (Buckley, Op, cit, PP, 249 - 250)

والتجاء تالكوت بارسونز الى هذه الرؤيا الكلية للنسق ، لم يكن بالنظر الى كونها مقولة تصورية ولكن على أساس كونها اداة تحليلية ، فلقد كان ما يهم تالكوت بارسونز هو صياغة نظرية عامة تتناول نسق الفعل الاجتماعى بالدراسة والتحليل • وكان عليه ان يجد اداة للوصف والدراسة والتحليل على نحو كينونة الرياضة والنسق التحليلى بالنسبة للعلوم الطبيعية • ولقد وجد ذلك فى مفهوم النسق البنائى الوظيفى ، الذى يعد الادراك الكلى أو خصائصه الأساسية •

فهو يؤكد ان أى ادراك لأى من العمليات أو الظروف يجب أن يركز اما على أساس كونها ذات اسهام فى دعم (أو نمو) النسق التى هى جزء منه • وأما

لأنها معوقة وظيفيا بالنسبة لهذا النسق ، بمعنى أنهـا تقلل من تكامله ، وفاعليته ، وعلى ذلك فان الاسناد الوظيفى لكل من الظروف أو العمليات يجب ان يكون لحالة النسق الكلى كاهتمام دائم ومستمر • حيث يمثل هذا النسق المعادل المنطقى لمجموعة المعادلات المتزامنة فى نسق كامل البنـاء للنظرية التحليلية بل ان هذا يبـدو على أنه الأسلوب الوحيد الذى يمكن أن نحلل بواسطته النسـاند الدينامى للعوامل المتغيرة فى النسـق بدون الأدوات الفنية للرياضة والمتطلبات الاجرائية والامبيريقية لاستخدمها (Parsons, 1966, P, 213) .

وينبثق ايمان تالكوت بارسونز بان الطراز المنطقى للنسق النظرى العـام موضع المناقشة يجب أن يكون على غرار النسـق البنائى الوظيفى بحيث يختلف الأخير عن النسق التحليلى ، من كون ان النسق البنائى الوظيفى يحتوى على المقولات الضرورية التى توفر الوصف والتحليل الملائم لحالات النسق الامبيريقى • فهو من ناحية يحتوى على نسق من المقولات البنائية التى يجب أن تكون قادرة على توفير الوصف الدقيق لنسق ممكن وكامل امبيريقيا من فئة معينة • اذ يعد التأكيد على الاكتمال احدى وظائف النسق الرئيسية على هذا المستوى ، وذلك لكى يجعل من المستحيل منهجيا اغفال أى شىء هـام ، ومن ثم يصف صراحة كل العناصر والعلاقات البنائية الأساسية للنسق ، ومن ناحية أخرى ، يحتوى هذا النسق أيضا على مجموعة من المقولات الوظيفية الدينامية • بحيث ان على هذه المقولات ان تكون ذات صلة والمقولات البنائية السابقة الذكر ، وتصبح الوظيفة الأساسية لهذه المقولات الوظيفية هو وصف العمليات التى تتسبب فى دعم أو انهيار بناءات معينة • ثم فى وصف علاقات النسق بالبيئة المحيطة ، اذ يجب ان يكون هذا الجانب من النسق كاملا أيضا (Ibid, P, 218) .

وهو يؤكد أن هذا الادراك الكلى للنسق اذا أمكن توفيره ، فانه سيعوضنا عن الخسارة الجسيمة التى تسببت من عدم استخدام التحليل الرياضى • ذلك بسبب اننا سـوف ننسب كل القضـايا أو المسـائل بصورة صريحة ومنظمة للنسق الكلى • حيث ان بنـاء هذا النسق كما صورناه فى اطار المشروع التصورى السابق يعد أداة تحليلية فعالة ، فهو يؤكد أنه لا يمكن المغامرة باغفال شىء ذا أهمية حيوية (Ibid, P, 217) ذلك لأن كافة وقائع النسق

وأجـزاءه يجب ان تكتسب معناها ووجودها من خـلال علاقتها الوظيفية وارتباطها البنائى بالكل المحتوى لهـا ٠

ذلك عن الادراك الكلى ، أما عن التكامل الواجب أن يكون عليه النسق الامبيريقى فخاصية عينية وليست منهجية ٠ فنحن نجد أن تالكوت بارسونز يؤكد ان مفهوم التكامل بالنسبة لطراز النسق المدعم او المحافظ لحدوده له دلالتان ، اما الأولى ، فهى تشير الى توافق وتطابق مكونات النسق كل مع الأخرى ، حتى ان التغير لا يحدث قبل تمام صـياغة التوازن بين مكونات النسق هذه ، اما الثانية فتشير الى الحفاظ على بقـاء أو دعم شروط تميز النسق داخل حدوده بالنسبة لبيئته ـ وقـد يكون التكامل بالنسبة للتوازن المتحرك ، اعنى تلك العملية المنظمة لتغير النسق ، بقدر ما يمكن أن يكون نسبة الى التوازن الثابت أو المستقر (Parsons, 1952, P, 36) ثم هو يؤكد انه بالرغم من ان تكامل النسق الاجتماعى ذا أهمية نظرية قصـوى ، الا ان التكامل الكامل للحوافز مع مجموعة الانماط الثقـافية فى النسق الاجتماعى حالة غير معروفة أو واردة على المستوى الامبيريقى (Ibid, P, 42) وبذلك فهو يخلص الى رفض التكامل الانطولوجى ويؤمن بالتكامل النسبى للنسق ومكوناته ٠

والحق ان تكامل النسق ذو صلة مباشرة بالاشباع الذى تتحصل عليه مكونات هذا النسق ، وبذلك تصبح حالة التكامل متوقفة على علاقة الفاعلين الأفراد وهم المكونات الرئيسية فى النسق ، بالنسق ذاته أو انماط الثقـافة والمعايير المنظمة لهذا الاشباع على أساس ندرة مادة الاشباع ٠ فنحن نعرف أن قضية النظام ، وهى المشكلة الهوبزية المؤرقة لتالكوت بارسونز ، أو طبيعة تكامل البناء الاجتماعى ، أو التفاعل تركز أساسا عنـده على التكامل بين حافزية الفاعلين مع المعايير الثقافية المعيارية التى تعد من وظيفتها الرئيسية صياغة التكامل فى النسق ، ونعنى بهذه المعايير انماط التوجيه القيمى وهى على هذا النحو تعد الجزء الرئيسى أو المحورى فى الجانب الثقـافى للنسق الاجتماعى (Ibid, P, 36)

وبتحليل عملية التفاعل داخل النسق يتضح لنـا ان توجه فاعل ما نحو

الآخر المكمل يتضمن لزوميا توجيها تقويميا • ذلك لأن عنصر الاحتمالية هذا يعنى تواجد نسق من البدائل ، وبذلك فان استقرارية هذا التفاعل تعتمد على وجوب اعتماد افعال التقويم هذه على كلا الجانبين وتوجيهها على أساس من معايير مشتركة ، حيث تصبح الوظيفة الأساسية لهذه المعايير توفير النظام فى كل نطاقات الحوافز أو الاتصال •

واشتراك الفاعل والآخر فى هذه المعايير المشتركة يكتمل على أساس من بعد الملاءمة والتشبع ، حيث على أحد اطرافه ، نجد الملاءمة تعنى أن التوافق مع معايير النسق و عدم التوافق هى وظيفة للاهتمامات الآدائية للفاعل ، بينما على الطرف الآخر نجد التقمص أو الاستيعاب فى نسق الشخصية للفاعل لهذه المعايير حتى ان الفاعل حينما يسلك متوافقا مع هذه المعايير انما يعبر بذلك عن اهتمام فى بناء شخصية الفاعل نفسه ، ذلك باستقلال نسبى عن أية نتائج آدائية هامة لهذا التوافق • ويعرف الأخير على انه الطراز الرئيسى لتكامل الحوافز مغ بناء النمط المعيارى للقيم •

والحق أان أى فعل للاخر يقابل بتوقعات من قبل الأنا ، بحيث انه يتلاءم مع الافعال التى سوف توفر له اشباعا ويتجنب تلك التى تسبب حرمانا • وبالنظر الى ان المعايير المعيارية للنسق الذى يتفاعل كل من الأنا والآخر بالنظر اليها مشتركة وواضحة ، فان ردود الفعل المتلائمة لفعل الأنا سوف تميل لأن تتطابق وهذه المعايير ، وان ردود فعله غير المتلائمة سوف تنحرف عنها ، (والعكس صحيح) • وتكون النتيجة هى الميل الى التطابق بين بعدى الانحراف ـ والتوافق ، والحرمان ، والاشباع • وبعبارة أخرى يكون الشرط الرئيسى الذى على أساسه يمكن أن يستقر نسق التفاعل ان ترتبط اهتمامات الفاعلين على أساس من التطابق مع نسق مشترك من معايير أتوجيه القيمى (Ibid, PP, 37 - 38) .

ويعتبر تطابق هذين البعدين ، اعنى فى المحل الأول استيعاب المعايير الذى يعد التوافق معها ذا اهمية شخصية ، تعبيرية أو آدائية بالنسبة للانا • وفى المحل الثانى فان بناء ردود فعل الآخر لفعل الأنا كجزاءات وظيفية لتوافقه مع المعايير • وعلى ذلك فان التوافق كأسلوب مباشر نحو

انجاز استعداد حاجاته يميل لأن يتطابق مع التوافق كشرط لاظهار التلاؤم وتجنب عدم التلاؤم وافعال الآخرين • وبالنسبة الى افعال جمع من الفاعلين فانه الى الحد الذى يلائم او يشبع فيه التوافق مع معايير التوجيه القيمى كل من هذين المحكمين من وجهة نظر أى فاعل فى النسق ، فانه يصبح أسلوبا لاشباع استعداد حاجاته وشرطا للحصول على الحد الأقصى لردود افعال الآخرين الملائمة ، وحينئذ فانه يقال ان هذا المعيار قد تمت صياغته نظاميا . (Ibid, P, 38)

وتوفر الصياغة النظامية للانماط الثقافية ـ بحيث تتكامل مع انماطها الاهتمامات الحافزية للفاعلين الأفراد ـ ثلاثة نظم أساسية ، وهى النظم العلائقية ، والنظم التنظيمية ، والنظم الثقافية (Ibid, P, 51) وهذا التكامل بين حافزية الفاعل وانماط النسق القيمية الذى يبلغ اقصى درجاته فى الصياغة النظامية لهذه الانماط القيمية انما يعتمد على عاملين ، الزمن ، ونوع النشاط او الجهد فمن الواضح انه كلما استمرت فى الوجود مجموعة من التحديدات المعيارية زمنا طويلا ، فمن المحتمل الى حد كبير أن تصبح مصوغة نظاميا • وانه كلما تطلب النشاط او الجهد التقاء كاملا لتوقعات الدور ، فانها أيضا يجب ان تصاغ نظاميا • وتتضم الدرجة العليا من الصياغة النظامية ترك قدر ضئيل فى تحديد أو انجاز الدور للصدفة أو لتفسير ورؤية الفرد أو الجماعة • الا انه قد يكون هناك تنوع واضح فى شكل الصياغة النظامية • فالبناءات البيروقراطية على سبيل المثال عادة ما تكون على درجة عليا من الصياغة النظامية • وذلك لأن هناك وفرة من الادوار المتداخلة كل بالآخر • بينما نجد أن الأدوار الوالدية فى المجتمع الحضرى الحديث ، لاعتبارات معينة ، أقل فى صياغتها النظامية • وذلك لأن انجاز هذه الادوار يعتمد على عدد قليل فقط من الأدوار الأخرى (Cohen, Op, cit, P, 103) ونهدف الصياغة النظامية عند بارسونز الى شمول الادوار الكائنة فى النسق ، ثم البدائل التى يطرحها النسق وفقا لانماطه القيمية ، والتى تسعى هذه الأدوار الى انجازها بغية تحقيق اشباع اهتمامات الفاعلين القائمين بها •

وعلى هذا النحو ، فان الانومى هو موقف على النقيض من هذه الصياغة النظامية لعلاقات مكونات النسق ، فالصياغة النظامية لمجموعة توقعات الدور

وللجزاءات المتصلة بهـا على ما هو واضح أمر درجة فقط · وهذه الدرجة من الصياغة النظامية هى وظيفة مجموعتين من المتغيرات · من ناحية تلك المتغيرات التى تؤثر على المشاركة الفعلية لانماط التوجيه القيمى ، ومن ناحية أخرى ، تلك المتغيرات التى تحـدد التوجيه الحافزى أو الالتزام بانجـاز التوقعات الملائمة · وهناك على ما سـوف نرى عوامل عدة يمكنها التأثير على هذه الدرجة من الصياغة النظامية عن طريق أى من هذه القنوات · ويصبح النقيض الذى على الطرف الآخر من الصياغة النظامية هو الأنومى · الذى يعنى غياب التكامل المبنى لعملية التفاعل أو بنفس الوضوح ، الانهيـار الكامل لكلا المعنيين · وع ذلك فمفهوم الأنومى مفهوم محدود فى المشروع البارسونزى بحيث انه لا يمكن أن يوصف به نسق اجتماعى واقعى على الاطلاق · فهناك درجـات من الأنومى قـدر ما هنـــاك درجـات من الصـــياغة النظـامية (Parsons, 1952, P, 39) وتصبح درجة أى منهما هى العكس أو الوجه المقابل للدرجة التى عليها الآخر ·

وأمام الدرجة القصوى من الصياغة النظامية تلك التى تعنى درجة عليـا فهو يؤكد ان هناك مصالح يبحث عنها الفاعلون فى النسق وان التحقيق الارادى من التكامل النسقى يطرح الفن جولدنر اعتراضا على هذه الرؤيا البارسونزية لهذه المصالح انما يدل على قدر الاستقلال الوظيفى الذى يتمتع به الفاعل (Gouldner, 1971, P, 217) بحيث ان هذا الاستقلال قد يتعارض مع التكامل الذى يطلب نسيان المطامع الفردية والتوافق مع القيم العـامة · والحق ان الفن جولدنر لم يدرك بصورة واضحة كنه العلاقة بين الفرد والنسق وفقا للتصور البارسونزى ، فلقـد أكد بارسونز أكثر من مرة تحت وطأة التأثير الدوركيمى ان كلية النسق هى الأساس وان القيم التى تمثل العنصر المحورى فى هذه الكلية تقف وفقا للمشروع الدوركيمى الذى أصبح جزءا من البارسونزية امتدادا لهـا خارجا عن الفرد تملى عليه رؤيتها وتطرح عليه عقابها اذا ما خالف هذه الرؤية · بل ان تالكوت بارسونز يبالغ فى اعطاء القوة لهذا العنصر القيمى بحيث تتجاوز طاقتها الدوركيمية فيؤكد انه عن طريق التطبيع الاجتماعى فان الفاعل يستدخل أو يستوعب قيم النسق بداخله ، بحيث تصبح

هذه القيم الأخلاقية مصاغة بنائيا فى شخصيته ، بل وتشكل طاقة اندفاعه الحافزى • بحيث تصبح حركة الفاعل نحو التوافق وقيم النسق ليست خوفا من سطوتها وعقابها وفقـا للتصـور الدوركيمى ، بل الى جانب ذلك عشـقا اراديا لهـا ، وطلبا لاشباع حاجات بيلوجية بداخل بنـاء شخصيته •

• وينسحب بطلان رؤية الفن جولدنر هذه على بقية تدليله أو برهنته فهو يضع أربعة أسباب يتخلق على أساسها التوتر والصراع بين الاستقلال الفردى لاجزاء النسق والالتزام بالارتباط بالقيم الأخلاقية لهذا النسق ، فهو يؤكد أولا أنه طالمـا ان هناك درجات مختلفة لارتباط الأجزاء بالنسق ، فاننا نخلص الا انهم مختلفون من حيث توافقهم مع دستور النسق الأخلاقى • وثانيـا ان القيم الأخلاقية لايمنحها الفاعلون أوتوماتيكيا توافقهم لمجرد انها موجودة • ولكنهم لديهم درجات مختلفة من التوافق هى انعكاس مباشر لموقف الأجزاء من مراكز المساومة ، ومن ثم فهى انعكاس لدرجة الاستقلال الوظيفى الذى تتمتع بهـا الأجزاء • وثالثا أن هناك توافقات مختلفة لقاعدة اخلاقية واحدة على مدى ازمنة مختلفة وهذه الاختلافات هى انعكاس لمدى العلاقة بين هذه القـاعدة فى هذه الأزمنة وقدرتها على توسيع نطاق الاستقلال الوظيفى للفرد أو حضره • ورابعـا ان هناك أكثر من قاعدة أخلاقية قـد يتوافق معها أى منهـا الأفـراد ، ويتم التوافق مع أى منها بنـاء على الاسـتقلال الوظيفى والاشباع الكامل الذى توفره هذه القاعدة أو تلك (Ibid, PP, 217 - 218) .

• ويوضح التركيز على هذه الأسباب الأربعة التى تنقص التكامل النسقى اغفال الفن جولدنر لحقائق اساسية طورها علم الاجتماع الاكاديمى . فتالكوت بارسونز لم يرد بنسقه التصورى ان يصوغ رؤية نظرية لنسق امبيريقى بعينه فالسائد دائما اننـا حينما نتحدث عن المجتمع واعضائه وارتباطهم القيمية فاننا نتحدث عن الاغلبية ونعرف ان هناك اقلية ليس لديها هذا الالتزام القيمى ، واذا آمنـا بغير ذلك فاننا نسـاوى بين الوجود الميكانيكى للمواد الطبيعية الجامدة وبين مادة علم الاجتماع البشرية المتفاعلة • اما عن الوجود الميكانيكى للقيم الذى يعطيها الأفراد انصياعهم الأوتوماتيكى فهى قضـية افاض علم الاجتماع الاكاديمى وغير الاكاديمى فى شرحها ابتداء من كونفشيوس

وحتى منتسكيو وفلاسفة الثورة الفرنسية ، ثم رواد نظرية علم الاجتماع ابتداء من كونت ودوركيم وماركس وبارسونز • بل ان تراث علم الاجتماع قد دلل على ان رؤيا الوجود المجتمعى تستوجب منطقيا ضرورة التسليم بالوجود المنطقى الذى افاض علم الاجتماع فى شرح علاقته بالمنحرفين عن هذا التراث المنطقى الذى افاض علم الاجتماز فى شرح علاقته بالمنحرفين عن هذا التراث المشترك من اعادة تطبيع وضبط وعقاب على الانحراف ، أما عن وجود قواعد كثيرة يتلاءم مع أى منها الأفراد ، أو عن تلاؤم مختلف زمنيا للافراد ونفس القاعدة ، فهذا ليس نقدا جديدا يطرحه جولدنر ، بل ان تالكوت بارسونز ذاته قد اقر بوجود بدائل اختيارات تحددها متغيرات النمط القيمى • وقال انه من التركيب والتوليف بين مختلف هذه البدائل يمكن توليد ٣٢ نموذجا مجتمعيا ولم يقل ابدا بوجود نسقى واحد ومفرد يلزم الفرد قسريا على التوافق معه •

يبقى نقد أخير يوجهه س• رايت ميلز الى بعد التوافق والانحراف على المستوى النسقى أو الاشباع والحرمان على المستوى الفردى • فهو يؤكد أن الواقع الاجتماعى لا يدعم هذه الرؤية المستقطبة • ففئات المجتمع غالبا ما تنقسم الى فئة مؤيدة للسلطة أعنى متوافقة والقيم العامة للنسق ، وفئة اخرى لديها بناء معيارى لاتجاهات قيمية مضادة ، الا أن هناك فئة ثالثة لا نجد مكانا لها على هذا البعد البارسونزى وهم ما يسميهم الخاملون أو اللا فعليون أو ما يطلق عليهم الاغريق القدماء البلهاء وهو يؤكد ان هذه الفئة قد لا تكون مع السلطة أو مؤيدة لموقفها الا أنها تسير وفقا لقراراتها ولا تحاول تنمية اية اتجاهات قيمية مضادة (Ibid, P, 219) .

فهل هذا النقد يواجه فراغا فى المشروع البارسونزى حقا ؟ الحقيقة ان تأكيد تالكوت بارسونز على أن هناك درجات متفاوتة للصياغة النظامية تواجهها درجات متفاوتة من الأنومى ينفى هذه الحالة الاستقطابية التى حاول س• رايت ميلز التأكيد على وجودها فى صورة التكامل الكامل للنسق البارسونزى ، بل ان تالكوت بارسونز نفسه يؤكد ان تكامل النسق ليس تكاملا انطولوجيا ولكنه يتصف بالنسبية • اما عن فئة الخاملين الذى حاول

س• رايت ميلز تصوير وجودها كفئة ثالثة ، فالحق أنه قد يتوفر لها وجود امبيريقى لكن وجودها فى النموذج الصورى يصبح متعذرا ، ذلك لأن هذه الفئة لم تحسم قرارها بعد التى تقف بناء عليه مع أى من الفئتين الآخرتين ، فهى فئة تخضع لحالة تفاعل اجتماعى لم ينضج بعد ، فاذا ما وصلت الى النضج فانه سوف يكون لها موقف بلا شك على بعد التوافق ، والانحراف لكن اذا أصر س• رايت ميلز على وجودها فاننا قد نتوافق مع الرؤية الاغريقية لهم ، فنسميهم البلهاء ، أى الذين لا دور لهم فى التفاعل الاجتماعى لأنهم لم يمتلكوا القدرات البشرية التى تهيئهم لهذا التفاعل ، وبذلك يصبحون ظاهرة باثولوجية تستدعى وجوب النظر فى بناء المجتمع للبحث عن علة وجودهم •

٢ ـ النسق بين التوازن والتوازن المتحرك

تعد مقولة التوازن العنصر موضع الاهتمام والتركيز فى نظرية تالكوت بارسونز المنظمة عن نسق الفعل ، والنسق الاجتماعى بصفة خاصة • فلقد لعبت هذه المقولة دورا رئيسيا فى أثارة النقد تجاه النموذج البارسونزى • ثم تحركت لتؤدى دورا منطقيا مكملا فى تطوير النموذج البارسونزى ، بتزويده ببعض الرؤى والقضايا لكى يصبح أكثر قابلية لاستنبات نظرية عن التطور والتغير الاجتماعى من واقع النموذج البارسونزى المؤكد على التوازن •

وبرغم الثورة المضادة للتفكير البارسونزى ، تلك التى انطلقت من رؤى مثالية ، او سلوكية ، او حتى وضعية ، من رؤية علمية أو ايدلوجية ، فالحق ان هذه المقولة كانت من أكثر مقولات النموذج البارسونزى اتساقا من حيث التناول النظرى ، ولو أن هناك بعض المآخذ والعيوب اذا ما حاولنا مواجهة مضمونها بوقائع النسق الأمبيريقى •

فنحن كما نعرف ان تالكوت بارسونز من حيث نموذجه الفكرى هو تهجين مثالى وضعى جمع رؤية كل من النسق الميكانيكى والعضوى حيث لاءم بين كثير من السمات المميزة لأى من هذين الاتجاهين الفكريين • ولقد تجلى هذا التهجين ، وهذا الجمع بين نماذج الانساق المتباينة من حيث أسلوب ترابط

اجراء النسق فى رؤيا للتوازن ، حيث جمعت هذه الرؤية كلا من سمات تصور النموذج العضوى الذى يشكل أساس النسق البنائى الوظيفى ، وايضا سمات تصور النموذج الميكانيكى تجاه هذه القضية (Buckley, 1967, P, 30) فتحت التأثير الميكانكى يتخذ من التوازن وهو مجرد أحد متغيرات النسق موضعا او ابتداء أو اطارا مرجعيا على اساسه تحلل كافة عمليات النسق الأخرى ، وتحت التأثر العضوى ، فلقد نادى دائما ان توازن النسق ليس توازنا ثابتا يعمل على اساس مبدأ القصور الذاتى ، وانما هو توازن متحرك • ولقد لاءمت هذه الرؤية تصوره بالكامل ، حديث ان مناداته بالتوازن الدينامى يعتبر الوجه الآخر من العملة لمناداته بالتغير التدريجى • اذ انه لو اقتصرت الرؤية البارسونزية على التوازن الاستاتيكى الذى هو وليد التصور الميكانيكى لكان منطقيا أن يفشل نموذجه النظرى فى امكانية تطوير أية نظرية عن التغير ، وخاصة التغير الثورى • وهى المهمة التى اعلن أنه سيوقف عليها كل جهده بعد ان انتهى من صياغة نظرية عن التوازن الاجتماعى •

ويرتبط مفهوم التوازن بمفهوم النظام والتساند فى المشروع البارسونزى حيث يشير التوازن الى حالة من التفاعل والفاعلية السوية ككل (Isajiw, Op, cit, P, 97) ونعنى بحالة الفاعلية العادية ان النسق لديه ميلا ذاتيا للحفاظ على التوازن • بمعنى دعم النسق لانماطه المتكاملة والمستقرة والمتبادلة والمتوائمة والثابتة (Buckley, 1967, P, 58) وهو بذلك يضمن ضمن عناصر النسق أو انماطه ، الانماط المنحرفة على أنها دوائم ثابتة وعلى علاقة متساندة والبناء الاجتماعى الكائنة فيه • وهو يتخذ من حالة التوازن هذه موضعا مرجعيا ثابتا لتحليل كافة عمليات النسق (Buckley, 1957, P, 252) والنسق الامبيريقى الذى يتخذ توازنه اطارا مرجعيا للتحليل هو النسق المدعم لذاته ، وتحديد النسق على انه مدعم لذاته ، يعنى ان النسق لديه ، او يحافظ على بقاء بعض ثوابت أو دوائم النمط امام التغيرات التى قد تنتاب عوامل البيئة ، سواء كان هذا الثبات استاتيكيا أو ديناميا ، ويجب أن تشكل عناصر ثبات النمط هذه موضعا مرجعيا رئيسيا لتحليل العملية فى النسق • ومن وجهة نظر معينة فانه يجب النظر الى هذه العمليات على أنها عمليات

دعم الانماط الدائمة او الثابتة . وتعد هذه الثوابت ثوابت امبيريقية بالطبع ، ومن هنا فليس هناك داع لأن نعلل وجودها ، وان علينا تناولها كحقيقة موجودة ، وان على النظرية على هذا النحو ان تتمركز حول معالجة القضايا الذى يتناولها هذا الوجود • وقد تتوقف هذه الثوابت عن الوجود ، ذلك عن طريق تحلل النسق المدعم لذاته وحدوده وتمثله فى بيئته ، أو بتحوله لانماط أخرى • ولكن حقيقة انها موجودة فى أوقات واماكن معينة ستظل تؤدى دورها كأساس نظرى للتحليل (Parsons, 1952, P, 482) وتلمس هذه الثوابت أساس الوجود النسقى بمعنى انها تعنى الأسس أو الضرورات اللازمة لقيام أى مجتمع أو اى نسق امبيريقى • وعلى ذلك فهى تنقسم الى مجموعتين مجموعة الضرورات العامة والتى تعنى الضرورات اللازمة لأى نسق من الانساق دون اعتبار للاختلاف فى الطبيعة ، ثم الضرورات الثانوية وهى التى تتصف بالنسبية وارتباطها بنسق له طبيعة معينة •

ويتخذ تالكوت بارسونز من هذا النسق المدعم لذاته ، الذى يحتوى على مجموعة الثوابت نقطة بدئه الأولى والرئيسية فى تحليله لكافة عمليات النسق • وهى حالة ابتدائية فى التحليل • لأنها تمثل ذلك التفاعل العادى الذى يقع . وتتميز باميل الى التواتر المنظم الحدوث لعمليات معينة منمطة بدون أى اشاعة للاضطراب • وهى مماثلة لوصف هيراقليط بقوله : (نحن ندخل نفس النهر ولكنه ليس نفسه) ، بمعنى ثبات الكيان البنائى للنسق مع اختلاف عمليات التفاعل التدريجى بداخله (Dahrendorf, 1968, P, 118) فهناك أمور كثيرة تقع ، ولكى يتمكن لنسق من لحفاظ على ذاته نجده يبذل جهدا للسيطرة عليها دائما • بحيث يجعلها دائما تؤدى دورها فى الحفاظ على التوازن الملائم للكل • ومن هنا فانه قد درج على تسمية هذه الحالة من التفاعل الهادف الى الحفاظ على توازن الكل وتكامله بالتوازن الدينامى كتمييز لها عن التوازن الاستاتيكى ، الذى يميز توازن المنضدة مثلا أو حفنة من الرمال ، التى تظل هكذا ساكنة لا يحدث بداخلها أو خارجها شىء يؤدى الى دفعها نحو التغير ، مثل هذا التوازن مبنى على مبدأ القصور الذاتى ، اما النوع الآخر من التوازن وهو التوازن الدينامى فيلائم الانساق الاجتماعية لسببين :

أولهما ان هناك عمليات تفاعل مستمرة داخل النسق بين وحداته المكونة ، مما قد يستدعى تغيرا معينا ، ثم أن هناك ثانيا عنصر التتابع والسيولة فى الموقف الخارجى ، الذى قد يولد من العوامل ما يكون كافيا للقضاء على توازن النسق • وبذلك يكون التوازن الدينامى ليس معناه بقاء النسق فى حالة مستقرة دائما ، بقدر ما هى قدرة هذا النسق على الرجوع الى الحالة التى كانت قبل اهتزاز توازنه وذلك باجراء بعض التكيفات الملائمة عن طريق اعمال ميكانيزمات معينة (Devereux, Op, cit, P, 53) بحيث ان هذه الميكانيزمات تختلف باختلاف نوعية النسق الممارس لها ، فالانساق العضوية لها ميكانيزماتها التنظيمية لاجراء هذه التكيفات ، اما انساق الشخصية فلها ميكانيزماتها الدفاعية ، بينما يعد الضبط الاجتماعى والتطبيع ميكانيزمات أساسية تمارسها الانساق الاجتماعية •

اذن فحالة التوازن هى الاطار المرجعى الذى يتناول بالتحليل على اساسه تالكوت بارسونز كافة عمليات النسق الاجتماعى • ولقد يثور اعتراض نقدى لماذا يؤخذ أحد متغيرات النسق اعنى احد اجزائه اطارا مرجعيا مفسرا لكافة عملياته أو متغيراته ، دون أن نأخذ كلية النسق والطبيعة الأساسية لهذه الكلية كاطار مرجعى ، خاصة وان مقولة الادراك الكلى هى المقولة الأم فى هذا النموذج (Buckley, 1967, P, 27) اما الاعتراض الثانى فهو لماذا تختار حالة التوازن بالذات على أنها الاطار المرجعى المفسر لكافة عمليات النسق وعناصره ، ان الانحراف والصراع موجود كثوابت فى النسق بالدرجة التى يصبح للنسق قدرة السيطرة عليها • فلماذا الانحياز الى التوازن ؟ لماذا لا تؤخذ عمليات التغير والصراع والانحراف على أنها الاطار المرجعى الذى تفسر على اساسه كافة عمليات النسق (Ibid, P, 11) ويتمثل الرد الملائم على هذا الاعتراض فى أن اتخاذ بارسونز لحالة توازن النسق كاطار مرجعى انما ينثبق من ايمانه الوظيفى بان الحقيقة الكونية او الانسانية هى حقيقة متوازنة او باحثة عن التوازن ، وأنها دائما ما تكون الحالة السابقة على حالات الصراع والانحراف والتغير • هذا الى جانب تأكيده المستمر والدائم على ان معرفتنا مازالت ناقصة فيما يتعلق بحقائق التغير واننا سنحاول

صياغة نظرية عن النسق الثابت نسبيا والمتكامل حين توفر المعرفة الكافية التى تلائم قيام نظرية عن التغير • اما الرد على الاعتراض الثانى فتؤكد تساؤلا مضادا ، ولماذا نأخذ حقائق الانحراف والصراع والتغير كأطار مرجعى تفسر عليه حالات التوازن •

فاذا اتفقنا والبارسونزية على ان حالة التوازن للنسق المدعم لحدوده وذاته هى الاطار المرجعى الذى تفسر على أساسه كافة عمليات النسق الأخرى فاننا نتقدم خطوة أخرى لنتساءل عن ما هى العوامل التى تسبب اقلاق أو اهتزاز هذا التوازن ؟ وما هى مصادرها ؟ ثم ما هى العمليات والميكانيزمات التى يمارسها النسق للحفاظ على توازنه أو لاسترداد هذا التوازن •

ولكى يتضح عرضنا للعوامل المسببة لاقلاق التوازن وانهياره أو اهتزازه فاننا نرى انه من الضرورى معرفة الارتباطات النسقية للنسق الاجتماعى • فكما قلنا قبل ذلك ان النسق الاجتماعى هو أحد محاور ثلاثة فى نسق الفعل الذى يمثل اساس التنظير البارسونزى • وان النسق الاجتماعى اذا ما تناولناه كمدخل لنسق الفعل ، فانه بلا شك يحتوى على عناصر من هذه الانساق الأخرى ، أعنى من نسق الشخصية ، ومن نسق الثقافة ، فهناك اذن عوامل مسببة لانهيار التوازن أو مهيئة له مصدرها نسق الشخصية وعلاقتها كمكون فرعى فى النسق الاجتماعى ، أعنى كحوافز فاعلين ، وهناك ايضا عوامل ذات صلة بنسق الثقافة وعلاقتها بالنسق الاجتماعى •

اما مجموعة العوامل الذى يعد مصدرها نسق الشخصية فهى كثيرة نذكر منها : ان دخول اعضاء جدد فى النسق الاجتماعى من خارجه(Ibid, P, 25) يؤدى الى اهتزاز توازن هذا النسق ، ذلك لأ نهناك تلاؤما فى نسق شخصية هؤلاء الغرباء بين العناصر الحافزية وبين أنماط التوجيه القيمى ، تلك التى قد تختلف فى النسق المهاجر اليه عن النسق المهاجر منه • وبذلك فانهم كعنصر جديد فى النسق اما أن يتغلب عليهم النسق ويكيفهم وفقا لانماطه القيمية عن طريق ميكانيزمات عديدة يمتلكها ، واما انهم سيغيرون من هذا النسق ويخلقون توازنا جديدا • أما أن العملية الاجتماعية سوف تنتهى لصالح أى من الفريقين فهذا امر تحكمه قدر الأغلبية ، وأيضا القدرة الادائية لتيم أى منهما •

هذا الى جانب ان على النسق الاجتماعى لزومية وظيفية مضمونها ان عليه ان يشبع استعداد ـ حاجات معظم الفاعلين ومعظم استعدادات ـ حاجات الفاعل الواحد ، فالأفراد كفاعلين فى النسق الاجتماعى يشكل الحد الأدنى من حاجاتهم كأفراد مجموعة من الشروط الأساسية التى يجب أن يتكيف واياها للنسق الاجتماعى ، بمعنى أن يعمل على اشباعها • فاذا ما حدث تغير فى الأخير فان ذلك سوف يميل الى اثارة ترددات أو اهتزازات تلك التى سوف تميل بدورها الى انتاج السلوك المنحرف لدى الفاعلين • ذلك السلوك المنحرف اما أن يكون ايجابيا فى تحطيمه ، واما ان يكون سلبيا بمعنى ان يتضمن الانسحاب الذى يمارسه الفاعل من آداء مناشطه الوظيفية الهامة المنوطة به (Parsons, 1952, P, 28) وفى كل من الحالتين ، فان ذلك سوف يؤدى الى اهتزاز توازن النسق وتكامله •

بل ان من دواعى اهتزاز توازن النسق ، اننا كما نعرف أن هناك علاقة بين الاشباع على المستوى الشخصى او الفردى وبين التكامل على المستوى النسقى كما أوضحنا سابقا • فقد يحدث أن بعض الأفراد فى النسق يسعون الى اشباع أكثر او أعمق من الاشباع الذى يسمح به النسق ، فنحن نعرف ان النسق المتكامل مثاليا هو اطار تصورى ليس له وجود امبيريقى • وعلى ذلك فان الأفراد فى النسق الواقعى قد يتحركون برؤية النسق المثالى لزيادة اشباعهم على النحو الموجود فى النسق الأخير • بحيث أن ذلك يعنى ضمنيا تغيير نسقهم الواقعى وهز توازنه الحالى • والتحرك لخلق توازن جديد • فالدافع الى حد اقصى من الاشباع ، يعد جانبا أساسيا ، بسبب أهميته بالنسبة للعملية الحافزية فى الميول نحو التغير من نموذج نسق اجتماعى الى نموذج نسق اجتماعى آخر (Ibid, P, 298) .

بل ان تالكوت بارسونز يؤكد ان عملية النمو والتطبيع الاجتماعى بالنسبة لبعض الأعضاء الجدد فى النسق ، هى فى اساسها عمليات اهتزاز لتوازن ، وتحرك لتحقيق توازن جديد ، فنحن كما نعرف ان الطفل يصل الى نمط مستقر نسبيا من التفاعل مع أبائه عند مراحل عمرية عديدة . كرابطة الحب الأموى فى الصغر على سبيل المثال • ومع ذلك ، فلكى تستمر عملية التطبيع

هذه الى ما هو أبعد • فان هذا التوازن فى التفاعل يجب ان ينهار • حيث التوتر والضغط يجب ان يفرض • ثم يؤدى الى قيام توازن جديد يشهد على تحقيق استيعاب انماط قيمية جديدة ملائمة لمرحلة العمر الجديدة وهنا نجد أن بالنسق الاجتماعى ميكانيزمات محددة ، تلك التى تفرض الضغوط أو التوترات ، بل تفرض على الطفل ان يتخلص من اتجاهه القيمى المتوازن ، ثم يمده بعد ذلك بالأساليب التى يتغلب بها على هذه التوترات والضغوط ، وبذلك يساعده على قيام توازن لنمط التفاعل من جديد (Ibid, P, 492) .

بل ان تفسير تالكوت بارسونز للتغير الثورى انما يرتكز على هذه العملية الحافزية بمعنى ان حافزية بعض الأشخاص تتفق مع انماط قيمية قد لا يتيحها النسق المحتوى لهم ومن هنا فانهم وبخاصة فى بعض بلاد العالم الثالث يطيحون بالسلطة ابتغاء فرض بعض الرؤى القيمية والثقافية التى تتلاءم والاشباع الحافزى ، وبذلك يكونون قد قوضوا توازن النسق ، لكن النسق بحركة تلقائية يتحرك نحو تحقيق التوازن من جديد بحيث ان على هؤلاء القادة أن يتخلوا عن بعض الرؤى القيمية وذلك لأن حافزية باقى اعضاء النسق وهم الأغلبية على درجة تكيف وتلاؤم عالية مع المكونات الثقافية للنسق مما يوفر درجة عالية من التكامل على المستوى النسقى وحد أقصى من الاشباع على المستوى الفردى (Ibid, PP, 520 - 529) وفى ذلك رفض بارسونزى ضمنى للتغير الارادى الثورى حيث لا يؤمن الا بالتغير التلقائى التدريجى الذى يطرحه النسق كأسلوب لدعم بقائه •

اما عن اهتزاز التوازن بفعل عوامل تكمن فى العنصر القيمى أو الثقافى للنسق الاجتماعى • فانها تؤتى فاعليتها من حقيقة انه ليس فقط ان النسق الاجتماعى يجب أن يظل موفرا لحد أدنى من التكامل مع ثقافة معينة ، بل العكس أيضا ان الثقافة يجب ان تتوافق بحد أدنى من انماطها مع النسق الاجتماعى (Ibid, P, 32) .

واول عوامل اهتزاز التوازن بفعل الثقافة انما يقع بفعل استمرارية تطور النسق الاجتماعى بدرجة تفوق درجة تقدم العنصر الثقافى فى النسق

أو أن يتوقف العنصر القيمى والثقافى تماما عن التطور بالنسبة الى النسق الاجتماعى الذى هو أحد مكوناته • وبذلك فان الجانب الثقافى فى النسق يحافظ على دعم بعض الانماط الثقافية التى هى اجزاء من نسق الفعل ، بحيث ان هذا الدعم والحفاظ على البقاء يولد ضغوطا أو توترات معينة • وتعد الحالة الواضحة لذلك تلك المتعلقة بنمط التوجيه القيمى ، وبالمعتقدات الادراكية التى قد يكون من الصعب التوافق معها • وعلى سبيل المثال ، فانه فى داخل النطاق الذى يتناوله علم الطب • فان دعم وممارسة بعض معتقدات العلم المسيحى فى الطب قد يولد ضغوطا أو توترات خطيرة على الناعل خاصة اذا كان على اتصال بالمعرفة الطبية العلمية (Ibid, P, 35) ومن ثم تؤدى سيادة هذه الحالة الى اهتزاز التوازن لحين تحقيقه باستيعاب القيم العلمية الجديدة على مستوى النسق الاجتماعى والشخصية •

أما العامل الثانى المهدد للتوازن والمنبثق من الثقافة • فيكمن على عكس السابق فى تفوق درجة تقدم الثقافة وتطورها بدرجة تفوق النسق الاجتماعى ، ونجد مثال ذلك فى أن نمو المعرفة العلمية هو اساسا نموا تراكميا حيث يؤدى هذا النمو على المدى الطويل الى احداث ضغوط وتوترات فى نسق التوجيه الادراكى فى المجتمع • ذلك لأن نمو العلم سوف يكون له أثره على المدى الطويل على كل من الفلسفة والايدولوجية والعقائد الدينية ، ثم على بقية مكونات النسق الاجتماعى ، ذلك لأن العلم على علاقة متساندة بنائيا ووظيفيا مع بقية أجزاء النسق الاجتماعى (Ibid, P, 449) وعلى ذلك فان أى تغير فى الثقافة يمكن أن يستمر أو يدوم لكى يؤدى دوره كأساس لتغيرات ابعد فى النسق (Ibid, P, 498) حيث ان كل وطأة لأى من هذه التغيرات انما هو اسهام جزئى فى تحطيم التوازن القائم للنسق •

ويكمن العامل الثقافى الثالث المحطم للتوازن فى ان الثقافة كنسق على عكس النسق الاجتماعى ، لديها خاصية رئيسية وهى قدرتها على الانتقال بدون افتقاد أى من مكوناتها على نحو ما طرحت النظريات الانتشارية من براهين لاثبات ذلك ، ولما كانت الثقافة وبخاصة انماط التوجيه القيمى تمثل فى تكاملها مع العناصر الحافزية ـ التى لا تتوفر لها هذه القدرة على الانتقال

أساس اشباع الفاعل ـ أو مجموع الفاعلين • ومن هنا فاذا (Ibid, P, 498) ما حدث تغير فى الشريحة الثقافية للنسق • بمعنى انتقالها وورودها الى نسق جديد ، فانها ستصبح بالنسبة للثقافة القائمة بديلا ، وأن الأخذ بها سوف يعد تغيرا يؤدى الى اهتزاز التوازن القائم للنسق ، وحدوث تغيرات تلاؤمية فى باقى اجزائه ،الى حين تحقيق هذا التوازن من جديد باستيعاب هذه الثقافة الجديدة • وتتوافق هذه الرؤية البارسونزية لما تسببه انتقالية الثقافة من اختلال للتوازن مع الرؤية الوظيفية التى ترى فى النمو العضوى الانبثاقى أساسا للتطور والتغير التدريجى أو التوازن الدينامى •

أما النوع الثالث من عوامل اهتزاز التوازن فى النسق فينبثق من النسق الاجتماعى نفسه • فوفقا للتصور البارسونزى يتكون النسق الاجتماعى من مجموعة من الفاعلين المحتلين لمكانات معينة فى النسق يؤدون منها أدوارهم تلك التى تحكمها حقوق والتزامات معينة ، بحيث تشكل هذه الحقوق مضمون نسق التوقعات او الشريحة القيمية فى النسق • فالفاعل ، الأنا مثلا ، عليه ان ينجز فعله وفقا لتوقعات الآخر • حتى يكون رد فعل الآخر وفقا لتوقعاته • وبذلك يتحقق التكامل والتوازن عن طريق الصياغة النظامية لهذه العملية برمتها (Ibid, PP, 38 - 39) الا أنه وفقا لرؤية ألفن جولدنر نجد ان الفاعل فى النسق البارسونزى لديه قدر من الارادية الذى قد توفر أو تتيح قدرا من الاستقلال الوظيفى ، بمعنى ان الفاعل يدخل عملية تبادل مضمون الفعل ويؤدى فعله وفقا لتوقعات الآخر • الا أن رتابة وتكرارية أداء الفعل وفقا لتوقعات الآخر يوفر أمانا ضمنيا على حصول الآخر على فعل الانا حتى ولو انتقص الأخير من رد فعله • وتحدث حركة عكسية بحيث كلما اعطى الأنا زيادة فى مضمون فعله كلما نقص الآخر من رد فعله على فعل الأنا لتأكده ان ذلك لن يؤدى الى نقصان فعل الأنا • بل ان جولدنر يستمر فى القول بان زيادة التوافق ونسق التوقعات يؤدى الى اهتزاز توازن النسق الاجتماعى • بمعنى ان الأنا يلزمه حدا أدنى من رد فعل الآخر ، ومن هنا فهو يزيد من فعله ومن عطائه من أجل ان يحصل على وحدات أكثر من رد فعل الآخر •

ويحدث أنه كلما زاد الأنا فى توافقه كلما أصبحت بعض من وحدات فعله عملية التكلفة مما قد يؤدى الى مراجعته لنفسه وهذا يجعله يبحث عن بدائل أخرى لأن طاقته وقدرته فى العطاء لهـا حدود (Gouldner, 1970, P, 233) والحق ان هذا القول فيه بعض مغالطة ، فحركة الفاعل تكون مندفعة حافزيا بنفس قيم نسـق التوقعات الذى يحكم حركة الفاعل فى فعله ، فهناك التزام مزدوج وهذا النسق ليس التزاما فرديا أراديا فقط كما أراده جولدنر • ثم ان حركة التبادل بين فعل الأنـا ورد فعل الأخر لا تجرى فى فراغ • بحيث أن يظل الأنـا مواصل العطاء ، بينما الآخر بخيل فى رده على هذا العطاء فالنسق الى جانب توفيره للتطبيع الاجتماعى كعملية وكيمكانيزم لغرس هذا الالتزام المزدوج ، فانه يطرح ميكانيزم الضبط الاجتماعى الذى يجعل مطلب التوافق ملزما ويهـدد بالعقاب كل من يفكر فى الانحراف عنه • وبذلك فان انقاص الآخر لمضمون رد فعله أمر لا يتركه النسق لرؤية الفاعل خلوا مـن أى عقاب ، بل أنه يقف دائما بالمرصاد لكل من يحاول انتقاص فعله أو رد فعله ويطرح لذلك مجموعة كاملة ومتدرجة من العقوبات •

بيـد انه توجد هناك امكانية أخرى لاهتزاز التوازن منبثقة عن النسق الاجتماعى • اذ تتمثل فى علاقة النظم وهى تجمعات الأدوار المتجانسة كأنساق فرعية مع بعضها البعض داخل النسق • تلك العلاقة التى يحكمها مبدأ الأخذ والعطاء ، بحيث أن اى تقصـير فى العطاء الموازى للاخذ قد يسبب انهيـار التوازن • فناتج الاقتصـاد فى السياسة هو الانتاج والخصوبة بينما أن رد فعل السياسة هو اعانة الاقتصاد برأس المـال • وناتج الاقتصاد فى النسق المتكامل هو دعمه بعطاء وارتباطات جديدة بينما ان رد فعل الأخير هو تنظيم الأول • وناتج الاقتصـاد فى نسق الكمون هو استهلاك بضائع وخدمات بينما أن رد فعل الاخير هو مده بخدمة العمل • بينما ان دعمه وتأييده هو عطاء نسق التكامل هو توفير التأثر اللازم ، بينما ان دعمه وتأييده هو عطاء الأخذ • وناتجه فى نسـق الكمون هو فرض السلطة او القوة ، بينما ان عطاء الأخير يتمثل فى الخضوع السياسى (Isajiw, Op, cit, P, 94) وبتوفير هذه السلسلة الكاملة من الأخذ والعطاء بين هذه النظم او الانساق الفرعية ، يتوفر

التكامل والتوازن طالما أن كلا يعطى اسهامه الوظيفى . بحيث أن أى تقصير فى العطـاء أو الأخذ يؤدى الى سلسلة كاملة من الترددات المثيرة لعدم التوازن فى النسـق .

بل أنه فى داخل النسق الفرعى ، كالوحدة أو النظام تنمى بعض الأدوار مجموعة من الاهتمامات المستثمرة بحيث أن أى اقلاق أو عدم اشباع لهذه الاهتمامات يؤدى الى فقـد النسـق لحالة توازنه وتحقيقه لتوازن جـديد (Parsons, 1952, P.491) فمثلا تساعد الشركات فى عملية الانتخابات الامريكية لانجاح حزب أو زعماء معينين عن طريق المساعدة المالية والدعائية مثلا ، فاذا ما نجحوا تصبح لهذه الشركات اهتمامات فى بقائهم حتى يصـدروا قرارات لصالحهم ، فاذا لم يفعل اعضاء الحزب والزعماء ذلك فان نسق التوازن يختل بين مكونى النسق هذين ، ويصبح على السلطة أن تبحث فى دعم جديد مكانتها . (Isajiw, Op, cit, P, 98)

يبقى بعدذ لك ان نؤكد ان أى من الانساق الاجتماعية لابد وان يرتكز فى انجازه لعملياته الخاصة به على أربعة لزوميات وظيفية ، بحيث يتحقق توازن النسق واستمراريته ودوامه اذا ما تم اشباع هذه اللزوميات الأربعة (Ibid. P,91) تتوسط هذه اللزوميات علاقة النسق بوحداته الداخلية المكونة ، وعلاقته بالانساق الاخرى الخارجة عنه . وهى لزومية تحقيق أو انجـاز الهدف ، ثم لزومية التكيف ، والتكامل ، ودعم النمط والحفاظ على بقائه عن طريق السيطرة على التوتر . ولأن هذه الزوميات تعد فى ذاتها نشاطا أدائيا فاعلا ، فان هناك صيغا بنائية فى النسق أو النظم أو الانساق الفرعية توفر الاشباع والتحقيق لهذه اللزوميات .

وبالتحليل المفصل لهذه اللزوميات الأربعة نجد ان اثنين منهما يعالجان علاقة النسق بالانساق اللااجتماعية والخارجة عن حدوده وهما ، تحقيق الهدف ، والتكيف بينما ان الاثنين الآخرين يعالجان البنـاء الداخلى للنسق وهما لزوميتا التكامل والحفاظ على النمط عن طريق السيطرة على التوتر . وتعنى لزومية البحث عن الهـدف أو تحقيقه ان النسـق الاجتماعى بكافة

مكوناته وانساقه الفرعية يواجه بعديد من المشاكل الآدائية التى يجب عليها الحصول على حل لهـا وفقا لخطة الوسائل ـ والغايات ، بحيث ان تحقيق الهـدف فى هذه الحالة يكون نتيجة لتأثير جهود ومناشط كافة هذه الوحدات المكونة (Devereux. OP, cit. P, 56) ذلك لانها توفر الفاعلية اللازمة لتحرك النسق على أساسها نحو الهدف ، فالنسق بلا شك يحتاج الى تحقيق أهداف معينة ، بحيث ان تحقيق هذه الأهداف الى جانب انه متصل باشباع حاجات التكامل على المستوى النسقى فهو على مستوى الافراد المكونين ذا اتصال بالجوانب الحافزية لهؤلاء الأفراد ، وأيضا الجانب القيمى فى النسـق (Ibid. P, 58) ويصبح التوازن والتكامل متحققا اذا كانت أهداف النسق واضحة ، بحيث ان كافة الانساق الفرعية تتحرك فى اتجاه وجهد محسوب وهادف ومتأزر نحو تحقيق هذا الهدف الذى يهم الوجود الكلى للنسق ، وينهار التوازن والتكامل بل قـد ينهار النسق كلية اذا ما حاول أى من أجزاء النسق أو اى من انساقه الفرعية تحقيق درجة من الاستقلال الوظيفى أو نوع من التعصب لتحقيق أهدافه الخاصة دون اعتبار الى الهدف النسقى . حينئذ فان هذا التعصب والاستقلال الوظيفى لهذا الجزء يصبح معوقا وظيفيا بالنسبة لفاعلية النسق كوجود كلى (Ibid. P, 58)

اما اللزومية الثانية والتى تتعلق بالموقف الخارجى للنسق . فتختص اساسا بقضايا التكيف والتلاؤم . والتكيف لايعنى بالنسبة لتالكوت بارسونز الوجود المعى للنسق مثلا مع بيئته فى حالة حضور كامل ، وانما يعنى نوعـا من التناول والمعالجة الايجابية للبيئة أو النسق ذاته (Isejiw. OP, cit. P,93) بمعنى ان تحقيق الهدف يحتاج الى وسائل وتسهيلات لهذا التحقيق ، ودائما تكون هذه التسهيلات موجودة ، الا انهـا عادة ما تتصف بالندرة بالنظر الى شيوع الأهداف وكثرتها . وهذا يعنى اعطاء اعتبار لقضايا حساب التكلفة فى معادلة الأهداف والتسهيلات المحتاجة ، ونتاجا لذلك يحسم الاختيار بين البدائل (Devereux. Op, cit. P, 57) سواء على مستوى الوسائل والتسهيلات أو على مستوى الاهداف ويصبح التوازن متحققا طالما ان هناك توفرا نسبيـا

التسهيلات والوسائل لتحقيق أهداف معقولة . هذا الى جانب ، ان توازن النسق ينهار ، ويصبح فى حاجة الى ميكانيزمات لاعادة لصياغة من جديد .

اما اللزومية الثالثة فهى لزومية التكامل وهى لا تتعلق بالموقف الخارجى بقدر ما تكون ذات علاقة بالوجود النسقى ذاته . ونعنى بقضايا التكامل التركيز على علاقات وحدات النسق كل بالآخر . وقضية الحفاظ على درجة معينة من الوحدة العضوية والتماسك بينهما بما يوفر الفاعلية للنسق لآداء وظيفته ويتحقق هذا الاتحاد أو التماسك العضوى عن طريق عرض ضرورات التكيف والتعاون بين الوحدات أو الانساق الفرعية الى المدى الذى تكون فيه هذه التكيفات ذات اسهام فعلى للآداء الوظيفى للنسق
(Isajiw. OP,cit,Pp,92—93)

اما اللزومية الرابعة والأخيرة فتتعلق بقضايا دعم النمط والسيطرة على التوتر ويعنى بها ضرورة دعم استقرارية الانماط الثقافية المصاغة نظاميا فى وجه كل ما يؤدى الى انهيارها وتغيرها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان السيطرة على التوتر تستوجب ان تتلاءم حافزية الأفراد مع الانماط الثقافية ، أعنى ان يسير الفعل وفقا لنسق القيم ويتحقق ذلك الى حد كبير عن طريق استيعاب مضمون هذه القيم والانماط الثقافية فى بناء الشخصية ذاتها (Ibid, P, 91) فاذا ما حاولت بعض الأجزاء أو الانساق الفرعية تحقيق قدر من الاستقلال الذى يجعلها تعطى أهدافها الخاصة الأولوية على اهداف النسق ، بحيث يجعلها ذلك تنسحب من الارتباط بمعايير النسق وترتبط بمعاييرها الخاصة ، فان هذا سيجعل من وجودها موضع توتر بنائى ، ومن نشاطها معوقا وظيفيا بالنسبة لفاعلية النسق ككل ، اذ تشهد حقيقة الوجود الكونى ان هناك تغيرات دائمة ومستمرة داخل الوحدات ، يقاس ذلك على أساس أرتفاع أو انخفاض معدلات التوتر ، بحيث أن ترك هذه المعدلات بدون مواجهة فانها سوف تكون مهيئة أساسا لانهيار التوازن ولوضع بداية للانحراف عن الانماط الثقافية القائمة فى النسق (Devereux, Op, cit, P, 56)

فاذا ما اتفقنا على ان النسق ـ وفقا للمشروع البارسونزى ـ يحتاج الى لزوميات وظيفية أربعة ، فانه كنتيجة مترتبة نجد أن النسق سوف

يصوغ بنائيا أنساقا فرعية تكون وظيفتها الأساسية أداء هذه اللزوميات . فاذا مثل الاداء المرحلة الأولى من التفاعل ، فان المرحلة الثانية لاستكمال هذا التفاعل تبدأ من وصل اسهام كل لزومية بالهدف الكلى العام للنسق وتحقيقه ومن هنـا فان مرحلتى التفاعل هاتين سوف تعكسان معنى التوازن الاستاتيكى أو التوازن المتحرك . ولقـد يكون من المفيد أن نطبق ذلك بمثال عملى . كأن نأخذ مدمرة بحرية فى قلب عمليات حربية ، ونتناولها كنسق له آداء وظيفى لتحقيق هدف معين . فهدف المدمرة البحرية هو اغراق سفينة العـدو ، ويصبح تحقيق الهدف بالنسبة لهذا العمل هو مجموعة العمليات الأدائية ذات الصلة المباشرة وتحقق هذا العمل . ويكون ما هو ذا فاعلية هو وظيفة النسق التكيفى الذى يختار من وسائله ما يمكن السفينة من التحكم فى البيئة البحرية المحيطة ، واستعدادها لأداء أى مهمة من المهـام . بالاضافة الى البقاء الروتينى لكافة المناشط الأخرى ، ويصبح بالتالى على وحدات المدمرة أو انساقها الفرعية ، كاقسام المدفعية والهندسـة والابحار ان تحافظ على خطوط الاتصال والتنظيم وتتدم اسهامها بقدر كبير من التعاون دونما أدنى فعل من شـأنه اثارة الغيرة والتوتر بين الأقسام . وتبقى اللزومية الأخيرة التى تعنى ان عمل أجزاء هذه السفينة يجب أن يسير وفقا لأخلاقيات الحالة الراهنة ومعاييرها . بحيث تستقصى أهداف السفينة كنسق وليس اهدافها الخاصة ـ الا أن هذا لا يعنى أن هذا التسلسل للآداء الوظيفى للنسق ينجز برتابة واستقرار ابدى ، بل تحكمه علاقة النسق كما قلنا بالبيئة . بمعنى أن هناك حراكية فى هذا التسلسل فاذا كانت السفينة فى اتون المعركة فان قضايا دعم النمط والسيطرة على التوتر تصبح مهملة ، أما اذا كانت السفينة فى الحوض الجاف فان الاهتمام يكون بقضايا التكيف وليس الحرب ، حيث ان تصاريح الاجازات قد تستعيد الصـحة النفسـية للجنـود وتلغى توتراتهم ، ويعنى بارسـونز بالتوازن النسقى عدم ثبات تسلسل دائم لفاعلية اللزوميات أو الانساق وانما يجب ان تكون هنـاك دورية فى حركات النسق بحيث تتمتع قضـية أو لزومية كل نسق فرعى بلحظات من الوجود الزمنى تكون فيه موضع التركيز والاهتمام (Ibid, P, 59) ويستمر بارسونز فى محاولة لتطبيق هذه الرؤية للزوميات،

الوظيفية على الأسرة كنسق كلى وكنسق فرعى ، وعلى النسق الاجتماعى تخصيص انساقه الفرعية القائمة بهذه اللزوميات على أنها الاقتصاد والسياسة والعائلة كنسق كامن يدعم النمط ويخفف التوتر (Ibid, P, 61) وكذا يطبقها بالنسبة للعمل اليومى والتقويم السنوى ، بل أن الانساق الفرعية الأربعة المؤدية لهذه اللزوميات الأربعة يحتوى كل منهما بداخله على أربعة قضايا أو مشاكل يتطلب حلها وجود هذه اللزوميات • فالمشروع الاستثمارى ، وظيفته أن يعطى المجتمع كنسق اكبر اسهامه فى شكل تسهيلات تكيفية • ولكنه فى داخله نفسه لديه مشاكله الخاصة بالتكيف وتحقيق الهدف ، والتكامل ودعم النمط ، وما الى ذلك (Ibid, P, 61) بحيث ان كلا منها يؤدية نسق فرعى للنسق الفرعى ذاته يحتوى بدوره على انساق فرعية تؤدى هذه اللزوميات الوظيفية الأربعة •

فاذا كانت نقطة البدء فى التحليل البارسونزى للنسق هى حالة النسق المدعم والمكتفى بذاته والمحقق لتوازنه ، وان هذا النسق لديه حاجات بنائية لابد وان تشبع وظيفيا بحيث يتمثل هذا الاشباع فى لزوميات أربعة عرضنا لها ، الا أن العلاقات النسقية علاقات متفاعلة بطبيعتها ، وان النسق الاجتماعى موقف وسط بين وحدة مكونة هم الأشخاص ووحدة مكونة أخرى ولكنها تساعد فى السيطرة على عملية التفاعل فى النسق متمثلة فى الثقافة ومن هنا فانه الى جانب ان النسق الاجتماعى ذاته قد يفرز من العوامل ما يهز توازنه للتغلب عليه وتحقيق تطور وتوازن جديد فان عوامل اهتزاز هذا التوازن قد تأتى من اتجاهين على نحو ما يؤكد رالف دارندورف • فهى قد تأتى من أعماق الانساق النفسية المظلمة نتيجة لفشله فى التوافق والملاءمة الحافزية ، وهى قد تأتى اليه من سديمية الخارج وعدميته (Dahrendorf, Op, cit, P, 116) الا أنها من حيث هذين الانبثاقين ، لا تصبح طرحا نسقيا ذا صلة بالدعم الذاتى لبناء النسق أو الحفاظ على بقائه ، لأنها ليست وليدة هذا النسق ، ومن هنا فان النسق الاجتماعى يجد نفسه مواجها لها كى يلغى فاعليتها ويحافظ على توازنه القائم أو يعيد هذا التوازن من جديد •

وتتنوع هذه المواجهة النسقية للسلوك الانحرافى عن الاطرادات النسقية أو التوجيهات القيمية على نطاق أساليب ثلاثة • بحيث يعد التطبيع أو الضبط الاجتماعى للفرد ضمن هذه الأساليب • والحق أن هذه الأساليب تعد عمليات وميكانيزمات فى ذات الوقت • فهى عمليـات لأن فاعليتها طـول الوقت وهى فى حالات الأداء الوظيفى مستمر طالمـا ان هناك تفاعلا • ثم هى ميكانيزم أيضا طالمـا أننا قد نحتاج الى جهدها المكثف لأداء فاعليته اذا ما حدث لوحدة مكونة أن انحرفت بسلوكها بالقدر الذى يهز توازن النسـق ، ومن هنـا كان هنـاك عدم تحديد بارسونزى فى اسـتخدام مصـطلحات ميكانيزم وعملية (Isajiw, Op, cit, P, 861)

وأول هذه العمليـات أو الميكانيزمات هو التطبيع الاجتماعى الذى يعنى الصـياغة الاجتماعية للاشخاص بمعنى اكسابهم قدرا من الدوافع يمكنهم من انجاز الأفعال الاجتماعية المتوقع منهم انجازها بواسطة الآخرين . (Mills, 1961, P, 32)

والحق ان هذه الرؤية البارسونزية تشير الى حالة اغتراب دائم يجب أن يكون عليها الانسان ، فهو يجب ان يعيش للآخرين من أجل وجوده • وهذا يناقض الموقف الماركسى الذى يؤكد ان تحقق الوجود الانسانى الفرد هو الأساس لتحقيق بنائى اجتماعى خالى من أية توترات . فالفرد يولد بكثير من الخصائص العضوية والبيلوجية وحتى الاستعدادات الاجتماعية والغريزية وتصبح المهمة الرئيسية للنسق الاجتماعى – من وجهة نظر بارسونز ان يخلى هذه الخامة البشرية من صفاتها الأساسية ويملؤها بصـفات وخصائص اجتماعية نسقية جديدة ، وكلما كان الشخص أكثر تطبيعا كلما كان الشخص اكثر اغترابا عن ذاته كلما كان اميل لأن لا يرتكب السلوك الانحرافى كلما كان النسق اميل لأن يكون متكاملا ومتوازنا • وبذلك تصبح القضية الأساسية للتطبيع الاجتمـاعى هى اقـامة نوع من الحافزية فى بنـاء الشخصية تميل لانجاز توقعات الدور ؛ مادام الانجاز الحافزى لهذه التوقعات هو أساس تكامل وتوازن النسـق (Isajiw, Op, cit, P, 85) وتصبح عملية التطبيع الاجتماعى فى أساسها عملية تعليم وتدريب اجتماعى تستخدم فى انجاز غايتها

وسائل عدة كالردع ، والتبديل ، والتقليد ، وتاكيد الذات واعادة تقوية التوسيع او الاستيعاب القيمي (Ibid, P(85) الا أن عملية التطبيع على هذا النحو تصبح حركة ايجابية من النسق الاجتماعي بينما نسق الشخصية او الكائن العضوى فى حالة من السلبية الكاملة بيد أن واقع الأمر يشهد بغير ذلك ، اذ أن الطبيعة البشرية مزودة بخاصتين رئيسيتين تساعدان على انجاز عملية التطبيع هذه • وتعد المرونة هى أولى هذه الخصائص ويتمكن الفرد على أساسها من استيعاب أكبر قدر من البدائل القيمية ، والتكيف مع اى من الانساق ، بينما تعد الحساسية هى الخاصية الثانية (Parsons, 1952, PP, 32 - 33) حيث يكون الفرد على أساسها حساسا لكل اتجاهات وقيم الآخرين فى عملية التفاعل الكائنة فى النسق ومستوعبا لها ، اما الميكانيزم الثانى فهو الضبط الاجتماعى ، ويقصد به ان الملاءمة الحافزية تكون قائمة فعلا ، ولكنه يصبح من المطلوب منه المحافظة على هذه الملاءمة الحافزية للاستمرار فى انجاز توقعات الدور (Isajiw, Op, cit, P, 85)

وهذا يعنى ان يفرض جبرا على الاشخاص على أن يظلوا على نفس الصراط الذى ارتضاه المجتمع (Mills, Op, cit, P, 33) وبذلك يصبح الضبط الاجتماعى ميكانيزما نحتاج اليه على الدوام طالما ان الفرد وفقا للمشروع البارسونزى سجين العلاقات النسقية ، وبدونه فانه قد ينطلق من سجنه عن طريق اتيانه السلوك الانحرافى ، فاذا ما ارتكب الفرد هذا الانحراف ، فان العقاب والتطبيع ينتظره فى صورة ضبط اجتماعى يشتمل على الردع القانونى أو العرفى • وحتى العزل الاجتماعى • ذلك تناسبا مع السلوك الذا أتاه الفاعل •

اما الميكانيزم أو العملية الثالثة للحفاظ على التوازن او اعادته ، فهى لم ترد بصورة صريحة فى المشروع البارسونزى ، ونقصد بها عملية تبادل الاشباعات داخل النسق ، اذ كيف للتوافق المتكامل للنسق ان يبقى داخل اطار التفاعل الاجتماعى ؟ يطرح الفن جولدنر التبادل ، وهو العملية التى من خلالها تتم مقايضة الاشباعات • فالتبادل على خلاف التوافق المتكامل عادة ما يحرك الدوافع الانانية ، ويدفعها فى قنوات من شأنها ان تدعم النسق الاجتماعى • فالنزعة الانانية قد تدفع فاعلا ما لأن يشبع توقعات الآخر ، طالما أنه بانجازه ذلك سوف يجبر الآخر ان يتبادل معه وان يشبع توقعاته

وحاجاته . وبذلك فان التكاملية والتوافق لا يمكنهما وحدهما ان يوفرا استقرارية النسق وتوازنه ولكن يضاف اليهما أو يدعمان بعملية التبادل (Gouldner, 1970, PP, 2411 - 242) والحق ان هذه العملية أو الميكانيزم الأخير يعد امتدادا لفكرة التخصص وتقسيم العمل التى وردت بصورة موسعة فى المشروع الدوركيمى والذى يعنى أنه كلما ازداد تخصص الفرد كلما ازداد التماسك العضوى والتضامن للبناء ، ذلك لأن الفرد سوف يجد نفسه على المستوى الارادى واللا ارادى مدفوعا للحفاظ على بقاء هذا البناء لأن اشباع كافة حاجاته مرتبطة به ، وان أى اهتزاز قد يحتوى على تهديد لطبيعة هذا الاشباع أو قدره .

٣ ـ النسق وعناصره : بين التساند والاستقلال الوظيفى

تعد علاقة الصلة بين النسق وعناصره ذات أهمية قصوى فى التصور البارسونزى بنفس أهمية مفهوم النسق ذاته ، فاذا كان النسق هو ذلك الادراك الكلى النسقى للواقع ، فان هذا الادراك النسقى خاصية تصورية ومنهجية أساسا « ذلك أن الرؤية السطحية لمعطيات الواقع تؤكد ان الوجود الواقعى يعد وجودا متناثرا ، أما الرؤية العلمية المنهجية فهى لا تدرك هذه المعطيات الا فى حالة وجود نسقى بمعنى تواجدها فى حالة من الترابط البنائى القائم على أساس تبادل الاسهامات الوظيفية ، تلك التى تؤكد حيوية الوجود الواقعى لهذه المعطيات المتناثرة ، بل تمنحها قدرتها على الدوام والاستمرار الوظيفى .

من هنا كان التصور النسقى هو أساس رؤية مقولة التساند البنائى الوظيفى التى بدورها تعد جزءا أو عنصرا رئيسيا فاعلا فى هذا التصور النسقى ، وبذلك سيتم تناول هذه المقولة على المستوى المنهجى والتصورى ، وعلى المستوى العينى التفسيرى ، ذلك أن الجهد البارسونزى كان يهدف الى صياغة نظرية تدعم وتوجه البحث الامبيريقى فى العلوم الانسانية على غرار النظرية الرياضية التى وجهت البحث الامبيريقى فى العلوم الطبيعية وأتت الثمار التى تحصلت عليها فى أعمال نيوتن واينشتين الرائدة (Parsons, 1936, P التصور النسقى كان هذه الاداة النظرية التى يماثل دورها دور الرياضة

في علوم الطبيعة • فاذا ما امعنا فى تحليل هذا النسق النظرى لوجدنا أنه يتكون من فئتين من المقولات التى تغطى كافة معطيات وجوانب النسق الامبيريقى والواقعى • اذ يحتوى هذا النسق من ناحية على جمع من المقولات البنائية التى يجب ان تكون قادرة منطقيا على اعطاء وصف محدد لنسق امبيريقى كامل بقدر الامكان ، وتصف هذه المقولات البنائية الجانب الصورى الثابت فى النسق ذلك لأنها تمثل تلك الوحدات المستديمة الوجود وغير المتغيرة لهذا النسق ، والتى احيانا ما يطلق عليها تالكوت بارسونز اسم الثوابت أو الدوائم ، فاذا ما انتابها تغير فان هذا يعنى ان النسق يتغير من طراز بنائى له ثوابته الى طراز بنائى آخر له ثوابته أيضا • ومن ناحية أخرى يحتوى مفهوم النسق أيضا على جمع من المقولات الوظيفية الدينامية ، حيث يجب ان تتصل هذه المقولات البنائية بغية اعطاء وصف للعمليات التى تدعم هذه المقولات البنائية أو تحطمها (Ibid, P, 218) بمعنى ان المقولات الوظيفية تمثل الجانب المتفاعل فى الوجود البنائى ، وان هذه المقولات تتساند مع المقولات البنائية تساندا جوهريا بين عضو ما ووظيفة معينة • حقيقة ان لكل منهما دورا واسهاما مختلفا الا أنه قبل كل شىء يؤكد على الوجود النظرى المتساند للنسق بفعل التساند المتفاعل بين مقولاته البنائية والوظيفية المكونة •

وبالاستناد الى هذا التصور النسقى كأداة فعالة فى تناول معطيات الواقع فان ذلك يتطلب تناول كافة مقولات النسق تناولا معينا ومتزامنا • فهو يؤكد ان الخاصية الرئيسية للتحليل الدينامى هى تناول كيان (نسق) من الظواهر المتساندة تزامنيا ، بالمعنى الرياضى • وتعد الحالة المبسطة لهذا التحليل هو تحليل آثار أو نتائج التنوع أو التغير فى عامل سابق أو له الأولوية على كافة متغيرات النسق الأخرى • الا أن العيب الرئيسى لهذا التحليل يكمن فى أنه يتجاهل الاثر المتبادل لهذه التغيرات على هذا العامل السابق أو المتقدم ويعد الحل المثالى لتلافى هذا العيب أو النقص المنهجى هو امتلاك نسق كامل منطقى من المقولات الدينامية التى يمكن أن تتناول كل عناصر التساند المتبادل بين كل متغيرات النسق • وان هذا المثال قد تحقق ، ولو على

المستوى التصورى فى المعادلات المتباينة فى انساق الميكانيكا التحليلية . (Ibid, PP, 215 - 216)

والحق ان هذا التصور البارسونزى للتساند والوجود النسقى لمتغيرات أو عناصر أو حالات النسق كان رد فعل لأحد التصورات النسقية ذات الرؤية المغايرة فى تساند متغيرات أو عناصر النسق ، وهى النظريات العاملية ٠

فتاريخ علم الاجتماع يشهد بفترة تلت فترة صياغة الانساق التأملية ، حيث كانت كل البناءات النظرية تحاول صياغة تصور معين عن الواقع بحيث تجعل هذا الواقع يستند فى كليته الى فاعلية أحد عناصره أو أجزائه ٠ من هذه النظريات ، النظريات البيئية التى تعطى الجغرافيا والتضاريس الأولوية فى تفسير الوجود البنائى والوظيفى للنسق ٠ والنظريات البيولوجية والسلالية التى أعطت انتباها مركزا لأهمية التكوين الجينى للانسان وكانت مضادة فى رؤياها لرؤية مدرسة الجغرافيا والبيئة ، ثم النظريات الاقتصادية ، التى كان لها شأن عظيم فى تاريخ الفكر الانسانى بسبب كون الماوية الماركسية احدى ركائزها ٠ وما انطلق عن هذه الرؤيا من تثوير لواقع بعض المجتمعات من أجل صياغة وجود بنائى يتوافق وهذه الرؤية الماركسية ٠ ومن هنا كان التصور البنائى الوظيفى عامة والبارسونزى خاصة للنسق اصلاحا لعيب أساسى فى التصور الماركسى والنظرية الاقتصادية ٠

فاذا ما حللنا التصور الماركسى للنسق كمثل لهذه النظريات العاملية ، لوجدنا ان هذا التصور النسقى يؤكد على نموذج العامل الواحد ، بمعنى انه اذا وافق على أن الوجود النسقى يتكون من مجموعة من المتغيرات ، فانه يحاول ان يطرح تمييزا بين هذه المتغيرات من حيث درجة اسهامها الوظيفى ٠ فهو يؤكد ان هناك متغيرات مستقلة ، وأخرى تابعة ٠ ويتطلب هذا النموذج فحص علاقة كثير من المتغيرات التابعة بمتغير واحد مستقل ٠ بعبارة أخرى ، فان هذا النموذج يعتبر ان وظيفته الرئيسية هى محاولة توضيح النتائج الكثيرة التى تتولد بواسطة هذا المتغير المستقل ، بل يوضح أيضا ان التغيرات فى أى أو فى كل من هذه المتغيرات التابعة يمكن ان نتتبع أصلها فى تغير سابق حدث فى هذا المتغير المستقل الذى أعطيت له الأولوية ٠

وينتقد الفن جولدنر هذا التصور لعلاقات وتساند متغيرات هذا النسق بقوله ان هذا النسق يعانى من اخطاء منطقية وأمبيريقية • فهو يفشل على سبيل المثال فى صياغة رؤية منظمة للاساليب التى تؤثر بها المتغيرات التابعة كل على الآخر • ثم هى تتجاهل أيضا التأثير المتبادل للمتغيرات التابعة مجتمعة أو منفردة على المتغير المستقل • وبعبارة أخرى ، فان استخدام هذا النموذج يعنى التركيز على أحد المتغيرات كمفسر للمتغيرات العديدة التابعة ، بالرغم من أنه يفشل فى اقرار ان العامل المستقل يهتم فقط ببعض ، وليس بكل التغيرات فى المتغيرات التابعة • ومن ثم يفشل فى التناول بالتحليل أو المناقشة للتنوعات أو التغيرات الباقية فى المتغيرات التابعة . ويصبح الجهد الأساسى هنا هو تبرير قدر من التأكيد العام على أهمية متغير ما ، ويؤكد ان تجاهله سوف يعنى فشل المحلل . ويصبح كل اهتمام الباحث هنا فى هذا المتغير المستقل فقط وفى تبرير مشروعية مكانه فى نظريته
. (Gouldner, 1970, P, 228)

ولقد تمثل رد الفعل لهذا التصور لترتيب متغيرات النسق فى ظهور ترتيبين آخرين لمتغيرات النسق ، كان أولهما رد فعل متطرف للتصور السابق ، اما الآخر فقد كان حلا وسطا بين هذين التطرفين ، فلقد نادى التصور النسقى المضاد المتطرف بأن النسق يتكون فعلا من مجموعة من المتغيرات المتساندة • الا انه على نقيض التصور السابق يؤكد ان كل الظواهر الاجتماعية والثقافية تتولد بفاعلية كثير من العوامل وليس عاملا واحدا فقط . اذ تركز السببية المتعددة على عدد من المتغيرات المسهمة فى انتاج نتاج مفرد • وهى بذلك تبحث فى تحديد المتغيرات المستقلة العديدة التى تؤثر على خلق واقعة واحدة • فبينما ان نموذج العامل الواحد يؤكد على متغير مستقل واحد وكثير من المتغيرات التابعة • فان نموذج السببية المتعددة بنفس الأسلوب يستخدم كثيرا من المتغيرات المستقلة ومتغير واحد تابع • الا أن هناك عيبا ينتاب هذه السببية المتعددة • فهى تحتوى على الدراسة المتتابعة لآثار تحديد اى من المتغيرات المستقلة فتتناول فى كل مرة واحدة فقط . أما مع أو بدون آثر المتغيرات المستقلة الأخرى فى كل حالة ، ويكمن عيبها فى انها تتجاهل ايضا التأثير المتبادل للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة (Ibid, P. 229) ثم ان هذا النموذج من عيوبه

أيضا أنه لا يستطيع قياس قدر أسهام أى من المتغيرات المستقلة ، بل لا يستطيع تحديد أى من المتغيرات المستقلة هو المسئول عن التغيرات التى انتابت وطرات على هذا المتغير التابع المفرد ٠

ويأتى التصور البارسونزى لترتيب المتغيرات كرد فعل وسط على هذين التصورين السابقين ٠ فهو يرفض رؤية نموذج العامل أو المتغير الواحد ، التى تؤكد انه داخل نطاق معين ، فان متغيرا معينا لابد لزوميا ان يكون متغيرا مستقلا ٠ حيث يؤكد الرد البارسونزى على ذلك بالنظرة لكل المتغيرات على أنها مستقلة وتابعة فى نفس الوقت ٠ ومن ناحية أخرى يختلف النموذج البارسونزى عن نموذج السببية المتعددة من حيث أن هذا الأخير يمارس نفس المفارقة الذى احتج عليها بارسونز بين المتغيرات على أنها مستقلة أو تابعة حتى ولو أنها لم تحدد أى من المتغيرات على أنه مستقل او تابع أساسا ٠ ويدرك نموذج النسق لبارسونز الجماعات البشرية كأنساق تتركب من أجزاء متساندة ومتبادلة التأثير ٠ فهى تنظر الى كل متغير على انه (سبب) و (نتيجة) ٠ ويحاول الفن جولدنر انتقاد هذا الترتيب النسقى للمتغيرات عند بارسونز بقوله ، انى كما أرى ان الخطأ الرئيسى فى نموذج النسق لبارسونز انه يؤكد على مسألة ان كافة متغيرات النسق متساوية التأثير فى تحديد حالة النسق ككل أو حالة أى من أجزائه ٠ وللرد على هذا النقد نؤكد ان القصد البارسونزى يعنى ان هناك امكانية أن تتساوى المتغيرات من حيث ارتباطاتها المسهمة فى النسق الاجتماعى ، الا أن صياغة تدرج كمى لدرجة هذا الاسهام كما يعتقد جولدنر أمر قد يعد بالغ الصعوبة بل ومخالفا للقصد البارسونزى ، اذ انها قد تتساوى فى امكانية الاسهام الا أنها بلا شك تختلف من حيث طبيعة ونوع هذا الاسهام وفقا لنوع المتغير ولنوع وظيفته ٠ ولطبيعة الحالة التى عليها الوجود الامبيريقى للنسق ٠ ثم يوجه جولدنر نقدا آخر ، فيؤكد تساوى كل من بارسونز وماركس من حيث تصورهما النسقى ٠ حقيقة أن ماركس قال بالبناء التحتى المؤثر فى البناء الفوقى الا أنه رد أخيرا بان للاخير — على المدى الطويل — تأثير على الأول ، هذا بالاضافة الى ان ماركس يعد أول من توصلوا الى التصور النسقى واحتوائه على عدد

من المتغيرات فى قوله بمفهوم (النسق الرأسمالى) الا أنه فشـل فى تحديد الجانب الكمى لاسهام متغيرات النسق ، ولدرجات تحكمها وسيطرتها المتباينة وذلك لعدم توفر الوسائل الرياضية فى عصره ، وهذا يجعله يتساوى مع تالكوت بارسونز الذى نادى بدرجة متساوية الاسـهام فى التساند بين المتغيرات (Ibid, P. 230) الا ان تأكد الرؤيا النسقية عند ماركس كما يؤكد جولدنر ، لا يعنى انهـا نفس الرؤية النسقية لتساند المتغيرات بل وللحالة المرجعية المتخذة اطار للتفسير عند بارسونز ، بل ان عـدم توفر امكانيات القيـاس الرياضى الذى يقيس بهـا ماركس قدر اسـهام المتغيرات وتحكمها يختلف كثيرا عن أصرار بارسونز على عدم الاختلاف فى الاسهام بين المتغيرات حتى مع امكانية القياس الرياضى لو أراد • وبذلك ينتفى وجود موضع اتفاق بينهما على عكس ما يؤكد جولدنر •

بل أننا نجد ان تالكوت بارسونز يعلن معارضته الصريحة للنظريات التى لم تر التساند النسقى للمتغيرات فى احداث ظاهرة كالتغير • ويؤكد ان هذه النظريات قد ارتكبت خطأ بالغـا فى تسليمها باستمرار الاتجاه على أساس من العامل الواحد بدون ان تأخذ فى الاعتبار تساند العوامل المتضمنة فى هذا الاتجاه مع المتغيرات الأخرى فى النسق الاجتماعى • ويبدو هذا واضحا فى النظريات التى اكدت أساسا على نمو المعـرفة الامبيريقية فى عملية تطورية مستقيمة (Parsons, 1952, P, 494) ثم يؤكد ان هذه النظريات العاملية كانت ذات طبيعة ايديولوجية صارخة ، وان الدافع للموافقة عليها لم يتم وفقا لمعايير البحث العلمى ، وذلك لأن المنظرين أنفسهم لم تتوفر لديهم حينذاك المعرفة العلمية الكافية لتحليل النسق الاجتماعى • ومن ثم فان هذه النظريات قد تفهم من خلال رؤيتها فى سياق تاريخى معين الا أنهـا تصبح غير ذات معنى بالنسبة للمنظر العلمى المعاصر (Ibid, P, 495) .

فاذا ما شكلت الخطوط المتمثلة فى الفقرات السابقة حدود المظهر المنهجى للرؤية البارسونزية لتساند النسق • واختلاف هذه الرؤية على المستوى البنائى عن الرؤية الماركسية ورؤيا السببية المتعددة • وعلى المستوى الوظيفى عن الرؤية المتمثلة فى الاتجاه التطورى الخطى أو المستقيم • فان ذلك قـد

يشكل أساس انطلاقنا لتحليل الجانب العينى لتساند النسق فى رؤية بارسونز النظرية أيضا على المستوى البنائى والوظيفى ٠

فنحن نعلم ان تالكوت بارسونز فى بنائه لنسق الفعل الاجتماعى قد اكد على ثلاثة انساق رئيسية مكونة تعتبر انساقا فرعية بالنسبة لنسق الفعل ٠ واكد على اهمية الاستقلال والتساند البنائى الوظيفى فى علاقات هذه الالانساق ٠ وان أى من هذه الانساق بل ونسق الفعل ذاته ينبثق تلقائيا عن بقية الانساق ٠ الا أنه بمجرد انبثاقه عن هذه الأصول لا يرد اليها وتصبح له خواصه ومكوناته الجديدة ٠ وان الدخول الى نظرية الفعل يمكن ان يتم عن طريق أى من الانساق المكونة ٠

ولما كان موضع اهتمامنا فى هذه الفقرة هى رؤية التساند البنائى الوظيفى بين عناصر النسق الاجتماعى ، فاننا سنطرح امكانية الدخول الى نسق الفعل من خلال النسق الاجتماعى كعنصر متكامل وهذا النسق ٠ ذلك سيوجب علينا الانتباه الى مظهرين آخرين فى نسق الفعل لهما علاقة متبادلة بالنسق الاجتماعى (Ibid, P, 27) هذا مع التأكيد على أن محور الرؤية سيكون النظر الى هذه المكونات الأخرى على أساس من الاستقلال والتساند كل بالنسبة للمكونات الأخرى

وبتحليل علاقات الاستقلال والتساند البنائى لمكونات نسق الفعل من خلال النسق الاجتماعى ، فاننا سنحاول استعراض العلاقة المتبادلة بين النسق الاجتماعى وأى من المكونين الآخرين وهما انساق الشخصية والثقافة ٠

وتتمثل العلاقة بين النسق الاجتماعى والشخصية ، ان الأخير يعد من وجهة النظر هذه مجرد فاعل أو عضو فى النسق الاجتماعى ٠ وعلى ذلك فان النسق الاجتماعى من أجل الدعم والاستمرار فى الوجود لمكوناته يجب أن يكون بناؤه على توافق تام مع الظروف التى تيسر الأداء الوظيفى لفاعلية الأفراد كأشخاص وككائنات عضوية ٠ فاذا ما اعطى النسق الاجتماعى هذا الاسهام الوظيفى لأعضائه المكونين بحيث يصبحون معتمدين عليه فى هذا الأداء فانه مقابلا لذلك يصبح منتظرا منهم لتقى اشباع وظيفى لبعض متطلباته ٠ تلك المتطلبات التى تشكل حدا أدنى من الدعم من التوجيه الحافزى ٠ اذ يجب

ان يتوفر للنسق الاجتماعى نسبة ملائمة من فاعلية المكونين لبنائه ذوات توجيه حافزى ملائم للتصرف وفقا لمتطلبات ادوارهم في النسق الاجتماعى . ايجابيا بانجازهن للتوقعات المتعلقة بأدوارهم وافعالهم ، وسلبيا بالامتناع عن السلوك المنحرف (Ibid. P, 27) ولا يعنى انتقاء لهذا السلوك المنحرف ان النسق الاجتماعى يجب ان يلبى كافة احتياجات فاعليه ، اذ أنه من وجهة نظر الأداء الوظيفى للنسق الاجتماعى ، انه ليست حاجات كل الأفراد الفاعلين في النسق ، ولا كل حاجات فاعل واحد هى التى يجب ان تشبع . ولكن ما يجب أن يشبع هو نسبة كافية من الحاجات لنسبة ملائمة من الفاعلين . ولقد يكون فى هذا الاشباع الناقص اضرار ببعض حاجات الأفراد أو ببعض الأفراد أنفسهم فان هذا بلا شك يكون بفعل قوى النسق الاجتماعية ، ولقد يكون من الممكن التقليل من مثل هذا الاضرار الا أنه من المستحيل محوه كلية ويؤكد بارسونز أنه قد يكون من المستحيل ان نكسب الحرب بدون خسائر ، الا أن الدخول فى الحرب تكون فى بعض الاحيان شرطا ضروريا لبقاء النسق الاجتماعى كنسق محدد ومميز (Ibid, P, 28) الا أن هذا لا يعنى ميلا فى النسق الاجتماعى لتجاوز كل ما هو فردى فى سبيل أدائه واستمراره الوظيفى. حيث ان تحقق هذا الأخير يرتكز فى أساسه على أشباع حاجات رئيسية عند فاعلية الأفراد ، وتبدأ هذه الحاجات ابتداء من اشباع المتطلبات البيلوجية للحياة الفردية كالتغذية والأمان الفيزيقى وحتى توفير الحد الأدنى من الشروط لاستقرار الشخصية . حيث يشكل الحد الأدنى من الحاجات الفردية مجموعة من الشروط التى يجب على النسق الاجتماعى أن يتكيف معها ، وأن أى تغير فى استقرارية أو بناء النسق الاجتماعى فى أى اتجاه سوف يميل الى أثارة ترددات عند فاعلية الأفراد موضع الاهتمام ، مما قد يؤدى بهم الى الاتجاه نحو السلوك المنحرف ذلك السلوك الذى قد يكون ايجابيا بمعنى تحطيم النسق والثورة عليه ، أو سلبيا بالامتناع عن الاداء الوظيفى لبعض المناشط الهامة . بل هناك حاجة رئيسية يجب ان تشبع لدى الأفراد . وهو ان يحافظ النسق الاجتماعى على توفير درجة ملائمة من المشاركة لنسبة كافية من فاعلى النسق الاجتماعى ، حيث ان ذلك سوف يدفعهم بكفاءة نحو الانجازات التى تصبح ضرورية اذا ما اريد للنسق الاجتماعى ان يبقى وان ينمو .

وانطلاقا من اهمية هذا الشرط ، فان الحاجة الى اشباع الحد الأدنى لحاجات الفاعلين الافراد تصبح مطلبا وظيفيا مطلقا ومن أجل أن يحافظ النسق الاجتماعى على بقاء ودعم هذا التوجيه الحافزى نحو الانجاز الملائم للنسق فانه يلجأ الى عمليات وميكانيزمات التطبيع والضبط الاجتماعى · حتى يظل هذا التوجيه الحافزى مبنيا لا يصبح وجوده أو اداؤه الوظيفى معوقا وظيفيا للنسق الاجتماعى ·

وبناء على ذلك تتوفر رابطة بنائية وظيفية ترتكز على الاسهام الذى يؤديه كل من النسق الاجتماعى وشخصيات فاعلية الأفراد كل بالنسبة للآخر بحيث يتوقف وجود أى منهما على الآخر · ومن وجهة نظر النسق الاجتماعى فانه يحافظ على ذلك عن طريق التطبيع ، بمعنى ان يستوعب الفاعلون نفس الانماط القيمية التى تحكم مسار الفعل فى النسق وبذلك ينتفى من البدء وجود أى تناقض فى التوجيه القيمى · فاذا ما حدث فشل فى التلاؤم الحافزى عند الاشخاص الأفراد ، فان الضبط الاجتماعى يكون فى الانتظار ، يمارسه النسق بغية توفير هذه الملاءمة الحافزية · وقد يلقى ذلك ضوءا على زيف رؤية الفن جولدنر للعلاقة بين الفاعل والنسق ، حيث يبنى وجود الفاعل الفرد على أساس من تناقضه وصراعه مع النسق وليس تكيفه معه · فهو يؤكد ان الحفاظ على الذات القوية يجب ان يرتكز على الشقاق بينها والمجتمع · فالبرغم من انبثاق هذه الذات من قلب التفاعل الاجتماعى الى انها ليست نتاجا بسيطا للتطبيع المألوف · انها ليست ملتزمة كلية بالتعاون الودى مع الآخرين · بل العكس فانها تسعى الى قدر من الصراع من أجل بقائها · انها عند موضع معين يجب ان تحارب النسق التى هى جزء منه · بل وتحارب هؤلاء الذين قد يطلبون اخضاعها للنسق (Gouldner, 1970) P, 222)

وفى موضع آخر يؤكد ان هناك مفهومين تقوم على أساسهما علاقة الفرد بالنسق الاجتماعى ، هما أكبار الذات ، واعتبار الذات · ويمارس الفرد أكبار الذات حينما يتوافق مع توقعات الاخرين وقيم الجماعة ، ومن ثم ينال الموافقة عليه · بينما ان اعتبار الذات انما تتصل بقدرة الفرد على الانجاز · وقد يمارس الفاعل اعتبار الذات حينما تنتهك الذات توقعات الآخرين حينما تظهر

الذات طاقة تعبر بهـا عن وجود استقلال أو بعد عن الآخرين ومطالبهم بدلا من التضمن أو التوافق معهم • وبينما ان اكبار الذات ينبثق من ثبات الاتفاق والآخرين ، فان اعتبار الذات ينبثق من ثبات الصراع معهم •• ان اعتبار الذات يتحقق اذا ما انجزت الذات أهدافها بالرغم من مقاومة الآخرين ، وحينما نستطيع أن ننحرف بدلا من أن نتوافق مـــع المعايـير الثقافيـة السائـدة. (Ibid, P, 221) .

ومكمن الخطورة فى هذه الرؤية انهـا لا تعطى للوجود النسقى اعتبارا ، ذلك لأن هذا الوجود النسقى يعنى وجود علاقات ، ولابد أن تكون متساندة متعاونة حتى يتأكد هذا الوجود النسقى • اما كون أن جولدنر يطرح مسلمة الصراع مع الآخرين والبحث عن التناقض معهم أساسا للوجود النسـقى والشخصى ، فهذا ما لا يمكن فهمه • ذلك لأن ابسط حقائق الاجتماع تؤكد استحالة حياة الفرد فى عزلة عن الاخرين والا توقف الكائن البشرى عند المستوى الحيوانى وليس الانسانى • بل ان هذه الحالة سـوف تكون متدمة لنهـاية وجوده الفردى ذاته • ان الوجود الاجتماعى ابتداع بشرى انسانى فيه دعم لقوة البشر وفيه دفاع عنهم ضـد مخاطر الطبيعة وضـد غارات حيوان الغـابة اللذين يسعيان جاهدين الى فنائه • وباستحالة الوجود الفردى على هذا النحو يستحيل الوجود النسقى ، ويستحيل وجود كل ما هو اجتماعى وحضارى وثقافى ، بل لو اننا سلمنا على مستوى الجدل المنطقى بوجود هذه الحالة الصراعية المتناقضة أساسا لعلاقة بين الفاعل والنسق ، نؤكد ان اتجاه الفاعل فى فعله المتصارع والمتناقض مع قيم النسق • يـكون محكوما بدوره بنمط قيمى معين ، والا استحال كونه فاعلا اجتماعيا • بذلك يصبح مؤكدا لدينـا ان هذا النمط القيمى لابد وان يستوعب فى الشخصية من أجل ان تقود فعلها على أساسه ، ولابد أنه يساعدها على استيعاب وجود نسقى معين سابق عليها • وبذلك نصل الى ما يناقض رأى الفن جولوير من ضرورة التلاؤم بين قيم الفاعل فى حركته مع قيم نسـق اجتماعى يعيش ضمنه ويشبع متطلباته حتى ولو كانت قيم هذا النسق تدعو الى الصراع والتناقض •

وعلى نفس أساس التساند والاستقلال البنائى الوظيفى يمكن النظر الى العلاقة بين النسق الاجتماعى وبين الثقافة كنسق له وجوده المستقل ،

ووجودها كمكون فى النسق الاجتماعى ذاته ـ حيث الأخيرة هذه موضع الاهتمام ٠ مبدأ نؤكد وجوب ان تكون طبيعة بنـاء النسق الاجتماعى بما يوفر له امكانية التوافق الأساسى مع الشروط الرئيسية للتكامل الثابت نسبيا للنسق الثقافى ٠ ومقابلا لذلك فان النسق يتطلب حدا أدنى من الدعم من القيم الثقافية ، بل ويجب ان يمتنع عن الالتزام بالانماط الثقافية التى تفشـل فى تحديد الحد الأدنى من النظام ، أو تلك التى تفرض متطلبات مستحيلة على النـاس ومن ثم تولد الانحراف والصراع الى الدرجة التى تصبح متناقضة والحد الأدنى من شروط الثبات أو النمط المنظم (Parsons, 1952, PP, 27 - 28) .

فالثقافة كما هو ثابت ومؤكد تعد نتاجا للتفاعل الاجتماعى الكائن بالنسق حيث أن أبسط اشكال التفاعل تلك التى بين فاعلين تتطلب بناء معايير وقواعد تحتم لعبة آداء الفاعلين لأدوارهم بحيث يحدث اتفاق بين توقعات الآخر لعمل الأنـا الذى ينجزه الأنـا من أجل ان يتفق وتوقعات الآخر ٠ وبذلك يصوغون قاعدة قيمية يتوافقون على اساسها ، بحيث تصبح أحدى فقرات الثقافة التى يصبحون ملزمين بالتوافق معهـا والا عد سلوكهم منحرفا ٠ ذلك ينطبق على الابتكار المحدد لمعرفة المتمثلة فى الوجـود الفيزيقـى المنفصل كالعلم ، فاذا ماخلقت مجموعة من القواعد ٠ وكم من المعرفة الفنية والرمزية ، فانها تصبح شريحة رئيسية فى النسق على الأفراد ان يتوافقوا معها ذلك لأنهـا تشكل اساس لغتهم وتفاعلهم الاجتماعى ٠

فاذا تم التواجد الثقافى المتكامل والمنفصل فانه يبدأ فى آداء دوره ، وبالنسبة للنسق الثقافى فانه يبدأ فى آدائه دوره المتساند وظيفيا فى النسق الاجتماعى ، وأول ما يدعم به النسق الاجتماعى هو ان الثقافة توفر التواصل بين اعضـاء النسق عن طريق اللغة كميكانيزم ٠ وتبدر اهمية هذا التواصل من ان غيابه أو اضطراب نسق التواصل فى المجتمع له نفس خطورة اضطراب نظـام المجتمع ذاته (Ibid, P, 33) وتعد اللغـة مثالا لأساليب الاتصال ، فنحن نعرف ان الفرد لا يعطى ميلادا تلقائيا للغـة بدون ان يمر بعملية التفاعل مع الآخرين ٠ بحيث يجب ان تصبح هذه العملية جزءا من نسـق العلاقات

الاجتماعية • بل ان كثيرا من الجماعات المختلفة عن الجماعات البشرية فشلت فى ان تنتقل الى المستوى الاجتماعى ـ والثقافى للفعل لأنهـا لم تستطع توفير متطلبات انبثاق اللغـة أو أى جوانب هامة اخرى للثقـافة (Ibid, P, 34) .

فاذا استحال الوجود النسقى بدون اللغـة وهـى مكون ثقـافى فانه بلا شـك أيضا يستحيل بدون تواجد حد أدنى من انماط الثقافة ، حيث تحتوى هذه الأنماط على المعرفة الامبيريقية الضرورية الملائمة للتوافق مع ضرورات الموقف • وكذا تواجد مجموعة من الانماط المتكاملة بدرجة كافية للرمزية التعبيرية والتوجيه القيمى • وان النسـق الاجتماعى الذى يعمل على التحطيم الثورى لثقـافته ، من خلال سـد قنوات اكتسابها مثلا ، سـوف يتعرض لعدم التكامل الثقافى والاجتماعى (Ibid, P, 34)

وعلى أساس من الاستقلال الوظيفى فقد نسلم بالتواجد الثقافى المنفصل فى شكل معرفة علمية متواجدة فى الكتب ومنفصلة فيزيقيا عن الفاعلين ، وبذلك تصبح مجرد مكون فى الموقف لكن الحالة المتساندة والفاعلة للثقافة تتشكل من خلال مواجهتها لحد أدنى من المتطلبات الوظيفية للانساق الاجتماعية ، بحيث ان ذلك يعنى ان الاشخاص الفاعلين فى النسق الاجتماعى يجب ان يستوعبوا قيم الثقـافة • حيث بدون استيعابها يصبح من المستحيل أيضا امكانية قيام نسق اجتماعى من الطراز البشرى • (Ibid, P, 34) .

وبقيام الثقافة فانه يصبح عليها ان تحافظ على تكاملها الذاتى ، الى جانب محافظتها على علاقات الانسـاق الأخرى بهـا وببعضها ، بل وعلاقات مكونات هذه الانساق • ولكى تحقق ذلك فانها تطرح عملية الصياغة النظامية لكل ما هو متواجد فى النسق عن طريق ثلاثة نظم تعالج مختلف جوانب هذه الصياغة النظامية وهى النظم العلائقية وتهتم بكل ما يخص تحديد التوقعات المتبادلة بين الادوار ؛ والنظم التنظيمية وهى التى تحدد الوسائل والأهداف والقيم المشروعة ، ثم الثقافة وهى التى تحـدد سـائر المتطلبات والأهداف الثقـافية المختلفة • وتعد النظم العلائقية اكثرها أهمية نظرا لأنه ارتكاز على طبيعتها تتحدد طبيعة المجتمع •

(Martindale, Op, cit, P, 88, and Parson, 1952, PP, 52 - 57)

التغير الاجتماعى نماذجه وعملياته

اتخاذا من التغير فى المشروع الماركسى كأطار مرجعى لرؤية التغير فى نظرية علم الاجتماع ظهرت كثير من وجهات النظر التى تؤكد غياب معالجة التغير بصورة جادة وواضحة فى البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع عامة وفى الرؤية البارسونزية خاصة ، وبتحليل احتجاج وجهات النظر هذه نجد انها وقعت فى نوعين من الخطأ ، أولهما خطأ منهجى وهى محاولة جعل التغير بالمعنى أو الأسلوب الماركسى هو الرؤية الوحيدة والصادقة فى كل زمان ومكان · ولقد يكون الرد المنهجى ولو أنه يحمل نفس الخطأ أيضا لماذا لا يتخذ من الرؤية الوظيفية والبارسونزية خاصة اطارا مرجعيا صادقا وثابتا للنظر من خلاله الى التغير فى المشروع الماركسى · اما الخطأ الثانى فيتعلق بطبيعة تفاعل المعطيات الامبريقية والقوانين التى تحكم هذا التفاعل ، اذ أن الواقع وان شهد حالات من التحول أو التغير الثورى ، الا أن هذا الطراز من التغير لم يحكم كافة عمليات التغير التى خضعت لها كافة المجتمعات ·

ومن هنا فان تعدد رؤى التغير ـ بشرط ان يسودها اذا كانت فى نموذج نظرى واحد نوع من الاتساق المنطقى ـ يؤكد ثراء النموذج النظرى وكفايته · وتصبح الحالة المضادة وهو ان تأكيد النموذج النظرى على رؤية واحدة للتغير · ولو أنها قد تكون على اتساق منطقى وبقية مقولات هذا النموذج ، شاهد عينى على عيب فى هذا النموذج وعلى عدم قدرته على تناول كافة عمليات التغير ذات الطبيعة المتباينة من ناحية ، وعلى صبغته اليوتوبية من ناحية اخرى ·

ويؤكد تناولنا لقضية التغير فى المشروع البارسونزى ، أنه مشروع خلو تماما من هذه المحاذير ، فلقد كان حقا مشروعا تصوريا يهدف أساسا الى صياغة عامة تعالج اتساقا امبيريقية ، تساعد الباحث على تناول قضاياها ومشاكلها · ومن هنا فلقد حدث اتساق بين النمو النظرى نحو الاكتمال فى كيان النموذج التصورى وبين قدر المعرفة المتوفرة عن عمليات النسق الاجتماعى ، فحيثما توفرت المعرفة عن التفاعل الامبيريقى للنسق والخاصة

بعمليات اساسية غطت التوازن والاستقرار اكتمل النموذج التصورى الى حد ما عن طريق تضمين هذا الطراز من المعرفة فى كيانه ، فاذا بدأت المعرفة تتراكم لتكتمل فيما يتعلق بعمليات أخرى فى النسق كالتغير والانحراف والصراع ، فان النموذج النظرى يساوق هذا التراكم المعرفى بان يبدأ فى تضمينها تصوره عن النسق وعملياته وتفاعله ، ولقد كان هذا المنطق هو المنطق المسيطر فى انجاز تالكوت بارسونز لاطاره التصورى ـ الذى لم يرده على غرار الانساق النظرية التأملية ، وهذا يدحض نقد الفن جولدنر حينما يؤكد ناقدا بارسونز لماذا ان افتقاد المعرفة يمكن أن يكون عائقا امام نشأة نظرية عن التغير الاجتماعى ، ولا يؤدى افتقاد مماثل للمعرفة الى عدم قيام نظرية عن توازن ونظام النسق الاجتماعى ؟ لماذا كان بارسونز متشائما وبائسا للغاية فيما يتعلق بنظرية عن التغير ، ولم يكن كذلك فيما يتعلق بنظرية عن النظام ؟ ولماذا يختار بارسونز الافتراض الوضعى فى ان النظريات يجب ان تنتظر المعرفة القبلية (Gouldner, 1971, P, 354) والحق ان الرد على هذا النقد يندفع تجاه عدم اتساق ومنطقية قضية الفن جولدنر ، ذلك ان النظرية العلمية يجب ان تنتظر نمو المعرفة القبلية التى تصور كافة معطيات الدراسة ، هذه المعرفة تتصاعد من الفروض الى القضايا الى التعميمات النظرية وحتى القوانين ، اذ ان النظرية اساسا هى كيان تصورى يحتوى على مجموعة من المقولات النظرية التى تعد تجريدا تصوريا لوقائع امبيريقية فى النسق ، ومن ثم فلكى تشكل هذه المقولات المجردة رمزية ممثلة للواقع فلابد ان يتم أولا اكتشاف هذا الواقع ومعرفته من أجل ان تتوفر صفة الرمزية الصادقة لهذه المقولات التصورية . أما كون ان بارسونز قد طور نظرية عن التوازن والنظام فى النسق ولم يطور نظرية تعالج قضية التغير الاجتماعى ، فذلك لأمرين ، الأول هو أن محاورة المعرفية ، أو بالاخرى القدر الاكبر من علم الاجتماع الاكاديمى كان ينصب اساسا على التوازن والنظام ابتداء من أوجست كونت ، ودوركيم ، وباريتو ، ثم علماء الاجتماع الامريكيون . والثانى انه أراد ان يكون امتدادا لعلم الاجتماع الاكاديمى ، فاراد تحديد نظريته عن النظام والتوازن ثم يكمل بعد ذلك نظرية عن التغير تكون مرتبة عليها .

ويكشف لنـا التتبع الدقيق للنمو الفكرى لتالكوت بارسونز على مدا فترة زمنية طويلة عن صدق هذه الرؤية فيما يتعلق ببنـاء نظرية عن النسـق الاجتماعى ، ففيما يتعلق بالنسق الاجتماعى نجده يرسم ثلاثة قضايا أساسية يجب ان يحتويها الاطار التصورى الملائم والذى نتخذه اطارا مرجعيا لدراسة النسق الاجتماعى ، اما القضية الأولى فتعنى محاولة بنـاء اطار تصورى يمكن بداخله ان نحـدد ونصف أهم المكونات البنائية للنسـق الاجتماعى وتداخل علاقاتها فى الانساق • اما القضية الثانية التى يجب ان يحتويها فهى تلك التى تتعلق بتحليل العمليات الحافزية داخل النسق • ومن اجل ان نجعل تناول النسق كاملا من الناحية المنطقية ، فاننا يجب ان نتناول بايجاز المجموعة الثالثة من القضايا التى يجب ان يحتويها هذا الاطار التصورى ، وهى تلك المتعلقة بتغير النسـق الاجتماعى ذاته ، اعنى تلك العمليات التى تؤدى الى احـداث تغيرات فى بنـاء النسـق (Parsons, 1952, P, 480) ثم يؤكد ان قضايا التغير هذه يجب ان تكون هى القضايا الأخيرة فى المشروع النظرى حيث انه قد يكون من الممكن بل ومن الملائم ان ننظر حول كثير من عمليات التغير داخل الانساق الاجتماعية ، بدون ان نحاول بنـاء نظرية عن تغير الانساق الاجتماعية كأنساق ، حيث تفترض هذه الأخيرة تواجد نظرية عن البنـاء الاجتماعى وايضا نظرية عن العمليات الحافزية داخل النسـق • ثم يؤكد أنه بالرغم من توافر المعرفة عن بناء حافزية النسق الا أننا ما زلنا لا نمتلك نظرية عامة عن عمليات التغير للانساق الاجتماعية فى ضـوء المعرفة المتيسرة . ذلك ان مثل هذه النظرية تتطلب معرفة كاملة بقوانـين العملية فى النسق وهذه المعرفة لم نمتلكها بعـد ، ويصبح علينا فى المرحلة الحالية واجب ان تكون نظرية تغير بنـاء الانسـاق الاجتماعية نظـرية عن بعض العمليات الفرعية الخاصة بالتغير داخل مثل هذه الانساق ، وليست نظرية عن العمليات الشاملة لتغير الانساق كأنساق (Ibid, PP, 480 - 534) .

ففى سـنة ١٩٥١ اذا ، وهى ميلاد الطبعة الأولى لكتابه النسق الاجتماعى كانت الرؤية البارسونزية فيما يتعلق بالتغير تتوقف عنـد مستوى التغيرات الفرعية لبعض الوحدات الفرعية فى النسـق الاجتماعى داخل نطاق توازن

واستقرار النسق ، ومع ان هناك عديدا من النظريات التى سبقت هذا التاريخ عالجت التغير فى النسق الاجتماعى على اساس اسنادها الأولوية فى قيادة التغير الى عامل بعينه ، وليكن العامل الاقتصادى أو البيئى أو الجينى ، أو الثقافى ، أو الابتكار الفردى (Ibid, PP, 493) الا اننا نجد ان تالكوت بارسونز يتخذ موقفا نظريا بشأنها ، فهو لا يعتبر ان هذه نظريات عن تغير النسق الاجتماعى ، ذلك لأن تغير النسق لا يثيره مصدر او مصدران يعتبران دائمين لاثارة التغير ، بل ان التصحيح المنهجى لهذا الخطأ يكمن فى ضرورة الاعتقاد بمبدأ منهجى يؤكد على تساند جمع من متغيرات التغير فى احداثه ، ومن ثم جمع من المصادر الممكنة لاثارة هذا التغير (Ibid, PP, 493 - 494) اما الخطأ الثانى فهو ان معظم هذه النظريات قامت لاغراض أيديولوجية ، وان الموافقة عليها لم تتم وفقا لمقاييس البحث العلمى وذلك لأن منظرى هذه الفترة لم تتوافر لديهم المصادر الكافية التى نمتلكها الآن لتحليل النسق ، ولذلك نجد أن كثيرا من جوانب هذه النظريات لا يوافق عليها من وجهة نظر علماء الاجتماع المعاصرين ، بل يتوقف امكانية فهمها فى ضوء ظروف تاريخية بعينها (Ibid, P, 595) ويظل اهتمام تالكوت بارسونز بهذا الموضوع مستمر حتى يؤكد فى سنة ١٩٦٠ بما يعنى انه سعيد الآن ان يدرس قضية التغير الاجتماعى اذ يؤكد (اننى سعيد للغاية ان افعل ذلك بسبب الأهمية الجوهرية للموضوع ، وكذلك بسبب ان مكانته فى مشروعى كانت موضع اهتمام خاص ، بل وموضع جدل • وفضلا عن ذلك فقد أعطيت أخيرا انتباها أكثر الى هذا الموضوع عن ذى قبل ، وان بعضا من الأفكار التى سوف أقولها ، جديدة على ما اعتقد) (Parsons, 1961, P, 219) .

اعتبارات منهجية لدراسة التغير الاجتماعى :

فى صياغته المبدئية لنظريته عن التغير نجده يرسم الأصول المنهجية لنظريته فى التغير الاجتماعى ، ثم يعالج بهذه الأصول المنهجية بعضا من عمليات التغير الاجتماعى ، كمحاولة لتفسير هذه العمليات •

وتحتوى الأصول المنهجية لنظريته عن التغير الاجتماعى ، على بعض من الاعتبارات المنهجية العامة ، وعلى بعض من الأسس التحليلية الخاصة بتحليل التغير فى النسق الاجتماعى •

وتحتوى الاعتبارات المنهجية العـامة ، على التصور النسقى المتساند ثم على قضية عوامل التغير الاجتماعى فى النسـق ٠

ويعـد التأكيد على التصور النسقى كأداة فعالة فى دراسة التغير الاجتماعى أحدى مقولاته المنهجية الهامة ، اذ يؤكد ان الشرط الأكثر أساسية للتحليل الدينامى الناجح هو الارجاع المستمر والمنظم لأية قضـية او مشكلة لحالة النسق ككل ، فاذا كان من المستحيل الاحتواء الصريح لأهمية كل متغير ، فان هناك طريقة أكثر تبسيطا الى حد ما ، ذلك ممكن منطقيا فقط عن طريق التنحية جانبا لبعض المقولات العامة عن دورها كمتغيرات ونعالجها ، على أنهـا دوائم أو ثوابت ٠ وهذا ما يفعله النسق التحليلى من طراز الميكانيكا بالنسبة لبعض العوامل خارج النسـق ذات الأهمية المتعلقة به ، ولكنها ممكنة الاجراء أيضا داخل النسـق ٠ وذلك هو ما يحدث تماما حينما تستخدم المقولات البنـائية فى معالجـــة القضـــايا الديناميـــة (Parsons, 1966, P, 216) ذلك لأن من أهم القواعد أساسية فى البحث العلمى أنه من المستحيل ان ندرس كل شىء فى ذات الوقت ٠ الا انه طالما ان أساس التعميم فى العـلم هو التوضيح الدائم للاتصالية فى عمليات التنوع (بمعنى ما التغير) لذلك فانه فى موقف ما يجب ان يكون هناك فصـل دائم بين خصائص الظواهر موضـع الملاحظة التى تتغـير والتى لا تتغير تحت نفس حـدود الزمان والمكان ، وبالنسبة للاعتبارات التى أكدت أهميتها بالنسبة للهدف أو الغرض موضع التركيز ٠ ذلك أن محددات التغير الهامة لايمكن اثباتها اذا لم تـكن هنـاك خلفيـــة أسـاسية غير متغيرة نسـبيا نرجع اليهـا (Parsons, 1961, P, 220) الا انه يبقى ان هذا الفصل بين بعض الجوانب النسقية وبعضها الآخر بغية اثبـات عمليات التغير يصبح فصلا على المستوى التحليلى ، ذلك لأن الرؤية النسقية فى أساسها كفكرة تعنى الاعتقاد بافتراض أساسى يؤكد على علاقات التساند بين أكثر الظواهر تفصيلا تلك التى قد نتناولها بالتحليل الدقيـق ٠

وانتقالا من هذه النظرية العلوية الموجهة الى تحليل التغير فى النسق

واستنادا عليها يؤكد تالكوت بارسونزانه ليست هناك مواضع أساسية فى النسق يمكن ان تعد المحرك الأول للتغير فى النسق • ذلك لأن التصور النسقى يوجب التأكيد على تصور جمع من الأصول الممكنة فى اثارة التغير ـ اتساقا منطقيا معه ـ بمعنى ضرورة ادراك ان التغير قد يتأصل فى أى من أجزاء النسق ، سواء تم وصفه بالنظر الى الاعتبارات البنائية ، أو بالنظر الى المتغيرات ، وان التأكيدات على عمومية هذه القضية يمكن ان تدرك فقط على أنها نتاج التوضيح الامبيريقى فى أن معنى علاقات التساند على هذا النحو ، تعنى انه لا يمكن لاجزاء معينة فى النسق أن تصبح مصادر مستقلة لاثارة التغير (Parsons, 1952, P, 494) وبذلك ينطلق الى نظريات العوامل المسيطرة ، التى كانت سائدة للغاية منذ جيل مضى اعنى تلك التى تؤكد التغير بالنظر الى أولوية العوامل الاقتصادية ، أو التكوين الجينى أو الافكار ليس لها أساس صريح فى نظرية النسق الاجتماعى (Ibid, P, 493) لقد تكون هذه العوامل المثيرة للتغير حقا ، الا ان الخطأ المنهجى فيها يكمن فى تأكيده المستمر على استدامة عوامل معينة فى أثارتها للتغير ، بل أن هذه النظريات لا تقف عند حد ارتكاب هذا الخطأ فقط ، بل تتمادى وترتكب خطأ آخر بافتراضها لاستمرار هذا الاتجاه للتغير بدون اعطاء أى اعتبار لتساند العوامل المتضمنة فى هذا الاتجاه مع المتغيرات الأخرى فى النسق • ولقد سادت هذه الرؤية بصفة خاصة فى حالة النظريات التى اعطت تأكيدا رئيسيا لعملية نمو المعرفة الامبيريقية كعملية تطورية خطية (Ibid, P, 494) .

ويؤكد هذا التصور الجماعى لمصادر التغير الممكنة احتواء التصور البارسونزى لكافة النظريات العاملية التى سادت فى الجيل السابق عليه واستيعاب التصور لما هو جوهرى فى هذه النظريات عن طريق الغاء صفة الاطلاق الميتافيزيقية المضفاة عليها ، وسمتها بسمة النسبية الاجتماعية فى اثارة التغير ، بل ان هذه الرؤية البارسونزية تتسق بصورة كاملة مع وجهة النظر البارسونزية فى الحتميات التطورية للنسق الاجتماعى •

ويلزم لمعالجة القضية الثانية من الاعتبارات المنهجية العامة ـ وهى المتعلقة بعوامل التغير الاجتماعى ان نعطى توضيحا لعلاقة النسق الاجتماعى

بالانساق المحيطة ، ذلك لأن النسق الاجتماعى يعد حلقة فى سلسلة الانساق ، وهذا يعنى ان له عمليات وعلاقات تبادل مع الانساق المحيطة . ونعنى بالانساق المحيطة انساق الشخصية والثقافة ، وكذا النسق السلوكى الفرعى ، والانساق الفرعية الأخرى للكائن العضوى ، والبيئة الفيزيقية كنسق من خلال الكائن العضوى أيضا ، بل ان البناء الداخلى للانساق الاجتماعية يؤكد وجود انساق فرعية متباينة ، لها انساقها المحيطة والمفتوحة عليها داخل النسق الأكبر .

ويصبح من اللازم لتأكيد أى وجود نسقى ان تكون هناك حدودا تفصل بينه وبين الانساق المجاورة ، ذلك أن أى مجموعة من الظواهر اذا ما اظهرت استقرارية وتساندا ونمطية فى وقت معين ، فان لنا ان نؤكد ان لديها بناء ، وانه من المفيد ان نعالجها كنسق (Parsons - 1968, 189 - 190) وحينئذ فان مفهوم الحد يعنى ان هذه المجموعة من الظواهر الداخلة فى بناء النسق تشكل تجانسا وتساندا فيما بينها ، وتشكل تباينا ولو أنه قد يكون هناك تساند فيما بينها والظواهر الخارجية عن النسق ، ومن هنا فلقد يؤكد ان مجموعة الظواهر المتجانسة المتساندة تشكل بناء أحد الانساق الفرعية الى جانب انساق محيطة ، لكنه من الممكن أيضا ان نؤكد ان مجموعتى الظواهر يدخلان فى بناء نسقى أكبر من بنائهما الذى سبب هذا التجانس والتباين ، اذن فهناك عمليات اساسية تحافظ على هذا الوجود المتباين بين أى نسق والانساق المحيطة ، ابتغاء التأكيد على الحدود الفاصلة وتوضيحها وتصبح هذه العمليات أو الميكانيزمات هى التى تعرف بالعمليات المصيغة للتوازن او المحافظة على بقاء ودعم النسق المحدد لذاته . الا أن هذا لا يعنى ان الحالة سوف تستمر على نحو لا يثار فيه اى اضطراب أو توتر فنحن نعلم ان النسق الاجتماعى محاط بحدود رئيسية ، من ناحية مع الشخصيات كانساق ، والكائنات العضوية ، ومن الناحية الأخرى بالثقافة كنسق وتصبح المهمة الأساسية لعمليات التوازن أن تستوعب كافة التغيرات التى قد تستمر فى الانساق الفرعية بفعل انساق خارج حدود النسق أو من داخله ، ومن هنا يصبح التغير البنائى فى الانساق الفرعية مظهرا حتميا من اجل عملية التوازن فى النسق الأكبر ، ذلك لأن الوظيفة الأساسية للتغيرات

التى تقع فى الانساق الفرعية هى تأكيد الاستقرار والتوازن فى النسق الاشمل ، ذلك اذا أمكن لميكانيزمات الضبط والسيطرة فى المستويات العليا ان تؤدى دورها بصورة سليمة ٠

يبقى بعد ذلك ان نعرض لعوامل التغير ، ونقصد بذلك تحديد المواضع التى تنطلق منها الشرارة الأولى نحو التغير ، وبالنظر الى المشروع البارسونزى نجد تقسيما لمصادر التغير الى قسمين : الأول المصادر الخارجية للتغير ، والثانى المصادر الداخلية ، ويعد بناء النسق الاجتماعى هو الحد المميز بين نوعى المصادر هذين ٠ ذلك لأن بناء النسق له طبيعته الخاصة وخصائصه المميزة عند تالكوت بارسونز بصورة تختلف عنه عند دوركيم أو مالينوفسكى أو أى من الرواد الوظيفيون ، فهو بناء صورى يتكون من مكانات تنطلق منها أدوار تؤدى وظائف ، ومن هنا فهو يستخرج من هذا الوجود البنائى الاشخاص كمكون فى بناء النسق على نحو ما يفعل دوركيم ، والمكونات الثقافية على نحو ما يفعل دوركيم ومالينوفسكى أيضا ٠

وبذلك تصبح مصادر التغير الخارجية تلك المتسببة بعوامل منطلقة اساسا من انساق الشخصية أو الانساق الثقافية ، ولو انها تتوقف أساسا على الميول النامية من الداخل نحو التغير ، ويمكن حصرها فى العوامل الخارجية الناتجة عن التغيرات الجينية التى قد تنتاب الوجود العضوى للسكان اذ أن ذلك سوف يكون له تأثيره على اداء الدور الاجتماعى (Ibid, P, 199) ومن هذه المصادر مثلا التغير فى البيئة الفزيقية عن طريق نفاذ المصادر الاستراتيجية للحياة مثلا (Parsons, 1952, P, 493) هذا بالاضافة الى الشخصيات البارزة الذين لا يمكن ان يعدوا نتاجا لمجتمعاتهم هذا الى جانب ان حجم السكان انفسهم يعد من المصادر الأساسية فى أحداث التغير الاجتماعى داخل النسق على نحو ما بين اميل دوركيم الذى حدد العلاقة بين الكثافة المادية والكثافة الدينامية والدور القاطع أو الحاسم لحجم السكان (Ibid, P, 198) وبالاضافة الى ذلك هناك العوامل المنبثقة من النسق الثقافى ، فاذا كانت التغيرات فى البيئة الفيزيقية تؤثر من خلال

الأفراد عن طريق الادراك ، فانها تؤثر من خلال الجوانب الملائمة فى النسق الثقافى ، على سبيل المثال للمعرفة التكنولوجية .

بل ان التجاور المكانى بين مجتمعين قد يعد أحد المصادر الهامة للتغير النامى من الخارج وهو التغير الذى ينبع من انساق اجتماعية أخرى ، اذا كان كل من النسقين يمتلك درجة من التنظيم السياسى ، ولكى تتوفر المعالجة السوسيولوجية للتغير فى هذا الاطار ، فانه لابد من ان نعالج المجتمع المرجعى الذى تنبثق منه عوامل التغير كوحدة فرعية فى نسق أشمل ، حتى ولو أن هناك تباين بين الانساق فى هذا المستوى النسقى الجديد ، ومن ثم قد يقود ذلك الى توتر ، وصراع مزمن وهذا ما يبرر وجود مفهوم الدبلوماسية ، وبالطبع ينسحب ذلك على الاستعارة الثقافية لأى من هذين النسقين من الأخر ، تلك التى تتم من خلال العلاقات بين هذين المجتمعين ، الا أن التغير عن طريق الانتشار والاستعارة الثقافية لا يعنى ان تالكوت بارسونز يتبنى وجهة نظر النظريات الانتشارية ورؤياها للتغير الاجتماعى ، ولكنه يستمد المحك الرئيسى فى أحداث التغير ، من واقع محكات الرؤية الوظيفية له ، تلك التى تؤكد على الميل الداخلى نحو التغير بالنسبة لبعض الوحدات أو أدائها نظرا للقصور الذى قد ينتابها ، ومن ثم فهو يؤكد ان فاعلية العوامل الخارجية من أجل ان تؤدى دورها لابد وأن ترتفق بعوامل داخلية مهيئة لهذا التغير . (Ibid, P, 196) .

اما العوامل او المصادر الداخلية فى أحداث التغير الاجتماعى ، فهى بايجاز تكمن فى الضغوط أو التوترات المتزايدة بالتدريج فى أحد المناطق الاستراتيجية فى بناء النسق ، تلك التى تنتهى أو تنجلى فى النهاية عن اعادة التنظيم البنائى لهذا النسق (Parsons, 1952, P, 493) ذلك ان التوتر بين أى وحدتين فى النسق يشير الى الضغط نحو تغير العلاقة بينهما بعلاقة أخرى تحقق التوافق والتوازن بينهما والنسق ، الا أن هذا التوتر والضغط قد يتزايد الى الدرجة التى تكون فيه كل ميكانيزمات الضبط والسيطرة عاجزة عن الابقاء على حالة التوافق والتوقعات المعيارية المختصة لتجنب انهيار

التوازن ، حيث يؤدى فشلها الى انهيار هذا التوازن ، اذن فالتوتر يعبر عن عدم التوازن فى تعادل الداخل والخارج بين اى وحدتين من وحدات النسق (Parsons, 1968, P, 196)

وهناك ميكانيزمات ثلاثة لتفريج هذا التوتر قبل ان يحدث التغير ، وأولها هو التصريف بمعنى استعادة التوافق الكامل والتوقعات المعيارية ، كما فى الشفاء الكامل من مرض على المستوى البيلوجى ، اما الميكانيزم الثانى فهو الايقاف أو العزل ، حيث تبدو أن امكانية احداث التوافق الكامل لن تصبح ممكنة ، ولكن يتم بعض من التكيف الذى بواسطته يوافق على انجاز اقل من الانجاز العادى بواسطة الوحدات المعيبة ، وتتحمل الوحدات الأخرى عبء هذا الانجاز الأقل ، أما الميكانيزم الثالث فهو يهتم بتفريج التوتر عن طريق التغير فى بناء النسق ، وهو يعنى التبديل فى الثقافة المعيارية التى تحدد التوقعات التى تحكم العلاقة ، ذلك لأن هذه التوقعات وما تمتلك من ميكانيزمات الضبط والسيطرة قد فشلت فى احتواء التوترات ، ومن هنا فانها أدت الى وقوع التغير النامى من الداخل الذى يعمل على تحييد المستويات الدنيا من الضبط فى البداية قبل أن يوسع نطاق التغير البنائى الى المستوى الأعلى ، ومن هنا فان ثبات واستقرار نسق القيمة فى البناء يعد ذا أهمية محورية من هذه الناحية لقضية التغير الاجتماعى فى النسق (Parsons, 1968, P, 198)

أساليب تحليل التغير الاجتماعى :

وفيما يتعلق بتحليل التغير فى النسق يطرح تالكوت بارسونز ثلاثة أساليب يمكن أن نحلل وجود التغير فى النسق باستخدام أى منها ، اما الأسلوب الأول فهو أسلوب التحليل البنائى الوظيفى ، والثانى أسلوب التحليل الدينامى ، اما الثالث والأخير فهو التحليل بالنظر الى تدرج علاقات الضبط أو السيطرة .

ويعنى أسلوب التحليل البنائى الوظيفى ، استخدام النسق كأداة تصورية نحلل على أساسها الواقع ، فنحن كما نعلم نجد ان النسق يتكون

من مجموعة من المقولات البنائية ، ومجموعة من المقولات الوظيفية . أما المقولات البنائية ، فهى مجموعة الخصائص التى تشكل بناء النسق والتى تتكون من خصائص او صفات أجزائه المكونة والعلاقات الرابطة بين هذه الاجزاء ، والتى يمكن معاملتها للاغراض التحليلية على أنها ذات دوام منطقى وامبيريقى داخل حدود معينة . وفضلا عن ذلك ، فانه اذا ما أمكن بناء دليل امبيريقى قوى يؤكد ان معاملة هذه العناصر كدوائم أو ثوابت بالنسبة لطرق معينة من الانساق يعد مساعدا فى فهم نمطية تنوع هذه العناصر . وحينئذ فان هذا البناء لا يصبح افتراضا منهجيا تعسفيا ، ولكن القضايا التى تتعلق به وبحدود استقراره الامبيريقى تصبح تعميمات امبيريقية تعد ذات اهمية مماثلة تماما للتعميمات الدينامية .

وقد تكون هناك حالات يوصف فيها البناء دون اعتبار لما يحدث ، بالرغم من ان هذه حالات محدودة للغاية من التحليل العلمى ، الا انها مع ذلك احيانا ما تكون غاية فى الأهمية ، كما يمثل لذلك بحالة الخريطة التى تحدد التوزيعات النسبية للملامح الطوبوغرافية المختلفة للأرض بدون أى اشارة الى العمليات التى قد تغيرها ، الا أن أوصاف البناء عادة ما تشكل الأساس المرجعى لوصف وتحليل العمليات ، فالمفهوم الكلاسيكى للعملية يعنى الحركة فى الميكانيكا الكلاسيكية ، الا أننا لا يمكن أن نتحدث عن الحركة بدون أى تصنيف أو تحديد للجزء على انه ذلك الذى يتحرك ، او المجال على أنه نطاق المواضع التى منها واليها تقع عملية الحركة .

وعلى ذلك يمكن وصف اى نسق من ناحية على انه بناء ، على انه مجموعة من الوحدات المكونة ، التى تمتلك لاغراض التحليل خصائص ثابتة ، والتى يمكن ان تكون علائقية ، ومن ناحية اخرى على أنه يحتوى على عمليات ووقائع . وهذا يشى بأن هناك شيئا ما يقع يؤدى الى تغير بعض الخصائص وبعض العلاقات التى بينها (Parsons, 1961, P, 221) .

هذا مع التأكيد على أن هذه الخصائص والعلاقات البنائية ، يجب ان تتوفر لها مبدأ صفة النمطية وعدم التغير على نطاق فترة زمنية ضئيلة ،

ثم ان هذه الخصائص والعلاقات الى جانب أنهـا تحدد ملامح النسـق ، فهى تتعلق بعلاقاته بالموقف الخارجى والانساق المحيطة ، ومن هنـا فان اعتبارها ثوابت على هذا النحو يكون نسـبة الى بعض العناصر المتغيرة فى الموقف الخارجى ليتم بالتالى تحليل هذه العناصر المتغيرة بالنسبة اليهـا ، ولنأخذ مثالا على ذلك ان الدستور الأمريكى قد ظل موضعا مرجعيا على مدى فترة زمنية استغرقت أكثر من نصف قرن ، هذا بالرغم من حدوث تغيرات كثيرة فى بنـاء المجتمع الأمريكى فى كثير من النواحى الخاصة والاعتبارات القانونية الا انه أمام هذه التغيرات كانت هنـاك مبادىء ثابتة ينظر اليهـا بالاعتبار ، كأعتبار ان الدولة دولة فيدرالية ، وان هناك فصل بين السلطات ، وفصل بين الدولة والكنيسة والقضـاء المستقل وكثير من الحقوق الأساسية للحـرية الشخصية ، وحـرية الملكية وعديد من الملامح ظل ثابتا لم يتغير . (Parsons, 1968, P, 150)

اما المقولات الوظيفية فهى تتصل مباشرة بالمقولات البنائية ، وهى ذات وظيفة تكاملية مجمعة للمقولات البنائية ، اما اختصاصها فيتعلق بوصف العمليات التى تدعم أو تحطم بناءات معينة ، حيث علاقات هذه البناءات أو الانساق بالبيئة يجب ان تتوسطها المقولات الوظيفية (Parsons, 1966, P, 218) ويصبح حينئذ ان المقولات الوظيفية تعنى بهـا تلك الملامح التى بالنظر اليها تؤدى أساليب التكيف دورها بصورة منظمة فى العلاقات المتغيرة بين مجموعة معينة من انماط بنـاء قائم نظاميا وبين مجموعة معينة أخرى من الخصائص التى للانساق المحيطة ذات الصـلة بهـا . ومن وجهة النظر هذه فان المشكلة الوظيفية تتعلق بتحليل الميكانيزمات التى تجعل من الممكن صـياغة استجابة منظمة للظروف البيئية ومع ذلك فحينما يستخدم هذا الأسلوب فى تحليل الانساق الاجتماعية ، فاننا لا نعالج البيئة فقط ولكن بنـاء النسق أيضا على أنه معضلة ومعرض للتغير .

وفى اختيار هذا الموقف ، فان على المرء ان يتذكر ان الانسـاق المحيطة بالنسق الاجتماعى ليست تلك المتعلقة بالبيئة الفيزيقية . ولكنها بالأحرى

تلك الانساق الفرعية لنسق الفعل ، أعنى شخصيات أعضائها الأفراد ، والجوانب المنظمة سلوكيا للكائنات العضوية الكائنة وراء هؤلاء الاشخاص ، ثم الانساق الثقافية ذات الصلة بشرط ان لا تكون مصاغة نظاميا بصورة كاملة فى النسق الاجتماعى ولكنها تحتوى على مكونات تختلف عن (انماط الثقافة المعيارية) تلك المصاغة نظاميا (Parsons, 1968, P, 19) .

ويعد أسلوب التحليل الدينامى هو المسلك المنهجى الثانى لتحليل التغير فى النسق فاذا اتخذ الأسلوب الأول وهو أسلوب التحليل البنائى الوظيفى من المقولات النظرية للنسق المكونات الأساسية له ، والتى عن طريقها يصنف عناصر هذا النسق ، ما تغير منها ، وما ظل ثابتا كمقياس يقاس عليه • فان هذا الأسلوب الثانى ، يأخذ من حالة هذا التواجد للعناصر البنائية أساسا لاجراء تحليل للتغير •

والحقيقة الأساسية التى يتخذ منها هذا الأسلوب التحليلى نقطة بدء مرجعية ، ان النسق الاجتماعى الذى نعالجه هو طراز نسقى محافظ على حدوده مدعم لبقائه وتعريف النسق على أنه محافظ على حدوده مدعم لبقائه يعنى القول ، انه بالنظر الى بيئته والى عوامل التقلبات والتغيرات الكائنة بها ، فان هذا النسق يحافظ على مجموعة من ثوابت النمط ، سواء كانت هذه الثوابت ثابتة أم دينامية • وعناصر ثبات النمط هذه يجب ان تشكل موضعا مرجعيا رئيسيا لتحليل العملية فى النسق ومن وجهة نظر معينة ، فانه يمكن تحديد هذه العمليات على أنها عمليات دعم الانماط الثابتة ، الا أن هذه الثوابت ثوابت امبيريقية ، وعلى ذلك فليس علينا ضرورة بذل أى جهد للبرهنة على وجوب دعمها • اذ أنها ببساطة وجدت لتبقى ، الا أنها قد تتوقف عن البقاء بتحلل النسق المميز والمحدد لحدوده وتمثله البيئه ، أو بالتحول الى انماط أخرى ، الا ان حقيقة وجودها فى أزمنة وأمكنة معينة يؤدى دوره كمرتكز نظرى للتحليل • (Parsons, 1952, P, 482) .

من ذلك يتضح ان هناك نوعين من الوجود البنائى للنسق ، ذلك الذى تكون فيه الثوابت ثابتة أو فى حالة أشبه بذلك ، وذلك الذى تمارس فيه

هذه الثوابت تحولا نحو التموضع فى ثوابت جديدة ملائمة لوجود نسق جديد • وهذا يطرح علينا ضرورة ان يكون هناك تمييز رئيسى بين نوعين من القضايا الدينامية الملائمة لنسق معين • ويتعلق النوع الأول من القضايا بالعمليات التى تباشر وجودها تحت افتراض التواجد العينى المسلم به للانماط البنائية للثقافة المصاغة نظاميا ، اعنى تلك المفترض انهـا باقية ثابتة • اذ تعد هذه نطاق قضـايا التوازن كما استخدم هذا المفهوم بواسطة كل من باريتو وهندرسون وآخرين ، أو الحالة الراهنة كما تستخدم بواسطة كانون Canon وتبدو أهمية هذه القضايا من ارتباطها المباشر بكل من مفهوم النسق والأساليب التى عن طريقها تحدد العلاقة بين الوظيفة والبناء •

وفى هذا النطاق فان مفهوم التوازن يعد موضعا مرجعيا رئيسيا لتحليل العمليات التى بواسطتها أما ان يتفاعل النسق مع الضرورات المفروضة عليه من بيئته المتغيرة ، بدون أن يجرى تغيرا رئيسيا فى بنائه ، واما انه قد يفشـل فى التفاعل مع هذه الضرورات ، ومن ثم يخضع لمجموعة أخرى من العمليات ، كالتغير البنائى على سبيل المثـال ، أو التحلل كنسق محافظ على حدوده مدعم لبقائه (وهو ما يماثل الموت البيلوجى للكائن العضوى بسبب تجمد الخلايا) ، أو عطب معين مما يؤدى الى اقامة بناءات ثانوية ذات طبيعة باثولوجية ، ولمفهوم التوازن من الناحية النظرية دلالة معيارية بمعنى ما ، طالما ان بنـاء الانساق الاجتماعية يتكون من الثقافة المعيارية المصاغة نظاميا ، اذ يعد (دعم أو بقاء) هذه الانماط المعيارية موضعا مرجعيا رئيسيا لتحليل التوازن فى النسق • يستوى فى ذلك اذا حدث هذا الدعم واقعيا أم لم يحدث ، وبأى مقدار ، فتلك مسألة امبيريقية خالصة • فضلا عن ان عدم التوازن قد يقود الى التغير البنائى ، الذى قد يعد أمرا مرغوبا فيه ، من وجهة نظر مستوى معيارى أعلى •

اما المجموعة الثانية من القضايا الدينامية فهى تلك التى تتعلق بالعمليات التى تحتوى على التغير فى بناء النسق ذاته ، وهى بذلك تضم ، قبل كل شىء ، قضايا التبادل مع النسق الثقـافى ، بالرغم من ان قضايا التبادل هذه ،

تعتمد بدورها على الحالة الداخلية للنسق الاجتماعى وعلاقاته بالانساق البيئية المحيطة فاذا ما تجنبنا جانبا التمييزات داخل فئة عمليات التكيف الداخلى جانبا الآن ، فاننا يمكننا ان نؤكد ، أنه بالنظر الى التبادلات الخارجية . فان قضايا التوازن بالنسبة للنسق الاجتماعى تتضمن أساسا علاقاته بأعضائه الأفراد كأشخاص وككائنات عضوية ومن خلالهم بالبيئة الطبيعية ، ومن ناحية أخرى تتضمن قضايا التغير البنائى أساسا ، علاقاته بالانساق الثقافية التى تؤثر فى انماط ثقافته المعيارية المصاغة نظاميا .

يأتى بعد ذلك انه بالرغم من الأهمية الرئيسية للتمييز بين هذين النوعين من العمليات الدينامية تلك التى تتضمن والتى لا تتضمن التغير البنائى ، فانه قد اغفل نوعا من عمليات التغير تجمع بين هذين النوعين من العمليات الدينامية أوتتوسط استقطابها . وهذا النوع المتوسط أو المختلط من قضايا التغير يتضمن التغير فى بناء الانساق الفرعية للنسق الاجتماعى ، وليس تغير النمط البنائى الشامل . وتعد عملية التباين البنائى الحالة الأكثر اهمية فى هذه الفئة . اذ يعنى التباين البنائى اعادة التنظيم الذكى أو الملائم للنسق ، ومن ثم ، لابد ان يحتوى على تغير بنائى رئيسى لعديد من الانساق الفرعية وايضا لعلاقاتها كل بالنسبة للآخر . وتحليل هذا النوع من القضايا أو العمليات يطرح قضايا التغير البنائى بالنسبة للانساق الفرعية ، ولكن ليس بالنسبة للنسق ككل بأى معنى . اذ تتعلق القضايا المتضمنة بتنظيم المكونات البنائية للانساق الاجتماعية ، وبصفة خاصة النظام المتدرج الموزعة عليه (Parsons, 1968, PP, 191 - 193) .

اما الأسلوب الثالث لتحليل التغير الاجتماعى فهو ما يسمى بأسلوب التحليل عن طريق معرفة تدرج علاقات الضبط والسيطرة ، فاذا كان الأسلوب الأول هو التحليل عن طريق تصنيف العناصر الرئيسية للوجود البنائى ، واذا كان الثانى يتم بتحليل الحالات الدينامية التى ترتكز عليها فاعلية هذا الوجود البنائى وبقائه ، فان هذا الأسلوب الثالث يهتم بتحليل الأساليب والوسائل والعلاقات التى تهتم بصياغة المسالك المباحة للعلاقات

الوظيفية بين الأجزاء أو بصياغة مشروعيتها ، والحفاظ على هذه الصياغة عن طريق مجموعة من مستويات الضبط يجبر كل مستوى منها وحدات المستوى الأدنى ان تؤدى فاعليتها بأسلوب معين ، حتى تتدرج الى أعلى مستويات الضبط متمثلا ذلك فى الشريحة القيمية فى النسق ٠

والتاكيد على أهمية اسلوب التحليل المتعلق بتدرج علاقات الضبط والسيطرة ، ينبثق من أن النزعة الاسترجاعية التى سادت النظرية السوسيولوجية فى الجيل السابق قد اغفلت اهمية الأساليب التى يحتوى بها تنظيم النسق القائم على مجموعة من البناءات والميكانيزمات التى تؤدى فاعليتها كوسائل للضبط والسيطرة ـ بالمعنى السبرنطيقى للضبط والسيطرة ـ على العمليات السلوكية والتجديدية أو النشوئية ٠ وهذا التدرج لعلاقات الضبط والسيطرة مأخوذة اساسا عن الأسلوب السبرنطيقى للضبط والسيطرة الذى يعنى ان الكائن العضوى السلوكى هو عبارة عن نسق سوبرنطيقى له موضعه الرئيسى فى نسق الاعصاب المركزى ، الذى يؤدى فاعليته من خلال ميكانيزمات وسيطة من اجل ان يسيطر على العمليات التجديدية أو النشوئية للكائن العضوى ، ثم على الاستخدام السلوكى لمسهلاته الطبيعية مثل حركات الاصابع ٠

وتشكل الانساق الفرعية الرئيسية لنسق الفعل العام مجموعة متدرجة من مثل وسائل الضبط هذه لسلوك الأفراد أو الكائنات العضوية ٠ فالكائن العضوى السلوكى على سبيل المثال هو موضع اتصال نسق الفعل بالملامح الفسيولوجية ـ التشريحية للكائن العضوى الطبيعى ، وهو موضع اتصاله ايضا بالبيئة الطبيعية ٠ ويعد نسق الشخصية ، بدوره ، نسقا ، للضبط والسيطرة على الكائن العضوى السلوكى ، ويعد النسق الاجتماعى نسقا للضبط والسيطرة على شخصيات اعضائه المشاركين فيه ، وكذا يعد النسق الثقافى نسقا للضبط والسيطرة بالنسبة للانساق الاجتماعية ٠

ولقد يساعد فى توضيح طبيعة هذا الطراز من العلاقات المتدرجة ان نناقش الأسلوب الذى به يسيطر النسق الاجتماعى على الشخصية ٠ اذ ان

هنـاك موضعين امبيريقيين عندهما تمارس هذه السيطرة فاعليتها ، مع ان الأسس المتضمنة فى كليهما هى نفسها • اما الموضع الأول ، فهو الموقف الذى يأتى فيه فرد معين فعله ، حيث يتكون من الأفراد الآخرين ، ليس بصورة مجردة ، ولكن فى مجمـوعات منظمة من العلاقات المتعلقة بالفرد موضـع الاعتبار • وبنـاء على ذلك فطالما ان النسق الاجتماعى هو المصـدر الرئيسى للمسهلات الأساسية للفعل وللمكافآت والحرمانات الرئيسية ، فانه نتاجا لذلك يمارس سيطرة قوية على اى فرد عاقل فى وجوده الواقعى ، فضـــلا عن ان تنميطية النسـق الحافزى الذى على أساسه يواجه الفرد موقفه يعتمد أيضـا على النسق الاجتماعى وذلك لأن بنـاء شخصيته الخاصة قـد شـكل من خلال استيعاب أو استدخال انسـاق من الأشياء الاجتماعية وانساق من انماط الثقافة المصاغة نظاميا • ويجب ان يكون واضحا ، ان هذا الموضع مستقل عن الأسلوب أو المعنى الذى يكون فيه الأفراد مبدعين أو مستقلين واقعيا بدلا من كونهم سلبيين أو متوافقين • ذلك لأن الفردية ، والابداعية هى الى حد ما ظواهر متعلقة بالصـياغة النظامية للتوقعات • الا انة يجب التأكيد على أن النسق الاجتماعى الذى يسيطر على الشخصية مدرك هنـا ادراكا تحليليا وليس واقعيا •

ثم يؤكد تالكوت باسونز ان نفس المبادىء الأساسية للتدرج السبرنطيقى التى تلائم العلاقات بين الانساق الفرعية العامة للفعل تنطبق أيضا على العلاقات داخل اى من هذه الانساق : ولنأخذ النسق الاجتماعى مثالا نطبق عليه ذلك • ولسوف نستخدم هنـا نظام الأولوية السبرنطبقية مع أولوية الملاءمة كضرورات التبادل والتحديد للنسق ، على أنها المرتكز الرئيسى لتصنيف مكونات الانساق الاجتماعية ، وتبدو ملاءمة هذا التدرج فى انطباقه بالطبع لكافة المكونات التى أمكن تمييزها وفقا لأول نطاقاتنا الثلاثة للتنوع اعنى للبناءات ، والوظائف والميكانيزمات ، وفئات الداخل والخارج •

وتعد نقطة البدء الأكثر استراتيجية لتفسير هذه المجموعة الأساسية من التصنيفات هى فئة أو مجموعة الوظائف ، وهى الرابطة بين الجوانب

أو اضـافة شروح موضحة لهـا كما اتضح ذلك فى مقالته (نموذج لتحليل الانساق الاجتماعية والتغير) وايضا مقالته عن (بعض الاعتبارات حول نظرية التغير الاجتماعى) ٠

ويشير مضمون التصور لبارسونزى للواقع ، على أنه واقع ثابت متغير اذ لا يمكن ان تضفى عليه أى من هاتين الصفتين فقط اضـفاء تعسفيا ، ذلك لأن الباحث الذى يركز انتباهه أساسا على مجتمع مستقر نسبيا يجب ان يعلم ان هناك فى الواقع الامبيريقى لهذا المجتمع تجرى عمليات مستمرة من التغير البنائى الذى ينتاب الانسـاق الفرعية لهذا المجتمع ، بل ان الكثير من عمليات التغير هذه تتم صياغتها نظاميا ٠ وبعبارة أخرى فان الثبات والتغير هى أمور نسـبية بالنظر الى القضايا موضع اهتمام الباحث وتركيزه ٠ اذ أن النسـق الاجتماعى المعقد لا يمكن ادراكه على أنه متغير أو ثابت ككل ، ولكنه فى فاجزاء ولاعتبارات مختلفة أيضا يمارس أيا من هذين الوضعين ٠

وعلى أثر فراغ تالكوت بارسـونز من توضيح أهمية دراسـة التغير والاعتبارات المنهجية التى تتعلق بهـذه الدراسات ، كذا تحديده للاسـاليب المنهجية التى يجب ان تتبع لتحليل النسـق ، نجده يتجه الى توضيح مسـار هذه العملية الدينامية التى تناولها تناولا مجردا عن طريق صـياغة نماذج لعمليات التغير وتجردها عن حالات لهـا واقع امبيريقى فعلى لكى تصبح الى حد ما شاهدا امبيريقيا وواقعيا على صـدق هذه الرؤية المجردة وثباتها ٠

الا اننا نلاحظ فى عملية انتقائية لهذه النماذج ، انهـا أولا تؤكد افتراضا بارسونزيا رئيسيا ، حول عدم التسليم لأى من العوامل أو المتغيرات فى النسـق باحتكار عملية أثارة التغير الاجتماعى ، ومن هنـا وجدنا أن التغير قد يقع بفعل عوامل داخلية فى النسق أو بفعل عوامل خارجية عنه ، وثانيا : اننـا نلاحظ تباين هذه النماذج ، حيث بعضها يصـور عملية التغير التلقائى الذى يتم عن طريق النمو الداخلى على غرار النمو العضوى ، بينما نجد أن البعض الآخر ـ تحت وطأة التأثير بالفكر المثالى ـ تهتم بالتغير عن طريق الفعل الارادى لمجموعته من ذوى الميول الحافزية الفاشلة فى التوافق ، وثالثا :

البنائية والدينامية فى النسق ، ولقد افترض بارسونز أنه من الممكن أن ترجع اللزوميات الوظيفية الأساسية لأى نسق فعل ومن ثم لأى نسق اجتماعى ، لأربعة يحددها على أنها دعم أو بقاء النمط ، والتكامل ، تحقيق الهدف ، التكيف أو الملاءمة ، ولقد سجلت ذلك لأهميتها من وجهة نظر السيطرة السبرنطقية على عمليات الفعل فى النسق موضع الاعتبار .

اذ أنه من السهل بصورة جوهرية أن نحل مشكلة أو قضية تنظمه مورفولوجيا الانساق الحية أكثر من أن نحل قضية ديناميتها .. اذ أنه يجب أن يشار الى القضايا المورفلوجية عند اجراء التحليل الدينامى فى مشروعنا النظرى ، والا تعرض لنوع من افتقاد الاتجاه ، فقضية ان كل شىء اميبريقى معرض للتغير قد تكون صحيحة ميتافزيقيا ، ولكن ذلك قد يترجم الى مذهب علمى لا يمكن الدفاع عنه ويزدرى أى افتراض موجه قد يأتيه الباحث لكى ينكر انسيابية الحقيقة الابدية على أنه افتراض غير صادق . فالعلم ليس ولادة فوتوغرافية للواقع ، ولكنه أسلوب انتقائى للغاية لتنظيم اتجاه الانسان للواقع ، ويعتمد المكون المحدد علميا لهذا التنظيم على مقدرة بناء مواضع مرجعية ثابتة بنائيا ، وقادرة لتبرير القضايا الدينامية المطلوبة للتحليل الملائم منطقيا . الا ان هذه المواضع المرجعية تظل نسبية من الناحية الاميبريقية ، ويتوقع ان تتغير بنمو العلم . ويعنى التأكيد الفئوى على ان أى افتراضات عن ثبات البناء غير مسموح بها ، ذلك لأن كل شىء فى سريان . فالقول بالثبات ينكر مشروعية العلم ، ففى اى علم وعلم الاجتماع بصفة خاصة يصبح مفهوم التغير ذا معنى فقط اذا ما كان بالنظر الى شىء ممكن التحديد ، اعنى شىء يمكن ان يوصف باعتبارات بنائية

. (Ibid, PP, 193 - 194)

ثانيا ـ نماذج عمليات التغير الاجتماعى :

فى هذا الجزء سوف نتعرض لنماذج عمليات الغير الاجتماعى ، كما وردت فى المشروع البارسونزى ، والحق أنه يمكن ادراك الخطوط العريضة لهذه النماذج فى كتابة النسق الاجتماعى (Parsons. 1952. pp. 480 - 535) حيث تعتبر اعماله التالية فيما يتعلق بهذا النطاق مجرد استكمال لهذه النماذج

أن النماذج التى جردها لا تختزل لكى تتحدد بالتغير الذى يتم بفعل الاثارة أو التناحر الطبقى كما فعلت الماركسية ، ولكنها نماذج تعكس مجتمعات الواقع ووجودها الامبيريقى ، اذ نجد من بين هذه المجتمعات ، ما يعتمد تقدمه على التقدم العلمى وعملية الصياغة العقلانية للتفاعل الاجتماعى ، ومنها ما يعتمد تطوره على النمو التلقائى الذاتى ، كما نرى فى كثير من المجتمعات التى تتقدم تقدما حثيثا على سلم التطور بفعل عوامل نمو من الداخل ، ومن بينهما أيضا تلك المجتمعات المتخلفة التى تنشد السير على طريق النمو والتى تشعل شرارة التغير فيها حركات ثورية أغلبها ثورات سياسية ، تجاهد فى فرض رؤى التقدم وقيمة على النسق (Ibid, P, 503) .

وعلى أساس ذلك نجد تالكوت بارسونز يصوغ لنا ثلاثة نماذج تصور عمليات التغير الاجتماعى كما تقع فى الواقع الامبيريقى وهى :

(ب) نموذج التغير الثورى بفعل جماعة ذات الهام كارمزى .

(ب) نموذج التغير الثورى بفعل جماعة ذات الهام كارزمى .

(جـ) نموذج التغير على غرار النمو العضوى ، بفعل عوامل داخلية .

(أ) نموذج التغير المنظم أو المصاغ نظاميا :

يتضح من العرض السريع لنماذج عمليات التغير هذه انه يؤكد عبارة قلناها فى بدء معالجتنا لقضايا التغير الاجتماعى فى المشروع البارسونزى ، حيث اكدنا كفاءة هذا المشروع عن اى من المشروعات الفكرية فى معالجته لقضية التغير الاجتماعى . فليس من الضرورى أن يكون هناك مشروع فكرى كامل يوقف نفسه على معالجة عمليات التغير والتطور ولكن من الضرورى فى الأمر ان تتنوع رؤى التغير فى هذا المشروع ، وتتصف بنوع من الملاءمة واللياقة ، حتى تتوفر لها امكانية دراسة أنواع التغير التى قد تنتاب الواقع الامبيريقى لمجتمعات العالم مع ما بينها من اختلافات بنائية يمكن رؤيتها اذا ما اجرينا بحصا مقارنا لها على سلم التطور الحضارى .

والحق أن نموذج التغير المنظم . وأيضا نموذج التغير الثورى أو الكارزمى

نماذج الى جانب انهـا تصلح لتصوير دينامية عمليات التغير المنظم فى عدد من مجتمعات العـالم الأول والثـانى ، الا أنهـا الى حد كبير تلائم المعالجة التصورية لعمليات التغير فى دول العـالم الثالث ، ذلك لأن هذه المجتمعات فى طلبها للخروج من دائرة التخلف تدرك ان هنـاك وسائل مادية متقدمة لابد من استيعابها ، الا أن عمليات الاستيعاب اذا ما أقدم عليها تواجه مقاومة قيمية من النسق القيمى فى هذا المجتمع ، ومن ثم أوجب ان يكون التغير اما منظما أى يمكنه صياغة ما يستوعب نظاميا بصورة متدرجة يتم فيه احلال قيم بدلا من قيم أو ان يكون ثوريا حادا يبحث عن شريحة قيمية تلائم الوجود البنائى السابق موضع التحول • وفى ظل ذلك يتم استيعاب ما هو متقدم من وسائل مادية فى حضارة الانسان •

وبهذا التصوير الموجز ، ذلك الذى يلخص كل الررؤيا البارسونزية فيما يتعلق بهذا الموضوع ، نؤكد ان تصور تغير النسق فى المشروع البارسونزى لاينفصل عن تصوره لتوازن هـذا النسق • فهو يؤكـد فى كتابة النسـق الاجتماعى ان الاطار التصورى الذى حاول تصويره فى هذا المؤلف والذى يهتم أساسا بمعالجة عمليات التوازن فى النسـق الاجتماعى يمكن بسهولة ان يكون ملائما لتحليل عمليات التغير فى النسـق • فهو يؤكد أنه طالما ان النسـق الاجتماعى يخضع بصـورة دائمة لعملية التغير المنظم فان هذا النسـق لن يتوقف عن ان يكون نسـقا (Ibid, P, 519) ويعنى ان يكون التغير منظما ، هو ان تتوفر خاصية أساسية لهذه النظامية مضمونها التقدم المستمر للعـلم وتطبيقه لتيـار مستمر من عوامل التغير فى النسـق الاجتماعى • وتصبح القضية الأساسية كيف لهذا التيار المستمر من الابتكارات ان يؤثر على أجزاء فى النسـق الاجتماعى لم تكن ذات صـلة مباشرة بهذه العوامل أو الابتكارات التى طـرأت على النسـق (Ibid, P, 505) اذن فعملية الصـياغة النظامية للتغير ، تعنى ان عوامل التغير هذه هى عوامل خارجية عن النسق الاجتماعى ، ثم هى عوامل علمية وتكنولوجية أساسا ، هذه العوامل العلمية والتكنولوجية تمثل مستوى ثقافيا قيميا معينا ، ومن هنـا فمجىء هذه العوامل سـوف يثير بلا شك ضغوط وتوترات مع النسـق القيمى الكائن فى البناء الاجتماعى

الذى طرأت عليه عوامل التغير هذه • مما قد يولد مقاومة لهذا التغير •

وتكمن أسباب هذه المقاومة فى وجود فجوة فى الاتصال بين معرفة المتخصص وجعل العامة بها ، أو الامتيازات التى قد يطلبها الباحث المتخصص لقاء معرفته ، او أنه بطرحه لهذه الابتكارات أو المعارف العلمية الجديدة سوف يتدخل فى الأساليب المعتادة للتفكير وقضاء الأمور ، أو أنه بمعرفته يسبب تغيرات اذا ما تمت فان هذا سيكون على حساب هجر الوسائل التقليدية التى ترتبط بها مصالح مستثمرة لشريحة معينة من اعضاء النسق
. (Ibid, P, 505)

ولتوضيح ذلك لابد لنا أن نتتبع انتشار أو تردد التغيرات التى استقدمها التقدم العلمى والتكنولوجى خلال مسالك أو قنوات معينة حتى تنتشر فى كافة أجزاء بناء النسق ، وأول قنوات أو مسالك التغير يتمثل فى بناء اقتصاد التوجيهات الادائية ، اما ثانيهما فيتمثل فى انتشاره فى الجوانب الثقافية ويقصد بها انساق الرمزية التعبيرية وانساق العقيدة (Ibid, P, 506) وثالثهما ما ينتاب البناءات التكيفية غير الآدائية كالقرابة مثلا •

وفى تحليلنا لتردد أو انتشار التغير فى المسلك أو المجال الأول ، وهى المجموعة الآدائية فاننا سوف نتعرض لثلاثة طرز رئيسية ينتشر فيها التغير ليتحقق هدفه • وأول هذه الطرز ، هو المعرفة العملية أو التكنولوجية قد تؤدى الى اعادة بناء الادوار المهنية ذاتها ، ويعد هذا مظهرا ايجابيا ، اذ أنه بالنظرر الى المعرفة أو التكنيكات لجديدة يصب، من اللازم ضرورة خلق ادوار جديدة ، أو حتى اعادة تحديد للادوار القديمة لكى تتلاءم مع المضمون العلمى والتكنولوجى الجديد ، ففى المجال العلمى مثلا لم يظهر دور عالم الاجتماع الا عند بداية القرن الثامن عشر فقط بل ودور العالم النووى الا منذ سنوات قليلة فقط ، ولم يظهر دور الكاتب على الآلة الكاتبة الا منذ الابتكار التكنولوجى لهذه الآله ذاتها • لقد يوجد دور العالم من قبل ان يوجد عالم الاجتماع فى البناء ، لكن الشكل هنا ليس موضع تفاعل ولكن مضمون الدور الجديد ، اعنى ان دينامية التساند بين الوظيفة الفنية للدور وبين تحديد توقعات الدور بالنظر الى التوجيه القيمى يجب ان تكون دقيقة بما فيه الكفاية ، بحيث ان ذلك لتحقيقه يتطلب قدرا ضروريا من التكيفات والملاءمات مع التغيرات فى

المضمون الفنى للدور ، اذ أننا كما نعلم أن دور عالم الاجتماع يختلف فى اعتبارات كثيرة عن دور عالم الكلاسيكيات حتى ولو كانا فى جامعة أو بناء واحد (Ibid, P, 506) .

ان مجيء ادوار جديدة أو اعادة تحديد الادوار القديمة بما يوافق المضمون التكنولوجى والعلمى الجديد يثير لدى شاغلى الادوار القديمة التى كانت تؤدى نفس الوظيفة المقاومة نظرا لأن فى ذلك الغاء لأدوارهم ، وأيضا لعدم تمكنهم من استيعاب مضمون الدور الجديد وبذلك سوف تنتهى المكافآت التى كانوا ينالونها من قيامهم بادوارهم القديمة ، الا أن ردود الفعل المقاومة للتغير تختلف الى حد كبير فيما بينها ، ويعد هذا الاختلاف وظيفة كل من وطأة التغير ، ثم الأساليب التى يتم بها ، فحيثما يكون التواصل كافيا داخل النسق وحيثما يكون الدعم والتأمين على عدم تهديد المصالح الرئيسية ، وحيثما تفتح امام شاغلى الأدوار القديمة البدائل ، فاننا بذلك نستطيع القضاء على المقاومة ضد التغير ، الا أن مجرد التبديل دون النظر الى أى عوامل مهدئة سوف يكون من اثاره توليد توترات وضغوط بغض النظر الى درجتها .

اما الطراز الثانى الذى يمكن من متابعة انتشار وتردد التغير ، فهو لا يتعلق بطبيعة الأدوار ومضمونها هذه المرة ، ولكن يتعلق بأثر التغير التكنولوجى على طبيعة التنظيمات ذاتها ، ذلك لأن من المسلمات المعروفة تلك التى طرحها اميل دوركيم والتى تؤكد ان التقدم التكنولوجى دائما ما تؤدى الى زيادة تقسيم العمل واحكامه ، واللزومية المصاحبة لذلك وهى زيادة أحكام التنظيم (Ibid, P, 507) .

ذلك لأن تقسيم العمل يعنى تباين الوظائف ، وتفتتها ، ولكى تتوفر فاعليتها فانه يلزم ان ينمو فى نفس الوقت تآزر دقيق لهذه الوظائف المختلفة ، ومثالا لذلك صناعة الطائرات مثلا ، وهذا التحديد والتآزر الدقيق للوظائف لا يمكن ان يترك للرغبة الارادية لشاغلى الادوار وانما يستوجب ذلك خلق وظائف أو ادوار الاشراف تلك التى تتأكد من انجاز الشيء السليم أم لا ، بحيث تعادل وظائف الاشراف فى أهميتها وظائف وأدوار التآزر ، ومثال ذلك

أنه من أجل ان يعمل خط التجميع فى مصنع حديث بصورة هادئة وسليمة ، فان ذلك يتطلب تنظيما معقدا حتى يلاحظ ان المواد متوفرة بالكميات اللازمة فى الوقت والمكان المحددين (Ibid, P, 508) . ويؤدى هذا التغير الى تحويل طبيعة التنظيم من طبيعته البسيطة والصغيرة بحيث يكون المالك هو المدير الى اضفاء الطبيعة الرسمية على التنظيم ، بمعنى ان تزداد المسافة بين مواضع اتخاذ القرار وبين الخاضعين لهذا القرار ويتزايد عددهم .

اما المسلك الثالث من المجموعة الادائية ، فيتمثل فى اعادة بناء نسق التسهيلات والقوة ، وهذا يتضمن استقدام مسهلات طبيعية جديدة فى شكل آلات ومعدات وما أشبه ذلك . أو عن طريق آخر وهو تقديم مصادر طبيعية ذات أهمية استراتيجية ، وعلى هذا الأساس فان آلة الاحتراق الداخلى جعلت الوقود السائل ، وخاصة البترول ذا أهمية استراتيجية كان يفتقدها تماما من قبل ، واليوم يصبح اليورانيوم كوقود ذا أهمية قصوى بينما منذ قليل لم يكن معروفا الا لقلة من العلماء .

اما التغير فى بناء القوة ، فينبغي أن الفئة ذات السيطرة على التنظيم تتغير بفعل المعرفة التكنولوجية ويعطى لذلك مثالا من الولايات المتحدة فيؤكد أنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كان المقاول المالك والمدير هو الشخصية الاستراتيجية فى الاقتصاد الادائى ، وكان رأس المال والمصنع أهم كثيرا من الكفاءة الفنية ، وكان التنظيم أو المصنع صغير بما فيه الكفاية ، حتى أنه يمكن ان يؤسس ويدار اعتباطيا بواسطة المقاول نفسه . ولقد أدى التغير التكنولوجى والعلمى الى قيادة تغيرات هائلة فى هذا المجال يتضح ذلك من جانبين أولهما اكتساب الفنى المتخصص لنوع من الأهمية الاستراتيجية فى بناء الصناعة ، وهو يختلف عن المخترع الاعتباطى ، وحتى دور العالم الخالص قد فقد بعض الأهمية واضيفت الصفة المهنية على النسق الادائى بصورة لم يراها رجال الأعمال فى مطلع هذا القرن ، اما الجانب الآخر ، فيتمثل فى اضفاء الصفة ارسمية على التنظيم حيث اخذ المنفذ والمدير موضع المقاول حيث يمثل الأخير الرأسمالى الكلاسيكى بمعنى ان التنظيم اصبح يميل

الى ان يصبح بيروقراطى الصياغة ولقد ادت هاتان العمليتان الى انتقال مركز القوة ، بمعنى ان صفوة رجال الأعمال التى سادت فى الفترة التالية للحرب المدنية فشلت فى ان تتماسك وتقترب لتكون طبقة حاكمة فى المجتمع الأمريكى (Ibid. PP, 508 — 509)

اما أثر التغير التكنولوجى على البناءات التكيفية غير الادائية فهو واضح ومن الهين البرهنة عليه ، ولتوضيح ذلك نتناول أثر التغير على النسق القرابى اذ أدى الى سيادة العائلة الزواجية بسبب ان الصياغة المهنية والبيروقراطية قد أدت الى نمط الانجاز الشمولى المحدد بالنسبة لنسبة متزايدة من الأدوار المهنية • ويعد دلالة على ذلك انهيار نسبة العاملين بالزراعة الى ٢٠٪ اذا ما قورنوا بالهند حيث النسبة ٨٥٪ • وهذا يعنى بوضوح أنه قد حدث فصل حاد بين العائلة أو الأسرة والوحدة المهنية ، وان عمليات توزيع الأشخاص داخل النسق المهنى يجب ان تكون مستقلة تماما عن التضامنات القرابية (Ibid. P, 510)

ولقد كان لهذا العزل للعائلة الزواجية ، أثره على دور الأنثى اذ انتاب ذلك ضغوط وتوترات كثيرة ، وادى ذلك الى ظواهر وانماط جديدة بل أدى الى التأثير فى عملية التطبيع الاجتماعى للأطفال •

ولقد كان لهذا التغير أثره أيضا على التكنولوجيا المنزلية والاستفادة منها بحث جعلت العملات المنزلة أكثر سهولة ، ولقد عادل توفر هذا العنصر افتقاد الخدم من المنازل نظرا لأن هذا الافتقاد هو أيضا أحد نواتج التغير فى دور العمل الذى نتج الى حد كبير من الثورة التكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة لهؤلاء الذين كانوا يقومون بالخدمة فى المنازل •

اما أثر التغير على الدين كبناء تكيفى ، أو على البناءات الأخرى غير الادائية فهى كثيرة ومن الصعب تتبعها ، ويكفى أن نؤكد أنه بازدياد الحراكية المكانية فان بناءات المجتمعات المحلية قد تغيرت الى حد كبير • بل أنه قد يصبح استنتاجا من ذلك ان محاولة دعم أو الحفاظ على بقاء الفواصل الاخلاقية أو العنصرية سوف يصبح أمرا بالغ الصعوبة •

اما أثر التغير على جوانب الثقافة ، فسوف نمثل له بأثر التغير على نسق الرمزية التعبيرية ، اذ يتضح هذا التأثير من العرض البسيط للمجموعة الميكانيكية الذى جعلها النمو التكنولوجى فى المتناول بكميات جعلتها تصبح رموزا معبرة • وادى ذلك الى أنها لعبت دورا واضحا فى نسق المهابة ، فسيارة أو سيارات الأسرة ، وثلاجتها ، وغسالتها ، وجهاز التلفزيون والراديو الخاص بهـا ، كل هذا له هـذه الأهمية التعبيرية ، بل ان تواجـد هذه الآليـات قـد أدى باستثناءات بسيطة الى أن فقد خدم المنازل اهميتهم كرموز لهذه المكانة •

ومن الظواهر الغربية المتعلقة بهذا الجانب وتأثره بالتغير ان طبقة العليـا الآن أصبحت تحت الحراك الهائل من الطبقات الدنيـا الى العليا ، تضم مجموعة من حديثى لنعمة الذين يعانون من نوع من الازدواجية فهم قـد يحتفظون فى بيوتهم بالأشـياء العتيقة كرموز مكانة قديمة للطبقات العليا (تلك التى تخلت عنها الطبقة العليـا حاليا) ، الى جانب أنهم يحتفظون بالآلات الصناعية الحديثة التى أصبحت مؤشرات مكانه ومهابة الطبقات العليـا حديثا • وتوحى هذه الازدواجية الى نوع من القلق وعدم الآمان بالنسبة لهذه الطبقة الحديثة (Ibid, P, 511) بل ان ظواهر التسلية التى كانت تستخدمها الطبقات العليـا القديمة كركوب الحصان (مع أنه كان وسيلة ادائية قديمة) وصـيد الثعالب قد تمارسها بعض الطبقات العليا حاليا تعبيرا عن عدم رضائها عن موقعها فى النسـق الذى وصلت الى قمته ولا تعرف أين تذهب بعد ذلك (Ibid, P, 512) .

بل ان التغير التكنولوجى أدى الى خلق وسائل للتسلية تعمل على تصريف ما هو خيالى فى حيـاة السكان • حيث هذه المثالية تعد من أهم الخصائص دلالة على رد الفعل النفسى للتوتر أو الضغط • وذلك مثل الفكاهيات بالنسبة للاطفال وأيضا برامج الراديو المصممة لهم التى تعمل على اشباع بعض الخياليات التى تولدت فى عمليـة التطبيع ، ويمكن ان تطبق نفس الاعتبارات على البالغين عن طريق السينما والروايات والكتب الأدبية •

وببحث أثر التغير التكنولوجى على جانب المكافآت الذى يعد أحد جوانب النسق الرمزى التعبيرى لوجدنا ان التغير يؤدى الى موت أدوار وانخفاض أهمية أدوار اخرى فى مقابل خلق أدوار جديدة أو التوسيع فى أدوار قديمة ، واضفاء نوع من الأهمية الاستراتيجية على فاعليتها ، ذلك يستتبع تباينا فى المكافآت والمسهلات المتاحة وأساليب القوة التى يمكن امتلاكها ، وفقا للحراكية الاستراتيجية التى تخضع لها الادوار نتيجة لوطأة التغير التكنولوجى (Ibid, P, 513) . الا ان الأدوار والمكافآت المتعلقة بها تمثل محور اهتمام مجموعة من الفاعلين ، اعنى ان هؤلاء الفاعلين يطورون نوعا من المصالح المكتسبة ترتبط بتواجد هذه الأدوار وبقائها على درجة عالية من الفاعلية ، ويصبح مترتبا على ذلك ان التغير التكنولوجى و العلمى سوف يقاومه شاغلو هذه الأدوار التى سوف تتأثر به نظرا لخوفهم على مصالحهم ، يؤكد ذلك شواهد تاريخية عديدة ، منها قيام العمال الزراعيين فى انجلترا بمقاومة الآلية ، ومن ثم شكلوا رأس حربة الصراع ضد رجال الأعمال ، وقادوا هم هذا الصراع وليست طبقة البروليتاريا كما قد يشاع . والحق ان هذه العمليات تحكمها قضية بسيطة مضمونها ان الاحباط المولد للمقاومة أو الصراع يتناسب دائما والتوقعات ، فالبورجوازية الفرنسية التى قامت بالثورة سنة ١٧٨٩ كانت احسن حالا فى مستوى الحياة أو امتلاكها لأساليب القوة من أى وقت مضى ومن البروليتاريا انفسهم ، وان التصادم بينها وبين شاغلى الطبقات العليا لم يكن بين البورجوازية العادية ولكن كان ضد مصالح هذه البورجوازية التى ارتفعت فتصادمت مصالحها والطبقة الارستقراطية . بل ان ما يشعل الثورة دائما ليسوا هم جماعات البروليتاريا المستغلة ولكن ما يشغلها ويقودها هم ارستقراطية البروليتاريا . ثم يتحرك تالكوت بارسونز لصوغ مواجهة امام المشروع الماركسى ، فيؤكد ان رد الفعل للتقدم التكنولوجى فى الولايات المتحدة لا يميل الى التمركز حول الصراع الطبقى كما تقول تنبؤات الماركسية ، ذلك لأن الراسماليين كطبقة لم يجدوا طبقة حليفة مثل الحال فى أوربا حيث تحالفوا مع صفوة ما قبل الصناعة تلك التى تعادى المجتمع وحتى التقدم التكنولوجى ، وهذا جعل الباب مفتوحا امام أى عبور ناجح داخل الصفوة

الصناعية ، بل ان المتخصصين والمديرين قد حلوا الآن محل رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والمقاولين ، بدون أثارة اى صراع طبقى . (Ibid, P, 510)

ثم ينادى تالكوت بارسونز بضرورة ان تمنع ذلك التجمع والتماسك البروليتارى حول مصالح معينة ، ويؤكد ان لدينا من العوامل مايفوق حدوث هذا الموقف ، منها افق الحراكى المفتوح ، ثم ندرة الموارد البشرية فى مقابل المصادر الطبيعية .. الخ ، ذلك بالاضافة الى المهاجرين الجدد الذين يحتلون دائما قاع البناء الاجتماعى ، الى جانب الاختلافات العنصرية والطبقية . مثل هذه الظروف الى جانب سرعة النمو التكنولوجى ، تحرم بناء متماسك من المصالح المكتسبة ـ ولقد أدى ذلك الى أن أصبح العمال الأمريكيون جزءا رئيسيا متكاملا نسبيا مع بنـاء المجتمع القائم ، بدلا من كونهم منظمين حول مصالح ويقفون بنـاء عليها ضد مصالح أخرى فى النسق (Ibid. P, 515)

وحينما يعالج تالكوت بارسونز اثر التكنولوجيا على بنـاء المكافآت والترتيب الاجتماعى فانه يوضح معالجته بأمثلة واقعية ، فهو يؤكد أنه اذا ارادت الولايات المتحدة ان تحـافظ على مجتمـع ذى درجـة عاليه من التغير التكنولوجى ، فانها يجب ان تحافظ أساسا ، مثلما فعلت منذ اجيال كثيرة مضت على نسق مفتوح للترتيب الاجتماعى . ذلك لأن جعل الترتيب يأخذ مسحة اتجاه اليمين المحافظ قد يؤدى الى غلق فرص الصعود والترقى امام العناصر القادمة من أسفل لاحتلال مكانها فى نسق المكافآت ، أو الالقاء به فى حضن اتجاه اليسار الراديكالى وهذا قد يحرم عناصر الصفوة قسريا من المكافآت المفتوحة أمامهم ، وكلاهم يؤدى الى توقف التغير والتقدم التكنولوجى ثم انهيار وتحلل النسق . ويضرب مثالا لذلك بالصرامة والقسر الصارم فى الاتحاد السوفيتى اذا ارتبط على المدى الطويل مع النمو التكنولوجى ، فانه قد يقود الى درجة عالية من التوتر التكنولوجى ذاته

والحق أن ضرب المثال بالاتحاد السوفيتى على هذا النمو فيه مجانبة للصواب ، ذلك لأن الفكر الماركسى كنسق قيمى متمثل فى الرؤيا الشيوعية للمجتمع ، يحاول النظام السوفيتى عن طريق وسائل كالحزب السياسى جعله أساس

الشريحة القيمية فى النسق ثم يعمل النسق على تحقيق صياغته نظاميا عن طريق تنظمته فى النسق الاجتماعى ، واستيعابه حافزيا فى بناء شخصيات الافراد الاعضاء فى هذا النسق ، بحيث أنهم حينما يعملون بدون مكافآت فانهم يكونوا على ادراك واع بأنهم يعملون من أجل مرحلة قادمة حيث تتحقق فيها الوفرة التى تلغى الندرة والعرض والطلب على سلع تشكل هدفية تباين المكافآت كتعبير رمزى عن المكانة وعن استراتيجية الدور وفاعليته الوظيفية ، ذلك اولا ، اما ثانيا ، فلماذا يقصر تالكوت بارسونز بند المكافآت على المكافآت المادية ، فهناك مراكز كثيرة فى المجتمعات تؤدى ادوارا غاية فى الاستراتيجية والفاعلية الوظيفية ، ومع ذلك تقتصر مكافآتها على النواحى الأدبية وليست المادية ، ثم ان أساس الفكر الاشتراكى قائم على الجانب الغيرى فى الانسان ذلك الجانب الذى يؤكد على روح الاجتماع وانجاح هذا الاجتماع وعدالته والحفاظ على بنائه ، فكيف يقع تالكوت بارسونز فى خطأ منهجى ومنطقى اذ يحاول الحكم على الجانب الغيرى الذى يؤكد على التضحية ، من موقف آنانى لا يرى فى ذات الفرد وترقية ولو على حساب الآخرين منتهى ما يمكن ان يطمع فيه الانسان ويسعى نحوه ٠

ويتضح اثر التغير التكنولوجى والعلمى على هذا الجانب من الثقافة ـ وهو نسق المعتقدات ـ وضوحا لا لبس فيه ٠ فنحن نعرف ماذا فعلت مسيحية القروق الوسطى متمثلة فى الديانة الارثوذكسية فى العلم والعلماء الذين حاولوا عدم الاكتفاء بالرؤية الدينية واكتشاف العالم على أساس من التجريب العلمى ، ثم قامت الطباعة وهى اكتشاف تكنولوجى ، واثرت على نشر الانجيل وقراءته ، وكان ذلك من العوامل الرئيسية فى قتل نسق كامل من المعتقدات متمثلا فى أرثوذكسية صكوك الغفران وخلق نسق اعتقادى جديد متحرر يسمح بالرؤيا العلمية متمثلا ذلك فى قيام الثورة اللوثرية والديانة البروتستنتية ، ثم لنا ان نذكر اثر قيام الثورة الصناعية فى القرن السابع عشر ، على البناء الاجتماعى ، وخلق معتقدات ايديولوجية بعضها وريث للفكر الدينى والآخر للفكر العلمى ٠ واننا اذا قلنا ان النمو التكنولوجى كان قديما منفصلا عن الفكر العلمى ، فان هذا الموقف قد انتهى واصبح الأثنان متكاملان ٠ وأدى

ذلك الى أن الأفكار العلمية أصبحت الآن تشكل المصدر الرئيسى لاثارة التغير فى انساق العقيدة الأكثر عمومية فى المجتمع مثل الدين والايديولوجيا

وبتأكيد تالكوت بارسونز على ان التغير المنظم ، غالبا ما يكون بفعل عوامل خارجية تأتى أساسا من النسق الثقافى ، الذى يركز على تطعيم توازن النسق دائما عن طريق عمليات التجديد المستمرة والتى تقوم أساسا على التأثير أو الوطأة الدائمة لعوامل علمية وتكنولوجية تسبب التغير فى النسق الاجتماعى • ويعنى التغير فى النسق ، ان هذه العوامل العلمية والتكنولوجية سوف تلغى أو تطور فى مضمون وحدات أساسية فى بناء النسق ، ومن ثم فهى فى مرحلة معينة سوف تصوغ تبديلا رئيسيا فى النسق القيمى لبناء المجتمع • فاذا تم التشكل القيمى الجديد فان على باقى العناصر البنائية ان تقيم تفاعلا على أساس من التكيف أو الملائمة ، ثم يطرح بارسونز براهين وأدلة على صدق رؤياه من عمليات تغير تمت واقعيا ، نرى ضرورة سردها لأهميتها أولا بالنسبة لمعالجة البنائية لقضايا التغير وما يشاع عن هذه المعالجة ، وثانيا لأنها تهمنا نحن باحثى الدول النامية ، حيث تعد هذه الرؤية لعمليات التغير ذات قدرة على انارة الطريق أمام عمليات التغير التى تخضع لها مجتمعاتنا •

ويبدأ تالكوت بارسونز بتصوره الكلى النسقى للعالم كنسق ويتصور قيام الثورة الصناعية فى انجلترا على أنها وجود قيمى جديد على المستوى العلمى المعرفى أو المستوى التكنولوجى التطبيقى ، وبعد ان يعرض للصياغة النظامية لهذه القيم فى النسق الانجليزى وما تم بشأنها من تفاعل على نحو ما أوضحنا من قبل ، بحيث تمت الملائمة وهذه القيم الجديدة فان الدور قد اتى لبدء ان تكون قيم الصناعة والعلم هذه هى العنصر المجدد فى مجتمعات كثيرة سوف تحتذى هذا المسار الانجليزى ، اعنى متابعة أثر دخول التكنولوجيا والأساليب العلمية كشريحة قيمية فى انساق اجتماعية متباينة ، لها وجودها الواقعى فى العالم كنسق •

وتعد الولايات المتحدة أولى الاقطار الذى يمثل بها فى هذا الصدد ، فهو يؤكد أنها ذهبت الى ابعد من النموذج الانجليزى فى الموافقة على المشروع

الحر ، مع أجراء بعض التعديلات الهامة • حيث يعزى أجراؤها أولا الى حقيقة أن نسق القيم يشتق أساسا من أخلاق التقشف البروتستنتى الذى قامت صياغته نظاميا فى بناء المجتمع منذ بداية القرن التاسع عشر ، فضلا عن ان مركز الدين يعد مستقرا بسبب اقرار المبدأ الدستورى للفصل بين الدولة والكنيسة ، بذلك يتأكد ان النموذج الانجليزى لم يطرح أى مشكلة خطيرة متعلقة بالتوجيه القيمى • اذ كانت حالة المجتمع الأمريكى قريبة للغاية من سيادة ثقافة من النوع التقشفى للبروتستنتية المتضمنة فى عملية التصنيع ذاتها عما كان الأمر فى بريطانيا • فالموقف فى الولايات المتحدة كان اقرب الى سيادة عمليات التباين البنائى ، حيث لعبت مختلف الحركات الدينية خاصة الحركات التجديدية دورا هاما فى نشر الصفاقة على الاطراف ، وتلى هذه الحركة ما قامت به الطائفة الدينية المعروفة بالنظامية فى شمال انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر •

من هنا فلم تحتاج عمليات صياغة التصنيع فرضا متسلطا من السلطة السياسية وذلك لتوفر قيم التصنيع فى البلاد ، مثلما حدث فى كثير من الاقطار النامية وكثير من الأقطار الأوربية • فلم يكن عرضيا مثلا ان روسيا واليابان تم تصنيفهما ، بالرغم من اختلافهما تحت الضغط الحكومى ، حيث قد لعب التبرير الايدولوجى للارتباطات القيمية المطلوبة دورا هاما • ففى اليابان كانت الدلالات القومية المتعلقة ببعض مظاهر فكر ديانة الشنتو ذات أهمية خاصة ، اما فى الاتحاد السوفيتى فلقد طعم البناء الاجتماعى الروسى بواسطة القوة الثورية للحركة الشيوعية حيث كان هذا البناء يؤكد دائما على أولوية الدولة على المصالح الخاصة بقوة تفوق اى مثيل لها فى الأقطار الغربية ، وأدى الحزب دوره على انه الوسيلة الرئيسية فى صياغة العقيدة الايدلوجية ، التى قد اعتبرت ، تحت تأثير يوتوبيا التصور الشيوعى على أنها القيم الضرورية للالتزام بانتاجية اقتصادية عليا ، حيث كانت هذه القيم ضعيفة نسبيا فى روسيا ما قبل الثورة •

اما فى الدول النامية ، فقد كان ارتباط الحاجة الملحة للتصنيع ، مع غياب مستوى القيم الملائم ذا الاداء الوظيفى بالنسبة لعملية التصنيع فى هذه الاقطار • هو السبب فى ان الوسيلة الحكومية واهمية الاشتراكية كشعار

أيدلوجى قد لعبا الدور الهام فى عملية التصنيع • بل ان ممارسات النزعة السطوية الصارمة للتنظيم الشيوعى قد واجهت مقاومة ضعيفة للغاية فى هذه الظروف ، ذلك لتوفر عامل الالحاح والحاجة الى التصنيع بدرجة كبيرة ، وبسبب الحاجة الضرورية الى المواجهة المتوازنة والمتضادة فى البناء موضع التفاعل ، للمقاومة السائدة ضد التغير القيمى
. (Parsons, 1968, PP, 208 - 209)

(ب) التغير عن طريق سيادة الحركة الثورية الكارزمية :

نعلم ان المكونات الرئيسية الثلاثة لنسق الفعل الاجتماعى هى انساق الشخصية والنسق الاجتماعى وانساق الثقافة ، وان العلاقات بين هذه الانساق الثلاثة ذات طبيعة بنائية وظيفية ، بحيث أن أى من هذه الانساق قد ينبثق عن النسقين الآخرين لكن عناصره لا ترد ردا مباشرا الى ايهما أو الاثنين معا • وقلنا أنه من الممكن تناول نسق الفعل الاجتماعى بالدراسة عن طريق أى من هذه الانساق الثلاثة • فاذا ما كان موضع اهتمامنا دراسة العمليات الداخلية فى النسق الاجتماعى فان مصدرها أما ان يكون من داخل النسق الاجتماعى ذاته ، أعنى نتاجا لتوترا معينا بين عناصره البنائية ، الا أن المصدر قد يرجع الى أى من النسقين الآخرين ـ الثقافة أو الشخصية ـ ويصبح مصدر العمليات فى هذه الحالة مصدر خارجى أى خارج عن حدود النسق الاجتماعى نفسه • ولقد درسنا فى النموذج الأول من نماذج التغير البارسونزية ـ التغير بفعل عوامل تكنولوجية أو عملية ـــ أعنى عوامل مصدرها نسق الثقافة ، وهى بالطبع عوامل خارجية ولسوف نعالج هذه المرة أيضا التغير فى النسق الاجتماعى كتغير من الخارج • الا ان مصدره هذه المرة ليست عوامل ثقافية منبثقة من نسق الثقافة وانما مصدره نسق الشخصية وما يحتوى عليه من عناصر حافزية عديدة •

ولقد أوضحنا فى النموذج الأول أنه طالما ان هناك تجديدات علمية أو تكنولوجية ترد الى النسق الاجتماعى ، فانه من الضرورى فى عملية استيعاب النسق لها وصياغتها نظاميا أنه سوف يخضع لحالة من التذبذب النسبى وهى ما نطلق عليها التوازن الدينامى • هذا التوازن قد ينهار فى أحد اتجاهين

على ما يؤكد تالكوت بارسونز ، ذلك أن التوترات والضغوط الناشئة عن عمليات التغير قد تصل الى اقصاها وتتجمع فى مواضع معينة من النسق بحيث لا يمكن التواؤم معها عن طريق التبدلات التدريجية لحالة التوازن الدينامى • وتعد أحد مواضع التجمع أو التركيز هو ذلك الحد الأقصى من المقاومة التى تبديها عناصر المصالح المستثمرة المهددة بأى تغير آخر ، ونتاجا لذلك تتوقف عملية التغير تماما ويستقر المجتمع على اساس تقاليدى ، اما الاتجاه الآخر للتركيز فهو تكثف التوتر فى الأقسام التقدمية فى النسق ، ونتاجا لذلك فقد تنمو حركةثورية راديكالية مغتربة • وبالرغم من أنه يهدد بقيامها دائما فانها لم تحدث فى أى مجتمع ذا درجة عالية من التصنيع فى العالم الغربى ولا حتى فى ارقاها صناعيا مثل الولايات المتحدة
. (Parsons, 1952, P, 520)

الا أن هذه الحركات الثورية اذا لم تكن قد قامت بفعل عوامل معينة فى المجتمع الغربى (Ibid, P, 523) فهى قد تامت فى مجتمعات اخرى كألمانيا وروسيا ، ثم هى قد تكررت فى دول العالم الثالث حيث يتوفر امامنا ذلك الموقف الذى اطلق عليه ماكس فيبر مقولته الشهيرة عن التجديد الكارزمى أو الملهم • اذ يعنى هذا التجديد تلك التبديلات فى معنى حياة الفرد فى المجتمع وفى طبيعة المجتمع ذاته

ويقسم التصور البارسونزى التغير عن طريق سيادة الحركة الثورية الملهمة أو الكارزمية الى طرازين من عمليات التغير • ويعنى الأول ذلك القلب الفجائى للاتزان الكامل لتوازن النسق الاجتماعى عن طريق النفوذ والسطوة اللذان يتوفران لحركة ثورية تعمل على تنظيم مجموعة من التوجيهات الحافزية المغتربة بالنظر الى النظام المصاغ نظاميا • اما الطراز الثانى من العمليات فهى تلك المتعلقة بالحركة أثناء صعودها لفرض نفوذها ، اذ يفرض عليها وجوب التكيف مع ضرورات الاستمرار المعتاد للمجتمع • والحق ان الطراز الثانى من العمليات يعد استمرارا للطراز الأول •

ولكى تتكمن الحركة الثورية من القيام ثم الصعود وبسط النفوذ فلابد من خضوعها فى المرحلة الأولى لأربعة مجموعات من الشروط الرئيسية لكى تتمكن من الانتشار وبسط النفوذ على النسق الاجتماعى •

١ ـ ويعد أول هذه المجموعة من الشروط وجود تيار منتشر بين السكان لعناصر حافزية مغتربة ومضطربة أساسا . اذ يعتبرها بارسونز تجلياتا للتوتر أو الضغط السائد بالنسق ، وعادة ما ينظر الى اغتراب هذه الحافزية عن انماط بنائية معينة مصاغة نظاميا وايضا عن الرموز المرتبطة بهذه الانماط . ذلك لأن الوجود النسقى لهذه الانماط لا يشكل اشباعا فى حالة توافق هذه الحافزية مع التوجيهات القيمية ، ومن ثم يتضح لهـا أن وجود هذه الانماط لا يحكم محكات اشباعها ولا هو يصلح لذلك ، ولن تظل هذه الحافزية موزعة بصـورة عشوائية داخل النسق الاجتماعى ، ولكن العناصر المغتربة سـوف تتجمع حول مواطن معينة للتوتر . اذ على اساس هذا التوزع سوف تعتمد أهمية وجودها بالنسبة لثبات النسق الاجتماعى ، بل ولسـوف يعتمد على ذلك أيضا طبيعة انسحابها عن دعم القيم الموجودة والمصاغة نظاميا .

٢ ـ اما المجموعة الثانية من الشروط . فتتعلق ، بأنه بعد التسليم بأهمية مثل هذه الحافزية المغتربة كمطلب ضرورى لنمو الحركة الثورية . فانهـا حتى ذلك الحين لا تشكل طاقة لهـا امكانية قيادة التغير ، ويصبح وجودها بدون هذه الطاقة كأى حافزية أخرى منحرفة . مثل الجريمة ، والاوهام الخيالية والمرض النفسى والاعتلال العقلى ، حيث امام كل هذا الوجود للاغتراب الحافزى تقوم اهمية الضبط الاجتماعى فى النسـق ، الا أنه اذا فشـل الضبط تبدأ اهمية المجموعة الثانية اللازمة لنمو الحركة الثورية ، وهى تنظيم ثقـافة فرعية منحرفة للجماعة او الحركة . مثل هذا النمو يقوى الميل لاستغلال الحافزية الكامنة المغتربة فى كافة أنحاء المجتمع . ثم أن ترابط هذه العناصر الحافزية المغتربة فى شكل ثقافة او جماعة سـوف يساعدها على تجنب قدر كبير من جزاءات التفاعل السـوى ، طالما أنهم مرتبطون الى حد كبير ببعضهم . اذ انهم فى هذه الحالة سـوف يقوى كل منهم انحراف الآخر ، باعطائهم الآخر توقعاته عن الأنـا الذى سـوف يتبادل معه فى الاتجاه الايجابى . فضلا عن أنهم بذلك يجعلون من الممكن شق أو فصل الازدواج الحافزى للبنـاء مصطلحين على أن الجانب السلبى المغترب هو البناء المصاغ نظاميا أما الجانب الايجابى فهو الذى تعبر عنه ثقافتهم الفرعية والذى يفرضه شكل التوافق القصدى مع مطالب

الجماعة ولسوف يزداد التضامن قوة اذا ما امكن نمو قيـادة معبرة تعمل على ان يكون التضامن منظما ومرموزا له بصورة مباشرة ٠

٣ ـ وتركز المجموعة الثالثة من الشروط على ضرورة امتلاك الحركة الثورية لايديولوجية تشبع مطالب الجماهير أو تحقق لهم اشباع افضل يتوقعونه ، ويعد هذا الشرط هو القنطرة التى سـوف تعبر بها الحركة الثورية من كونها تعبر عن ثقـافة أخرى فى البناء الى ايديولوجية لهـا ترددات معينة فى البناء ٠ لكن من أين تأتى هذه الحركة بايديولوجية منحرفة وتشبع مطالب معينة عنـد الجماهير ؟ يؤكد تالكوت بارسونز أن النسق القيمى فى المجتمعات المعقـدة غالبا ما تغتابه توترات وعدم اتساقات حادة وهذه ميزة قد تبرر عدم الانصياع لهذه القيم بكاملها ٠ ففى المناخ الفكرى والثقـافى للولايات المتحـدة مطالب بعدالة المساواة بين الزنوج والبيض وموقفا من المذابح الوحشية فى فيتنام ٠ هذه المطالب موجودة اساسا فى الثقـافة الأم وهى موضع توتراتها وعدم اتساقها وما تفعله الحركة الثورية هو تجميع هذه الصياغات المنحرفة فى كيان واحد وهو امتلاك الحركة الثورية لهذا الكيان ، اعنى لهذه الايديولوجية تلك التى تحتوى على رموز ذات شهرة شائعة بين الأمة وهذه الرموز الذى يعانى النسق الاجتماعى القائم جروحا معينة من جرائها هى الشرط الرئيسى الذى يحيل توفر الثقـافة الفرعية المنحرفة الى حركة يؤمل أن يكون لهـا سطوة ونفوذ على المجتمع ككل ٠

٤ ـ بيد أن هناك شرط رئيسى ، بغيابه قد تلغى كل فاعلية مجموعات الشروط السالفة وبتوفره قد يجعل اكتمال الحركة الثورية امرا واقعـا ، وهو شكل وطبيعة توازن بنـاء القوة فى النسق قبل قدوم الحركة الثورية ٠ بمعنى أن توازن القوة اذا ما كان مستقرا ومتسقا فانه سـوف يكون من الصعب على الحركة الثورية ان تنجح فى هذا المناخ ويؤكد تالكوت بارسونز ان هذا الشرط هو السبب الرئيسى فى فشـل تجمعات اليسار فى أوربا ، أو الحركات المناهضة فى المجتمعات الصناعية فى أوربا أو الولايات المتحـدة فى امريكا ، وعدم قدرتها على تكوين حركة ثورية يمكن أن يكون لهـا سطوة ونفوذ على النسق . والى هذا الشرط يعزى نجاح الثورة فى روسيا والصين

بل وفى معظم دول العـالم الثالث ، اذ أن بنـاء القوة فى هذه البلاد لا يسوده أى توازن أو اتسـاق ، ففى روسـيا والصين على سبيل المثـال فيما قبل الثورة كانت هنـاك جماعة صغيرة للغـاية تحكم فى مقابل جماهير عريضة من الفلاحين الساكنين ، وهم ساكنون فى كل شىء باستثناء امكانية اثارتهم وكسحهم بواسطة اية حركة محتجة ضـد الوضـع القائم • ففى مثل هذه الدول ، نجد أن بنـاء القوة ليس مستقرا على الاطلاق ويمكن ان ينهـار حينما يواجه بالروح الجماعية وبخاصة حينما يكون هذا البنـاء خاضعا فى هذه الظروف لتوترات وضغوط فى فترة الثورة كأن يكون المجتمع خارج من هزيمة عسكرية ، حيث الولاء مهتز لأية قوة مسلحة •

فاذا ما تمكنت الحركة الثورية الملهمة من الاطاحة بالوجود السياسى القديم وتحقيق سيطرتها وسطوتها على النسـق ، فانها بذلك تعلن بدء تفاعل المرحلة الثـانية ، حيث تبدأ هذه الحركة فى صـياغة البناء القائم من جديد أو التكيف معه ومع ضرورات وجوده •

١ ـ واول شروط التكيف الثورى أو التعديل للبنـاء • يأتى من واقع ضرورة اقدام الحـركة الثورية لاقامة بناءات تكيفية ، ذلك لأن ايديولوجيا الحركة فى المرحلة السابقة كان يتطلب اعلان بعض العناصر التى تشبع مطالب جماهيرية لأن قادة الحركة الثورية اذا كانوا رافضين لهذا النسـق من قبل ، فانهم فى هذه المرحلة الجديدة مطالبين بالحفاظ على وجوده ويؤكد بارسونز انه باستعراض كافة الحركات الراديكالية الغربية نجدها قد احتوت على عناصر يوتوبية •• أمثلة على ذلك المعالجة الماركسية للعائلة على أنهـا تحيز بورجوازى وما أشبه ذلك كثير ، وبالمثل أيضا تلك التهيجات الراديكالية التى تنكر مشروعية المكافآت المتباينة وتنادى بعدم الصياغة النظامية للثورة على الاطلاق وعلى نفس الوتيرة أنه قد أعلن ان تنظيم نسـق القوة شر أساسا وان امتلاكه بأى اعتبار ، يحزم او يحاط بواسطة التحريمات القسرية التى لا يكون موافقا عليها أساسا

٢ ـ اما المجموعة الثانية من الشروط والتى يجب تحديدها فهى تتعلق

بنتائج ان التركيب الحافزى للحركة الثورية الى حد كبير ودائما ما يكون مزدوجا فى البناء · فنحن قد تأكدنا مبدأ ان قيام الحركة الثورية من داخل البنـاء يساعد أو يسهل على استقطاب الصراع ووضوحه ، فاذا ما صعدت الحركة الثورية وسيطرت ، فانها تسعى الى اعادة التنظيم بالنسبة للنسـق ، الا أن النسق فى هذه الحالة يحتوى على بعض الاهتمامات القديمة المتعلقة بالبنـاء القديم · وان بعض من هذه الاهتمامات مستوعب حافزيا فى شخصيات الثوار · ومن ثم يجدوا انه من المشروع التعامل مع كلية النسق ومع ممكنات كثيرة تلك التى تشرع ، مادامت اصبحت موافقا عليها بواسطة الحركة الثورية المسيطرة ، الا أن هذا قد ينقل شكل الصراع القديم من كونه صراعا بين الثوار واللاثوار او بين الحركة الثورية والمجتمع الى صراع بين مبادىء الحركة الثورية وبين محاولة اعضـائها الاستفادة من السـيطرة لاشباع بعض اسـتعدادات حاجاتهم ، حيث بعض من هذه الاستعدادات يتطلب بالتحديد التوافق وانماط المجتمع القديم الذى حاولت الحركة الغـاءه · ويعـد السماح بظهور هذه الاسـتعدادات المتعلقة بالنظـام القديم ميلا من الحـركة الثورية لتطليف تطرفها الثورى · وفى هذه الحالة قد يتدخل عامل مساعد وهو موقف غالبا ما تجد الحركة الثورية نفسها فيه ، وهو امكانية الدخول فى صراع مع العالم الخارجى ، ومن هنا فبينما فى لحظة تطرفها الثورى وجدنا الحركة تضع حدا فاصلا بين الحركة الثورية والمواطنة . فان هذا الفصل ينتهى تحت هذا الظرف وتسعى الحركة الثورية لكى تدخل ضمن نطاق المواطنة · الا أن هذا المسعى يكون كافيا لتحطيم سطوة ايدلوجيا الحركة الثورية ولو بصـفة جزئية ، غير أن ذلك قد لايحدث اذا حدث استمرار فى النظام واحبط ضد كل ماهو خارجى وابتعد عن ان يشترك فى عداء مع العالم الخارجى ، الا اننا قد نشير ان تالكوت بارسونز فى هذه المجموعة من الشروط يحاول ان يقضى على الحركة الثورية بالموت بأى صـورة كانت · اذ ان النسق القيمى المتمثل فى الايدلوجيا الثورية الذى قد تأتى به الحركة الثورية لا يعنى انه رافض لكل المجتمع القديم بل انه يحتوى على بعض وحداته القديمة التى لم تكن موضع فشل حافزى للثوار ، فهم لم يرفضوا كافة عناصر النسق السابق ولكن بعضها بل ان قول تالكوت بارسونز ان ثقافة المجتمع المعقد عادة ما تحتوى على عناصر

متناقضة نظرا لاتساعها وتعقدها يعد من أول الشروط التى من بينها تستطيع الحركة الثورية انتقاء بعض العناصر التى تصبح موضع اهتمامها • ومن هنا فان ايدلوجيا الحركة الثورية تؤسس فى بدايتها حول بعض من عناصر الثقافة القديمة ، وهى مسلمة كانت نقطة بدء فى التدليل البارسونزى ، وهو الآن يرفض وجودها دونما سبب مقنع • ان تكيف الحركة الثورية مع بعض الضرورات البنائية لا يعنى ان الحركة الثورية قد توقفت عن ان تكون ثورة وانما حدث انها تكيفت مع بعض الضرورات اللازمة للوجود البنائى ذاته وليس مع الوجود البنائى القديم فقط ، هذه الضرورات لم ترفضها فى البداية • بل ان تخليها عن بعض العناصر اليوتوبية ورؤية الأمور بنظرة واقعية ثورية يعد دعما للجانب الثورى وليس مأخذا تؤاخذ عليه •

ويطرح تالكوت بارسونز قضية أخرى ، حينما يؤكد أنه بعد سيادة الحركة الثورية فان الاهتمامات القديمة تبدأ فى الظهور ، وهذا يتطلب جهدا تربويا ، هذا الجهد التربوى ينصب على كل من اتباعها الذين قد يحاولون التراجع ، أو على تدريب الاشخاص غير الثوريين أساسا وقد تجد الحركة الثورية نفسها تلجأ الى وسائل كالقهر كانت ترفضها فى البداية كما حدث بالنسبة للشيوعيين (Ibid, P, 528) • اذ يعتبر تالكوت بارسونز ان لجوء الحركة الثورية الى ذلك يعد اما تخليا عن ثوريتها أو الغائها لبعض العناصر اليوتوبية التى كانت بأيدلوجيتها مثلما كانت تؤكد الشيوعية بضرورة نبذ استخدام القوة ، والحق ان الأمر على خلاف ما يراه تالكوت بارسونز ، ذلك ان عملية التفاعل تعنى الفعل ورد الفعل ، وان الحركة الثورية لابد أن تصبح ممثلة لمطالب ورؤيا أغلبية المجتمع لكى تتحقق لها الموافقة الجماهيرية ، ومن هنا فليس تخليا للحركة الثورية عن ايدلوجيتها اذا لجأت الى القهر فى هذه المرحلة ، لأنها فى هذه الحالة سوف تكون مستمرة فى تحطيم النظام القديم والعناصر المرتبطة به ، وانها بذلك تساعد ايضا فى حسم التفاعل عن طريق جعل بعض الأشخاص الذين ما زالوا مغتربين عن الوجود الثورى النسقى متكيفين معه عن طريق صياغة نوع من الاغتراب وبنائهم الحافزى القديم المتكيف والنظام القديم • ثم أن الشيوعية لم تقل باستخدام القوة ، وانما قالت بضرورة أن تلجأ مرحلة الاشتراكية أو دكتاتورية البروليتاريا اليها ،

وهذه المرحلة بطبيعتها عملية بنـاء وتدريب على الأسلوب الشيوعى قبل تحققه وهو فى حد ذاته عملية تفاعل بين عناصر متباينة لم تنقى بعد • وبذلك لا يكون ذلك موضع تناقض أو يوتوبية فى الايدلوجيا الماركسية أو الشيوعية •

وفى عرض بارسونز لآخر عمليات الحركة الثورية حيث من وجهة نظره تتوقف عن أن تكون ثورة عن طريق تأكيده انه يحدث ازاحة للقادة الثوريين القدامى ليحلوا محلهم قادة جدد برؤى مختلفة عن الأول ، ثم يؤكد أنه ليس من قبيل الصـدفة ان يتوازى ماركس مع المسيح فى الثورة الشيوعية والمسيحية ولينين مع سان بول ، وستالين مع كونستنتين ، ثم يؤكد أنه من المشكوك فيه أنه يكون كونستنتين مسيحيا حقـــا ، أو ان ستالين شيوعيا مخلصا (Ibid, P, 528) • والغريب فى الأمر أن تالكوت بارسونز لايرى فى الحركة الثورية الا خلودها ، ان الحركة الثورية هى تجديد مرحلى للبنـاء الاجتماعى ، هذا التجديد ينصب على مجتمع او بنـاء نسقى له علاقات وموقف خارجى ، وهو ما يحتم تواجد الرؤية أو النظرة الثورية المغايرة وفقا لتغير ظروف الموقف الخارجى والداخلى ومن هنـا كانت ضرورة تنمية الرؤية القديمة لأنها مرتبطة بظروف قديمة قد استجد غيرها والا حكمت الحركة الثورية على نفسها بالجمود والموت • لقـد نرى فى ماركس ولنين وسـتالين شيوعيين لكنهم شـيوعيون مرتبطين بمراحل وظروف ومواقف معينة تشكل سمات وجود بنائى معين ومتغاير لأنه حى ومتفاعل أساسا ، ومن هنـا كانت ضرورة التنوع فى نظرتهم للشيوعية ، وضرورة اختلافهم عن بعضهم فى كونهم شيوعيين حفاظا على حيوية الحركة الثورية والبعد بهـا عن الجمود ، لقد يعد هذا الدليـل فى صالح الحركة الثورية وليس ضـدها • ثم أنه بدلا من أن نؤكد أننـا نشك فى كون ستالين شيوعيا مخلصـا قياسا على ماركس كأطار مرجعى فى اصدار هذا الحكم ، قد يكون من المنهجى ان نؤكد ان شيوعية ستالين تختلف عن شيوعية ماركس لتواجدها فى ظروف مختلفة عن تلك الظروف التى وجدت فيهـا شيوعية ماركس ، وان هذا تأكيدا على تفاعلها وحيويتها بين عناصر النسق الأخرى وليس رده عن مبادئها التى لا يرى بارسونز الى أرثوذكسيتها • وأن التقويم الموضوعى لدلالة او ملائمة شيوعية لينين أو ستالين يكمن فى أن نتخذ

من البنـــاء الاجتماعى فى المرحلة التى عاشها القائد ومتطلباته اطارا مرجعيا للحكم على القائد الثورى كوحدة او فاعل فى نسق عليه ان يشبع مطالبه فى الوجود المستمر ، لا ان نتخذ النموذج الفكرى الماركسى اطارا مرجعيا ماضيا نقيس عليها كل ما يمكن فى باطن المستقبل ومايحوية من ظروف . قـد يصعب التنبؤ بهـا أو ادراكهـا .

ثم يعرض تالكوت بارسونز للمرحلة الأخيرة فى تفاعل الحركة الثورية ، بصـورة تتبدى فيها وجهة نظر خاصة تؤكد لا معنى قيام هذه الحركة ، اذ يشير الى أن طراز البناء الحافزى الذى أدى لاشعال شرارة الحركة الثورية ذلك البناء الذى كان فى بدايتها ضد نسق حافزى وقيمى مصاغ نظاميا والذى أصبح فى نهاية الحركة الثورية الى جانب طراز قيمى ملائم موضع الصـياغة النظامية للنسق الجديد الذى حققته الحركة الثورية . ثم يؤكد أن الثورة وقيمها يصبح وجودها بعد ذلك وجودا ارثوذكسيا وان التوافق مع قيمها يعنى ميلا لصـياغة استقرار هذا النسق ، ثم يقول أن المسيحية الأولى غير مسيحية القرون الوسطى غير المسيحية الحديثة ، وان الشيوعى فى روســيا ، لا شــك ان بينها وبين الشيوعية فى الولايات المتحدة فارق كبير ، فاذا ما تمت الصياغة النظامية لحافزية وقيم الحركة الثورية فان هذا ســوف يكون مقدمة لأن تدفع مقابل قيامها كحركة ثورية ، بمعنى أن تصبح ضحية يطاح بهـا بواسطة حركة ثورية أخرى ، ثم يختم هذه المناقشة قائلا ان الحركة الثورية لا يمكن ان تتمتع بكعكة الامتيازات الحافزية للقدرة على الثورة والتمرد ، وأيضا التمتع بأكلها بان تصبح موضع الصـياغة النظامية الارثوذكسية أيضا ، انهـا حينئذ تتوقف عن أن تكون حركة ثورية (Ibid, P, 529) .

ثم يؤكد ان هذا التأكيد على جوانب اعـادة التوازن هذه لايعنى ضمنيا ان الحركات الثورية لا تقدم تغيرات رئيسية فى النســق . ولكن ما يقصده ان هذه الحركات تخضع فى تفاعلاتها لدينامية عملية تطورية أو نامية تلك التى تتضمن ضرورات معينة تامة التحديد . وهو بذلك يقصــد أيضا أنه ليس فى مقــدور اى حركة ثورية أن تعيد بناء المجتمع وفقا لقيمها المصاغة فى ايدلوجيتها بلا اى تحديد . فمثلما تقــدم الحركة الثورية تغيرات دائمة فى

النسق ، فانها تقدم اليه ايضا توترات راسية فى وجودها الأيديولوجى الذى قد يصبح مبررا لقيـام عمليات دينامية أخرى ، هذا التبرير الذى ينبثق من احتواء ايدلوجياتها لعناصر يوتوبية يجب ان يخضع لها النسـق ، وضرورات مجتمعية فاعلة يجب ان يلتزم بها النسق لتحقيق وجوده (Ibid, PP, 529 - 530) والحق ان تالكوت بارسونز اذا كان قد قدم لنـا تحليلا بنائيا وظيفيا لقيـام التغير بفعل الحركات الثورية الكارزمية ، ذلك التحليل الى جانب كونه أسهاما عبقريا بارسونزيا ، لأنه يبرز قدرة المعالجة الوظيفية البنائية لقضايا تغير النسـق ، الا أننا نرى بين السطور موقفا بارسونزيا موجها ضـد هذا الطراز من التغير يتضح ذلك ، من سعيه الدائم الى نقـد هذه الحركة الثورية ، الا أنه كان يتنقل فى نقده ومناقشته على محاور كثيرة تضمن احيانا اتخاذه الفكر المثالى كأطار مرجعى ، واحيانا أخرى الواقع العملى لمجتمعات معينة ، واحيانا ثالثة نمط التغير على الطراز العضوى التطورى ، لقـد يبرر هذا التنقل سعى الباحث نحو تدعيم وجهة نظره ورؤيته ، الا أنه مسـار قـد لاتحبذه المسالك المنهجية فى البرهنة أو المناقشة .

(ج) نموذج التغير على غرار النمو العضوى :

سبق ان عرضنا لطبيعة وديناميـة التغير الاجتماعى عند هربرت سبنسر ، ثم عند اميل دوركيم ، ورأينا أن عملية التغير عند كل من هما تستند الى عملية التباين الاجتماعى • فهى عند هربرت سبنسر تنقل المجتمع من حالة بسودها التجانس الى حالة اللاتجانس ، ثم من حالة عدم الاستقرار نظرا لسـيادة التشابه الى حالة التكامل نظرا للاختلاف والتباين • ثم رأينـا عند اميل دوركيم ، ذلك الانتقال من مجتمع التضامن الآلى الى مجتمع التضامن العضوى حيث الأعضـاء مختلفون يؤدون وظائف مختلفة لكنها متكاملة ، تصوغ اسهاما عاما يحقق وجود الكائن العضوى او بناء المجتمع ذاته • ورأينا ان تقسيم العمل ، والتخصص يحل المعضلة التى واجهها مجتمع التضامن الآلى متمثلة فى زيادة عدد السكان مع ثبات الموارد او انماطها .

اذا فالتغير المستند الى عملية التباين له بعده التاريخى فى البنائيـة الوظيفية فى علم الاجتماع ، ولم يكن ابتداعا بارسونزيا خاصا أو خالصا •

اذ يستند هذا الطراز من التغير الى الايمان بالنمو العضوى للبناء ، ثم بالعملية التطورية التى يخضع لهـا هذا البناء أو لنقل بقضية (Parsons, 1968, P. 205) التطور العضوى تلك التى صاغها هربرت سبنسر وطبقها اميل دوركيم سوسيولوجيا فى دراساته ٠

ولتوضيح هذه العملية لابد من نظرة الى معنى البناء الاجتماعى ، ثم طبيعة استقراره ، حيث تعد هاتان المقولتان هما المفسرتان لأى من عمليات التغير ، ويتكون البنـاء الاجتماعى الصورى لأى نسق امبيريقى من مكونين الأول هو الوحدات كمثل الخلايا أو الجزئيات ، اما المكون الثـانى فهو العلاقات المنمطة بين هذه الوحدات وتحتوى على الأبعاد بين هذه الوحدات ، وكذا تنظيمها فى شكل أعضـاء أو نسيج يضم هذه الخلايا ، وبالنسبة للنسق الاجتماعى فان أصغر الوحدات هى دور الفاعل الفرد (أو دور المكانة اذا أردنا) ٠ أما العلاقات فهى تلك المتعلقة بالتفاعل النمطى المتبادل ، الذى بالنظر اليهـا يؤدى كل مشترك وظيفته كفاعل فى علاقة (يتوجه على أساسها) مع الآخرين ٠ واذا كانت هناك وحدات صغرى فى النسق وهى الدور فان هنـاك وحدات كبرى تكون الانسـاق الاجتماعية وهى التجمعات ، ونقصـد بها انساق الفعل المنظمـة لانجـاز دور جمـع من الأفراد (Parsons, 1961, P, 223) أما النظم فهى أيضا تجمع لمجموعة من الادوار المتجانسة ، والتى تؤدى وظائف متماثلة وشـديدة التماسـك كالنظم السياسية والاقتصادية وما الى ذلك Parsons. 1952. P. 221 وتشكل العلاقات المنمطة وهى المكون الثـانى العنصر المعيارى فى بنـاء النسـق وهى عبارة عن مجموعة من التوقعات التى تحدد ما هو ملائم ، وصحيح ، وحق من ناحية ومن ناحية أخرى فهى مجموعة المعايير التى تصـوغ مشروعية كلا من الجزاءات الايجابية والسلبية ٠ وتدرجيا يمكن تقسيمها الى قسمين : الأول أو الأعلى فى المرتبة هى القيم وهى النمط المعيارى الذى يحدد السلوك المرغوب فيه بالنسبة للنسـق وعلاقته بالبيئة بدون صـياغة أى تباين أو تمييز بالنظر الى وظائف الوحدات أو مواقفها المعينة ، اما القسم الثـانى والأدنى فى التدرج فهو العرف وهو نمط يحدد السـلوك المرغوب فيه بالنسبة للوحدة أو مجموعة الوحدات
(Parsons, 1952, P, 223)

فاذا ما تم تحديد الهيكل الصورى لبناء النسق على هذا النحو ، سـواء

كان يتكون من مجموعات الأدوار فى تجمعات أو فى نظم ، فاننا لابد وان نتوقع آداء وظيفيا لهذه التجمعات أو النظم ، بحيث ان هذا الأداء يشكل محور الاسهام الوظيفى لهذه الاجزاء فى الكل ، ولتوضيح علاقات التعامل وتبادل الاسهام هذه نرى من المفيد استخدام نموذج النسق المستقر ، حيث يمكن ادراك العملية فيه على انها عملية تبادل المدخلات والمخرجات

بين الوحدات أو الانساق الفرعية فى النسق من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين النسق من خلال وحداته وبيئته • وبذلك فانه على هذا النحو يتوفر نوع من انسياب الاسهام بين كل أزواج فئات الوحدات سواء كانت علاقات الاسهام خارجية أو داخلية ، ويصبح دور ما يسميه بارسونز بالنمط المعيارى هو حكم هذه العلاقات والسيطرة عليها ، اعنى ان دوره يفهم على أنه ينظم هذا الانسياب ، حيث أنه لكى يستمر التبادل المستقر فلابد من توفر مرونة الحركة بالنسبة للصادر والوارد من ناحية ، الا أنه يجب أن يتوفر هناك توجيه لهذه العمليات فى مسارات أو قنوات حتى تبقى على تنوعها داخل حدود من ناحية أخرى •

ولكى يتوفر هذا الاستقرار فى النسق ، ذلك الاستقرار الذى قد يسمح بالتنوع داخل حدود معينة ، فانه لابد من توافر ظروف أو شروط معينة ، نذكر منها ان هذا الاستقرار اولا ، يعنى استقرار أو ثبات النمط المعيارى ذاته ، وهو قد يعنى أيضا توفر ذلك الحد الأدنى من الوحدا تالفاعلة بمعنى توفر الاستعدادات للانجاز وفقا للتوقعات المقصودة أو المعينة ، وليس تجنبها او الهروب منها ، ثم تطبيق أو ملائمة الجزاءات المعينة ، سلبية ، كانت أو ايجابية بالنسبة للوحدات الأخرى وفقا لموقفها من الانجاز أو المراوغة أو الانتهاك • أما الظرف او الشرط الثالث المحدد للاستقرار ، فو ما نقصد به الصياغة النظامية ونعنى به أنه يتضمن الموافقة على تحديد امبيريقى للموقف بحيث يدرك تبادليا ، بمعنى فهم كينونة أو طبيعة النسق المرجعى ، وأخيرا فان الصياغة النظامية التى تدعم استقرار النسق قد يقصد بها شكلا معينا من تكامل المجموعة المعيارية المعينة فى الشريحة المعيارية الأكثر عمومية ، تلك التى تحكم النسق ذاته على المستوى المعيارى نفسه •

ويفرض علينا العرض لاستقرار النسق وظروفه أو شروطه ضرورة التعرض لمفهوم أو مصطلح وظيفى ذو علاقة به ونقصد مفهوم التوازن المستقر ، وهو ذلك المفهوم الذى يدل على أنه من خلال ميكانيزمات التكامل فان التنوعات أو التغايرات الداخلية يبقى عليها داخل حدود معينة بحيث تتوافق ودعم الانماط البنائية الرئيسية ؛ والذى يدل أيضا على أنه من خلال ميكانيزمات الملائمة أو التكيف فان التقلبات فى العلاقات بين النسق والبيئة يبقى عليها بالمثل داخل حدود معينة ٠

ويصبح بعد ذلك ان التغير كمفهوم لابد وان يرتبط بحالة الاستقرار والتوازن ، هذا اذا أردنا ان نوفر امكانية رؤية نمو أو تطور النسق ، والتغيرات بالنسبة للنسق على هذا النحو اما أن تكون من الداخل كما سيوضح أو من الخارج على ما أوضحنا أو من كليهما معا ، وينبه تالكوت بارسونز اننا فى معالجتنا لقضية التغير هذه فلابد أن نأخذ فى الاعتبار دائما مفهوم النسق بمعنى تحليلى محدد ٠ وبذلك فان التغيرات التى تنبثق أصولها من شخصيات أعضاء النسق الاجتماعى ، أو الكائنات العضوية السلوكية الكائنة وراء هذه الشخصيات ، أو تلك التغيرات التى نجد أصولها فى النسق الثقافى على هذا النحو فاننا يجب أن نصنفها على أنها تغيرات من الخارج ، وهذا على عكس الفهم الشائع الذى يقصر التغيرات من الخارج على تلك التى نجد أصولها فى البيئة الفيزيقية (بما فيها المجتمعات أو الكائنات العضوية الأخرى) وربما الغيبيات أيضا

ذلك يفترض ان هناك ثباتا وتوازنا رئيسيا أو مبدئيا ، وان حالة التغير هى الطارئة على هذا التوازن والثبات ، ولكى نعالج التغير من خلال هذا المنظور فهو يفترض مبدئيا أن تغيرا قد حدث فى علاقة النسق ببيئته حيث يؤثر هذا التغير على تحديد الموقف بالنسبة لوحدة أو فئات من الوحدات الفاعلة فى النسق الاجتماعى ، هذا التغير يكون له آثاره أو ترددات البعيدة تلك التى يمكن ان تشكل ضغطا نحو التغير على مستوى الانماط النظامية المعيارية مثل هذا الطراز من الضغط يكون موجها فى اتجاه التباين (Ibid, P, 227)

فاذا كان التباين هو الركيزة الأساسية التى توفر امكانية وقوع تغير

فى بنـاء النسـق على هذا النحو فانه من الضرورى المفارقة بينه وبين مفهوم آخر مماثل وهو الانقسام • ويمدنا تالكوت بارسونز فى التمييز بين هذين المفهومين بمثال من الواقع الأمريكى فيؤكد أن التاريخ الزراعى الأمريكى قـد شـهد ارتباطا بين الزيادة السريعة للسـكان مع امكانية للحصول على اراض جديدة للزراعة مما أدى ذلك على المدى الطويل الى زيادة فى عدد مزارع الأسر او العائلات ، وتمثل هذه الحالة عملية الانقسام • وكان طراز هذه العملية ، بالطبع ، عبارة عن بنـاء عائلة نووية جديدة عن طريق الزواج ، وكان على الزيجات الجديدة أن تقيم مزرعة جديدة بدلا من العمل فى مزرعة الأب — الا أن هذا الامداد المتزايد بالمزارع كان لابد أن يتوقف عند حد معين أمام هذا العدد المتزايد ، هذا الى جانب أن توزيع الانتماءات بين أقارب كل من الزوج والزوجة بدأ يؤدى فاعليته . اما التباين فنقصد به أنه بالرغم من أنه يحتوى على العملية التى تؤسس بواسـطتها أنواع جديدة من الوحدات وتميز عن تلك التى من نفس النوع ، وهنـا يجب علينا ان نؤكد على مبدأ هام ، وهو يتعلق بنوع الوحـدة الجـديدة ، سـواء كان الدور أو الجمـاعة أنهـا سـوف تكون مهمتها من وجهة نظر ضرورات التكيف للنسق التى هى جزء منه ، هو شكل من الاداء الوظيفى مختلف عن اداء الوحدة التى تباينت عنها ، أو عن ما تفعل هذه الوحدة الباقية التى خلقت بواسطة تأسيس هذه الوحدة الجديدة •

ولتوضيح مستويات فاعلية عملية التباين هذه ومراحله نستخدم مثالا لبيريقيا يقدمه لنا تالـكوت بارسونز ، وهو مثال يهم علماء الاجتماع الريفى بل ويهم كل من يهتم بعملية التحديث • حيث يقع التباين فى التجمعات التى تنجز فيها الأدوار المهنية فى الوحدات القرابية حيث يهتم بالأمان الشخصى للفرد واهتماماته الاستهلاكية . ويكون الانتقـال الذى صاغه التباين هـو الانتقـال من مزوعة العـائلة الى موقف مهنى حضارى نمطى يحتوى على هذه الاشباعات المؤمنة بالطبع •

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نؤكد أن فاعلية عمليات التباين تتم على مستوى وحدتين فاعلتين : الأولى مستوى التجمع ، بمعنى المباينة بـين الوحدات القرابية والوحدات التى تؤدى وظائف انتاجية أساسا فى المجتمع ،

وهى ما نسميها (التنظيمات) ذات الوظائف المحددة • ومع ذلك فينبغى ان يوجد على هذا المتصل حالات متوسطة مثل مزرعة العائلة الكلاسيكية التى هى عند مستوى الادارة والملكية مازالت مختلطة ، ولكنها عند مستوى الاستخدام والعمل قد تباينت • اما التباين على مستوى الدور كوحدة وهو الوجه الناتج من عملية التباين فنقصد به ان الشخص الفرد الذى يحافظ على عضويته فى الوحدة القرابية يصبح أيضا منجزا لدور فى تنظيم منتج ، يؤدى بالنسبة له خدمات تشكل مسهلات هامة • وليست فقط ان هذين المستويين يجب ان يمايزا ، بل ما يجب ان يوضح أيضا ان نفس هذه العملية الواقعية سوف تحتوى افتراضيا على تغيرات فى مجموعة الانماط المعيارية التى تحكم كل من هاتين الوحدتين أو المستويين والعلاقات بينهما ، حيث سوف يؤدى ذلك اخيرا الى تغيرات فى النسق القيمى الفرعى المصاغ نظاميا فى هذه الوحدات ، اذا لم يكن فى كل نسق القيم الكلى فى المجتمع (Ibid. P, 227)

ولتوضيح هذا الجانب المتزامن لعملية التباين وتفاعلاتها على مختلف مستويات النسق ، فانه طلبا لوضوح الرؤية ، نرى من الضرورى سرد المراحل المختلفة التى تجتازها هذه العملية حتى تغير البناء الاجتماعى •

اذ تبدأ شرارة التغير افتراضيا بنقص فى الموارد اللازمة لتحقيق انجاز الهدف داخل النسق الاجتماعى بالنسبة للوحدة التى تخضع لعملية التباين • فالعائلة التى تقوم بوظائف مهنية قد تواجه النقص فى قدرتها على الحصول على أهدافها أو انجاز توقعاتها ، حيث يظهر ذلك • اما فيما يتعلق بفاعليتها الاقتصادية باعتبارها وحدة منتجة ، أو نقصا فى قدرتها لانجاز وظائف أساسية مناطة بها كالتطبيع الاجتماعى ، أو شيئا من الاثنين معا • فاذا ما حدث ذلك فانه سوف يكون ذا تأثير على الانساق الفرعية المتأخمة لها (Ibid. P, 229) وستتخذ احدى اتجاهين ، أولها يتعلق بمسألة الحصول على مسهلات انجاز الوظائف الرئيسية ونعنى بها المسهلات التى يمكن الحصول عليها • اما الاتجاه الثانى فيتعلق بالدعم المؤدى للتكامل التى تناله الوحدة من النسق ، بمعنى القول بأنه قد سلم للوحدة بوظيفة تؤديها • ويصبح الوجه الآخر لذلك ، انه بالنسبة لمستوى أعلى من الضبط ، هناك

مشروعية لآدائها الوظيفى • ونعنى بالدعم هنا انه قد يتعلق بوحدة معينة أو حتى مجموعة من الوحدات ، بينما ان المشروعية تتعلق أكثر بالوظائف وليس الوحدات ، وبما هو معيارى أكثر من تعلقها بالانماط الاجرائية

ويحاول تالكوت بارسونز ببراعة فائقة تصوير دينامية عملية التمايز هذه ، حيث تخرج فيها وحدة من وحدة رأسية ، وبناء جديد من بناء قديم ، وسنحاول عرض المراحل الدينامية لهذه العملية مخالفين اسلوب السير الذى وضعه لها تالكوت بارسونز فهو يعدد هذه المراحل على انها ثلاثة مراحل او عوامل ، اذا ما توفرت ، فان هذا سوف يعنى قيام تمايز بين الوحدات وادائها الوظيفى ، ومن ثم نمو وتطور ضمنى فى الشكل البنائى والأداء الوظيفى لهذا الشكل •

ويعد عامل الفرصة أول هذه العوامل ، وهو عامل ذو صلة رئيسية بعملية التمايز هذه • ذلك انه لانجازها لابد أن يكون هناك تحرير مبدئى للمسهلات التى كانت معزاه سابقا للوحدات الأقل تمايزا • فاذا ما حررت ، فانها يجب أن تصبح طوع ميكانيزمات التلاؤم او التكيف الملائمة ، لكى تستفيد بها وحدات النظام الأعلى المنبثقة ، او الوحدات المتمايزة • ومثالا لهذه العملية ، هى ان خدمات العمل او العمال كمسهلات تحرر وتعتق من الوحدات المنزلية ، أعنى تنزع من هذه الوحدات ، وتصبح فى متناول تنظيمات الاستخدام أو العمل المنظمة او المصاغة نظاميا بالنظر الى نسق السوق والصياغة النظامية لعقد العمل او الاستخدام • ويلاحظ فى اثناء ذلك توفر مسهلات مماثلة تنضج عملية التمايز بالنسبة للوحدات المنزلية House hold بمعنى توفر المسهلات الضرورية للحصول على الدخل ولانفاق هذا الدخل النقدى فى السوق بالنسبة لسلع المستهلكين

أما العامل الثانى فهو عامل دعم عملية التمايز هذه ، بمعنى منع المقاومة القوية لمكونات ردود الفعل السلبية التى قد تقوم ضد اعادة توزيع المسهلات أو الفرص هذه ، اذ أنه يجب ان يتوفر نطاقا ملائما من السماح أو الدعم المصاغ نظاميا بالنسبة لفرص الحرمان من مسهلات معينة على الوحدات القديمة

ومتبعيها (Parsons, 1968, P, 206) الا ان هذا الدعم يجب أن يركز أيضا على قيام نسق يحتوى على كل من الوحدات القديمة والجديدة وفقا لادائها الوظيفى الجديد ، بمعنى أنه يجب أن تتوفر هناك اعادة بناء للتجمعات والجماعات على مستوى أعلى من المستوى السابق ، بحيث يحتوى هذا النسق المعاد بناؤه على وحدات ذات مستوى أعلى يتم بناؤها أما عن طريق اشتراك او ادخال كل من الوحدة القديمة أو النامية والوحدة الجديدة فيها او بناؤها منهما معا • ويصبح التركيز الرئيسى هنا هو خلق بناء جديد للتجمع تنجز كلا من طرازى الوحدات وظائف رئيسية فيه ، ومقابلا لذلك ينال كلا منهما دعما أو تأييدا من البناء ، الا أن هذه القضية أو العامل يعد أكثر حيوية بالنسبة للوحدات الجديدة المنبثقة او فئاتها (Parsons, 1961, P, 236) . وعلى سبيل المثال فان النسق الاجتماعى يدعم عملية التمايز هذه بان يوفر الامان للاشخاص الذين يتركون العمل العائلى ، الى عمل السوق ، بمعنى انه يطرح من الميكانيزمات التى يوفر بها لهم الامان الذى كانوا يتمتعون به فى الحياة العائلية ، ذلك مثل المنافسة بين رجال الاعمال الاقوياء تؤدى الى الطلب على العمل والعمال ، وأيضا ميكانيزمات الحماية الذاتية لجماعات العمال ، مثل المساومة الجماعية عن طريق النقابات ، وكذا فرض واقامة نظام اخلاقى ومعيارى من السلطة العليا عن طريق الهيئات العامة (Ibid, P, 233) وهذا الى جانب تحرير الأسرة من كثير من الوظائف التى تأخذها المنظمات ، هذا الى جانب تغيير النظرة الى الشخص العامل على على أنه مواطن من الدرجة الثانية • هذا مع توفر طاقة العمل بالنسبة لتنظيمات الانتاج من العمل الذى حرر من النطاق العائلى وان نجعل من السوق اطارا مرجعيا للتعامل (Ibid, P, 232) وهو يؤكد ان الدعم يعنى تبديلا فى القواعد التى تحكم علاقات الوحدات الفرعية القديمة والجديدة بالنسق ، وتحديد نطاق أدائها الوظيفى ، بمعنى ان الدعم حيثما يتغير هذه المرة يجب ان يتجه الى خلق قواعد جديدة للعبة •

اما العامل الثالث لانجاز عملية التمايز هذه فهو عامل المشروعية ، ونعنى به تبرير النمط الأساسى لتنظيم الوظائف الهامة اجتماعيا بالنظر الى قيم

النسق المصاغة نظاميا • وتكون القضية هنا هى تحرير قواعد المشروعية من المتعلقات التنظيمية للنسق أو الموقف الأقل تمايزا • بمعنى أنه لا يصبح موضع اعتقاد مثلا أن الاشخاص ذوى المسئولية هم المالكون ، ولا تصبح التنظيمات الاقتصادية تحكمها وحدات القرابة المحلية ذات المهابة ، بل أن العائلة التى تفقد الوظائف الانتاجية تصبح من وجهة النظر المثالية هى العائلة الممتازة (Ibid. P, P, 234) هذا الى جانب قيام تقييم لمعايير الانجاز والكفاءة الفنية ؛ وكذا توفير كافةالمكافآتومنها المكافآت المالية بالنسبة للعامل واسرته (Parsons, 1968, P, 206) بل أن هذه المشروعية أيضا يجب ان تحدد طبيعة الاداء الوظيفى الجديد ونطاقه بالنسبة للتوزيع الجديد للوحدات فى النسق الأعلى تمايزا •

بيد أنه يجب أن يظل مؤكدا أن هذه العمليات وان كان من الممكن أن تقع كل على حده ، الا أنه لا يمنع من وقوعها بصورة معينة فى بناء احتماعى واحد وبصورة متزامنة ولعل معظم عمليات التغير فى دول العالم الثالث تؤكد اشتراك هذه النماذج الثلاثة فى عملية تغيرية واحدة . تهدف الى الانتقال بالمجتمع من هوة التخلف الى وضع أكثر تقدما ورحابة •